المبادرة المصرية
للحقوق الشخصية

أسابيع القتل

عنف الدولة
والاقتتال الأهلي
والاعتداءات الطائفية
في صيف 2013

يونيو 2014

أسابيع القتل

عنف الدولة والاقتتال الأهلي والاعتداءات الطائفية في صيف 2013

الطبعة الأولى/يونية 2014

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية

6 شارع دار الشفا، جاردن سيتي، القاهرة.

تليفون و فاكس: 27960158 / 27960197 (202)+

www.eipr.org - info@eipr.org

جميع حقوق الطبع والنشر لهذه المطبوعة محفوظة
ويحق إعادة نشرها مع ذكر المصدر وذلك في غير الأغراض الربحية
بموجب رخصة المشاع الإبداعي ، الإصدارة 3.0 غير الموطنة
www.creativecommons.org/licenses/by-nc/3.0
نستخدم الخط الأميري الحر amirifont.org

ســاهم فــي هــذا التقريــر عـدد كبيـر مـن باحثـي المبـادرة المصريـة للحقـوق الشـخصية والعامليـن فيهـا، ولكننـا نخـص بالشـكر الباحثيـن الذيـن قامـوا بمراقبـة الأحـداث بأنفسـهم معرضيـن أنفسـهم للخطـر وسـاعين طـوال الوقـت إلـى الحفـاظ علـى حياديتهـم، وسـط صراعـات دمويـة. ونـود أن نشـكر أيضًـا كل مـن أدلـوا بشـهادتهم مـن أجـل هـذا التقريـر سـواء مـن المشـاركين أو المراقبيـن أو الصحفييـن.

كمـا نوجـه الشـكر للنشـطاء الحقوقييـن والزمـلاء فـي المنظمـات الحقوقيـة الأخـرى الذيـن شـاركوا مـع المبـادرة المصريـة فـي البعثـات الميدانيـة المشـتركة و/أو الذيـن تبادلـوا معلومـات ونتائـج التوثيـق مـع المبـادرة المصريـة.

صفحة محتويات

ملخص تنفيذي 5
مقدمة 8
الجذور 8
أنماط ثلاثة للعنف وثلاث مراحل زمنية رئيسية 9
منهجية التقرير 10
خلفية الأحداث 11
الجزء الأول: 30 يونيو – 5 يوليو: تصاعد غير مسبوق في العنف الأهلي 12
30 يونيو – المقطم 13
2 يوليو - بين السرايات 16
5 يوليو ـ سيدي جابر 22
5 يوليو ـ المنيل 28
الجزء الثاني: ممارسة الدولة القتل واسع النطاق خارج نطاق القانون واستمرار الاشتباكات والاحتقان الأهلي 29
8 يوليو - أحداث الحرس الجمهوري 30
19 يوليو - أحداث المنصورة 39
26 يوليو ـ أحداث القائد إبراهيم 40
27 يوليو ـ المنصة وطريق النصر 43
الجزء الثالث: فض اعتصامي ميداني رابعة العدوية والنهضة 46
فض اعتصام النهضة 66
الجزء الرابع الاعتداءات الطائفية 30 يونيو ـ إلى 17 أغسطس 69
الاعتداءات الطائفية بعد عزل مرسي 70
استهداف الكنائس والمنشآت الدينية 73
الاعتداء على الممتلكات الخاصة والتهجير القسري 74
تعليق ختامي 76
قوات الأمن وقواعد فض الاشتباك 76
تشكيلات الشرطة المسئولة عن التعامل مع التجمهرات والاضطرابات العامة..... 79
مسئولية أجهزة الأمن خلال موجة الاعتداءات الطائفية 81
التوصيات 82
ملحق: التزامات مصر الدولية 84
الحق في الحياة 85
الحق في حرية الدين وحماية الأقليات الدينية 85

ملخص تنفيذي

يتناول هذا التقرير الفترة من 30 يونيو حتى 17 أغسطس 2013، التي شهدت عزل الرئيس محمد مرسي والمواجهات العنيفة التي تلته. ويؤكد التقرير على مسئولية الدولة الأساسية عن انتهاكات حقوق الإنسان في تلك الفترة، سواء بمشاركتها بشكل مباشر في الانتهاكات أو لامتناعها وتقصيرها عن حماية أرواح وممتلكات المواطنين من الاعتداءات الواقعة عليهم من أطراف غير رسمية. ويظهر التقرير أيضًا المسئولية الواقعة على عاتق الجماعات الحزبية والسياسية، سواء لتورطها في عنف مباشر ضد مؤسسات عامة أو منازل وممتلكات مواطنين، أو لتوظيفها خطابًا يحض على الكراهية والتمييز عبر منافذها الإعلامية، أو على الأقل لعدم قدرتها على كبح جماح هذه الخطابات.

التقرير مقسم إلى أربعة أجزاء رئيسية، بالإضافة إلى مقدمة وتعليق ختامي وتوصيات وملحق بالتزامات مصر الدولية.

يتناول الجزء الأول من التقرير أربع وقائع شهدت تصاعدًا غير مسبوق لأحداث العنف الأهلي (اشتباكات بين أفراد وجماعات مدنية غير ذوى صفة رسمية)، وقعت في الفترة من 30 يونيو إلى 5 يوليو، وأسفرت عن مقتل 53 شخصًا على الأقل وإصابة المئات، وهي الأحداث التي كان غياب الدولة عاملًا أساسيًّا في تفاقمها. وثق الجزء الأول أحداث المقطم التي وقعت في يوم 30 يونيو، والمعروفة باسم "اشتباكات مكتب الإرشاد"، التي استمرت لأكثر من 16 ساعة، وانتهت بمصرع سبعة أشخاص وإصابة 31 شخصًا على الأقل. وثق هذا الجزء أيضًا أحداث منطقة بين السرايات، التي وقعت يوم 2 يوليو، واستمرت حوالي 18 ساعة ونتج عنها وفاة 25 شخصًا وإصابة آخرين، وأحداث سيدي جابر في يوم 5 يوليو، التي استمرت لمدة 9 ساعات وأسفرت عن وفاة ستة عشر شخصًا. وأخيرًا، أحداث المنيل، في يوم 5 يوليو، التي استمرت قرابة العشر ساعات، وأدت إلى مقتل أربعة أشخاص على الأقل (بالإضافة إلى وفاة شخص أصيب في الأحداث وتوفي بعدها بـ41 يومًا) وإصابة ما لا يقل عن 103 شخص.

يوثق الجزء الثاني ستة أحداث لبدء ممارسة الدولة للقتل واسع النطاق خارج نطاق القانون منذ 30 يونيو، واستمرار الاشتباكات والاحتقان الأهلي بشكل متوازٍ مع عنف الدولة. تناول هذا الجزء أحداث فض اعتصام الحرس الجمهوري في يوم 8 يوليو، الذي نتج عنه مقتل 61 شخصًا وإصابة أكثر من 300 شخص، إلى جانب وفاة فردين من قوات الشرطة ووفاة ضابط جيش وإصابة آخرين من قوات الأمن. وثق هذا الجزء أيضًا أحداث المنصورة، في يوم 19 يوليو، التي انتهت بوفاة أربع فتيات، وأحداث القائد إبراهيم، التي استمرت على مدار يوم 26 يوليو وأدت إلى وفاة 12 شخصًا وإصابة أكثر من 175 شخصًا آخرين، وأحداث المنصة وطريق النصر التي وقعت في يوم 27 يوليو، وأسفرت عن مقتل 91 شخصًا على الأقل.

الجزء الثالث من التقرير يتناول فض اعتصامَيّ ميدانيّ رابعة العدوية والنهضة، الذي وقع في يوم 14 أغسطس، وقد تم إفراد جزء خاص بهاتين الواقعتين حيث أنهما الأكبر من حيث عدد الضحايا والاستخدام المفرط للقوة وحجم الانتهاكات،

كما نتج عنهما سقوط عدد من الضحايا من جانب قوات الشرطة ومن المدنيين في أحداث عنف أخرى مرتبطة بهما، في أماكن متفرقة بالعاصمة والمحافظات الأخرى. وبالرغم من عدم وجود إحصاء رسمي بعدد القتلى في فض اعتصام رابعة، الذي استمرت اشتباكاته لمدة 11 ساعة على الأقل، إلا أن عدد الضحايا يتراوح ما بين 499 (وفقًا لمصلحة الطب الشرعي) و932 وفقًا لبيانات المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وهو الرقم الأقرب للدقة، ويقترب من تقدير رئيس الوزراء الببلاوي الذي تحدث في الإعلام بصورة تقريبية عن ألف قتيل. ونظرًا إلى الحجم الأصغر لاعتصام النهضة، من حيث المساحة الجغرافية للاعتصام وعدد المعتصمين، استمر الفض مدة تقل عن ساعتين وأسفر عن وفاة 87 شخصًا و147 مصابًا على الأقل.

يتعرض الجزء الرابع من التقرير لأحداث العنف الطائفي غير المسبوقة التي وقعت في الفترة من 30 يونيو إلى 17 أغسطس، وبدأت بتصاعد تحريض قادة في تحالف دعم الشرعية، الداعم للرئيس المعزول محمد مرسي ضد قيادات كنسية وروحية قبطية، عقب قيام القوات المسلحة بعزل الرئيس السابق محمد مرسي في ٣ يوليو. في تلك الفترة الزمنية القصيرة تعرضت 43 كنيسة لاعتداءات مختلفة، من بينها 27 كنيسة نهبت وحرقت بالكامل أو تم ذلك بأغلب مبانيها، بينما تعرضت للنهب أو التدمير أو الإتلاف الجزئي في الأبواب والنوافذ نحو 13 كنيسة، وتم إطلاق النار على 3 كنائس. وطالت موجة الاعتداءات 7 مدارس و6 جمعيات مسيحية منها مركزان طبيان وملجأ للأطفال، هذا إضافة إلى حرق سبعة مبانٍ خدمية والاعتداء على عشرة منازل لرجال دين مسيحيين. وشهدت الأسابيع الستة بين عزل مرسي وصبيحة يوم فض اعتصام رابعة العدوية مصرع تسعة مواطنين من الأقباط في محافظات متفرقة، أربعة قتلوا في محافظة الأقصر، واثنان في محافظة شمال سيناء، وواحد في كل من المنيا وسوهاج والقاهرة. وقعت كل تلك الأحداث من اعتداءات على الأرواح والممتلكات والمباني الدينية في ظل غياب شبه كامل لقوات الأمن أو قوات الإطفاء والحماية المدنية أو القوات المسلحة.

يقدم التقرير عدة توصيات

1 - فما يختص بـ"اللجنة القومية المستقلة لجمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق التي واكبت ثورة 30 يونيو سنة 2013 وما أعقبها من أحداث":

- تمكين اللجنة من استدعاء كافة المسؤولين في أجهزة الدولة وإلزامهم بالحضور لأخذ أقوالهم في القضايا محل عمل اللجنة.
- منح اللجنة حق إلزام كل الجهات الحكومية والخاصة، بتزويدها بكافة المعلومات والبيانات والمستندات، والأدلة ذات الصلة التي تطلبها عن المهام المنوطة بها.
- منح اللجنة سلطة الاستدعاء والتفتيش والمصادرة، مع خضوعها للمراجعة القضائية.
- وضع آليات لمتابعة وتنفيذ توصيات اللجنة، فيما بعد انتهاء عملها ورفع تقاريرها بما يشمل إلزام السلطات القضائية بمتابعة التحقيق فيما توصي به اللجنة مما قد يكون مشتبهًا به كمخالفات قانونية.
- وضع وتفعيل قانون واضح لحماية الشهود وحماية أعضاء اللجنة والمستندات الخاصة بها.
- إعلان تقرير اللجنة النهائي للرأي العام.

2 - نشر تقارير لجان تقصي الحقائق السابقة.

3 - القيام بتحقيق قضائي موسع ومستقل في أحداث العنف التي وقعت منذ ثورة الخامس والعشرين من يناير وحتى بداية عمل لجنة تقصي الحقائق الراهنة (بما يراعي التوصيات أعلاه).

4 - تشكيل لجنة مستقلة تضم خبراء أمنيين وقانونيين وممثلين للمجتمع المدني بما فيه الأحزاب السياسية لاقتراح سياسات ونظم وتغييرات تقنية في أسلوب عمل الشرطة على أن تقدم هذه الاقتراحات للبرلمان القادم لوضعها في صورة قانون. ويشمل عمل اللجنة الجوانب الآتية:

- تعديل القوانين المنظِّمة لاستخدام القوة والأسلحة النارية من قِبَل الشرطة بحيث تتوافق مع الحد الأدنى من المعايير والممارسات الفضلى الدولية.
- تعديل قانون هيئة الشرطة والقرارات الوزارية المنظمة لتسليح الشرطة بأفرعها ووحداتها المختلفة بحيث تسمح بالرقابة البرلمانية على عمليات شراء السلاح وتخصيص الأسلحة.
- إنشاء آلية رقابة مستقلة عن الجهاز التنفيذي للتحقيق في حوادث القتل أو الإصابة الخطرة، التي تنتج عن التعامل الشرطي، سواء وقعت في أماكن الاحتجاز التابعة لوزارة الداخلية أو في المجال العام (أي في الكمائن والشوارع والطرقات وأي مكان لا يتبع مباشرة جهاز الشرطة)، بهدف تعزيز المحاسبة والحد من ممارسات العنف الشرطي غير القانوني والاستخدام المفرط للقوة وللرصاص.

5 - إلغاء القانون رقم 107 لسنة 2013، الصادر بقرارٍ من الرئيس المؤقت عدلي منصور بتاريخ 24 نوفمبر 2013، المعروف باسم قانون التظاهر، الذي يُضيِّق تعريف التظاهر والتجمع السلمي إلى الحد الذي يصبح معه من المستحيل عمليًّا تنظيم أيًّا من أشكال الاحتجاج السلمي، ويضع قيودًا مجحفة على الحق في التجمع والتعبير عن الرأي، ولا يتسق مع الحد الأدنى من المعايير الدولية أو مع نصوص الدستور المصري الذي تم إقراره في 2014.

6 - وضع التعديلات القانونية الملائمة للتعامل مع خطاب التحريض على العنف دون التعدي على حق التعبير السلمي عن الآراء.

مقدمة

يعرض هذا التقرير نتائج توثيق المبادرة المصرية للحقوق الشخصية لأعمال عنفٍ تُعَدُّ الأسوأ من نوعها في تاريخ مصر منذ استقلالها، حيث أوقعت آلاف القتلى والجرحى في ستة أسابيع دموية، وذلك في الفترة من 30 يونيو حتى 17 أغسطس 2013، التي شهدت عزل الرئيس محمد مرسي والمواجهات العنيفة التي تلته.

وتشير الدلائل التي توصل إليها هذا التقرير إلى مسئولية أصيلة للدولة عن تفاقم هذه الخسائر، سواء لارتكابها جريمة القتل خارج إطار القانون عند التعامل مع الاعتصامات والتظاهرات خلال تلك الفترة، أو ردها على عنف بعض الجماعات السياسية باستخدام مفرط غير متناسب للقوة القاتلة، أو لتقصيرها الواضح في حماية أرواح وممتلكات مواطنين، واجهوا اعتداءات منظمة من قِبَل أطراف حزبية أو جماعات مدنية غير رسمية في سياقٍ من العنف الأهلي أو الطائفي غير المسبوق. وتقع المسئولية كذلك، وإن كانت بدرجة أقل بكثير، على طيف من الجماعات الحزبية والسياسية سواء لتورطها في عنف مباشر ضد منازل وممتلكات مواطنين، أو لتوظيفها خطاباً يحض على الكراهية والتمييز عبر منافذها الإعلامية، أو على الأقل لعدم قدرتها على كبح جماح هذه الخطابات.

الجذور

خرجت مظاهرات حاشدة في أنحاء مصر للمطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة في 30 يونيو، وبدأت أعمال عنف، ثم تصاعدت مع قيام القوات المسلحة في الثالث من يوليو بعزل الرئيس مرسي وتعيين حكومة مؤقتة برئاسة المستشار عدلي منصور رئيس المحكمة الدستورية، ثم وصلت أعمال العنف إلى ذروتها في فض الاعتصامات المؤيدة للرئيس المعزول ولجماعة الإخوان المسلمين في منطقة مسجد رابعة العدوية وميدان النهضة في 14 أغسطس وانتهاءً بأعمال العنف الطائفية التي استهدفت الأقباط في الأيام التي تلت ذلك.

تعود جذور هذه الأحداث إلى ما قبل الثلاثين من يونيو، وهي نتيجة طبيعية لإخفاق الحكومات المتعاقبة منذ تنحية الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك في 11 فبراير 2011 في إجراء إصلاحات فعلية وعميقة في منظومة الأمن والعدالة في مصر، أو عدم القدرة على وقف الممارسات التمييزية على أساس ديني أو جنسي، التي وصمت أداء أجهزة الدولة على مدى عقود من السلطوية. بل إن هذه الحكومات، وعلى الرغم من اختلافاتها الجذرية، قد اجتمعت على الاعتماد بشكل أو بآخر على نفس المنظومة السلطوية من القوانين والممارسات القمعية والتمييزية وتوظيفها لصالح أغراضها الحزبية أو السياسية الضيقة. والمحصلة كانت تجمع أسباب الإخفاق المختلفة خلال الصيف الماضي لتُنْتج هذه الصورة المفزعة من عنف متداخل الأنماط أفضى إلى صنوف متعددة من انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان الأساسية.

شملت هذه الانتهاكات طائفة واسعة من الحقوق المنصوص عليها دستوريًّا، وعلى رأسها الحق في الحياة، الحق في التجمع السلمي، الحريات الدينية، والحق في الأمان الشخصي والسلامة الجسدية. وارتكبت هذه الانتهاكات على يد طيف واسع

من الفاعلين الرسميين وغير الرسميين، تتفاوت مسئولياتهم تبعًا لمدى تورطهم وتبعًا للدور المنوط بهم لَعِبُه وفقًا لأحكام الدستور والقانون والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، التي صادقت عليها الحكومات المصرية المتعاقبة.

أنماط ثلاثة للعنف وثلاث مراحل زمنية رئيسية

اتخذت هذه الانتهاكات أنماطًا متعددة، ولم تتبع مسارًا واحدًا يمكن تصنيف كافة الانتهاكات بالإحالة إليه. ويمكن الإشارة إلى ثلاثة أنماط رئيسية في الفترة محل الدراسة.

النمط الأول، هو ما يمكن تسميته بالعنف الأهلي، أي العنف بين مجموعات مدنية غير ذات صفة رسمية، سواء كانت مجموعات مسلحة منتمية إلى بعض التيارات السياسية، أو ما يشار إليه "بالبلطجية" المأجورين، أو مجموعات غير منظمة من الأفراد. وعلى الرغم من تواضع مستويات التسليح المستخدمة في هذه الصدامات، إلا أنها قد أدت إلى حصد أرواح عشرات من الأشخاص وجرح مئات وفقدان عديدين لممتلكاتهم.

النمط الثاني، هو عنف الدولة المنظم، الذى تلجأ إليه أجهزتها الأمنية أو العسكرية لتفريق متظاهرين أو إخلاء معتصمين من مناطق بعينها أو فض اشتباكات عنيفة بين مدنيين. ولا شك في أن الأغلبية العظمى من ضحايا هذه الأسابيع الدامية قد سقطوا نتيجة هذا العنف. فقد اتسمت هذه الأسابيع باللجوء المتزايد والمفرط إلى القوة من جانب قوات الأمن وبخاصة من الشرطة، الذى بدأ بمقتل عدد من مؤيدي الرئيس المعزول أمام مقر نادي ضباط الحرس الجمهوري بمدينة نصر يوم 8 يوليو 2013، مرورًا بأحداث المنصة وطريق النصر في 27 يوليو التي قتل فيها العشرات، ونهاية بفض اعتصاميّ ميدان النهضة بالجيزة ومنطقة رابعة العدوية بالقاهرة في 14 أغسطس، وهو الفض الذي شهد ـ منفردًا ـ أعلى أعداد القتلى والجرحى، وبارتفاع كبير عن الأحداث الأخرى، حيث سقط ما قد يصل إلى ألف قتيل وجرح مئات آخرين في يوم واحد. ويخلص التقرير إلى أن قوات وزارة الداخلية، وتحديدًا الأمن المركزي، قد استخدمت القوة المميتة بشكل مفرط، وغير متناسب، ودون تمييز في أحيان كثيرة، مما أدى إلى مقتل المئات على مدى تلك الأسابيع. ويظل التقصير الرئيسي من قِبَل قوات الشرطة، المتكرر في كل حالات التعامل مع الاضطرابات العامة في مصر على مدار السنتين الماضيتين، هو الفشل في استخدام القوة بصورة مسئولة وعدم قصر استخدام القوة المميتة على حالات الضرورة القصوى فقط.

النمط الثالث والأخير، هو العنف الطائفي، أي ممارسة العنف ضد المنتمين إلى جماعات دينية بعينها دونما تمييز، وعلى أساس هويتهم الدينية التي تعني تحميل الضحايا المستهدفين مسئولية مواقف سياسية معينة (حقيقية أو مفترضة) اتخذتها قيادات هذه الجماعات والطوائف. فقد تعرض مصريون أقباط وكنائسهم وممتلكاتهم في تلك الفترة للاعتداء على يد أطراف غير رسمية متنوعة، من ضمنهم مؤيدون للرئيس المعزول محمد مرسي، مما أدى إلى وفاة 15 شخصًا وإصابة العشرات. وجاءت الاعتداءات على خلفية خطاب كراهية وتحريض ضد الأقباط والأقليات الدينية، صدر عن قيادات دينية وسياسية على حد سواء، ووصل إلى درجة غير مسبوقة بعد عزل مرسي.

تداخلت هذه الأنماط الثلاثة من العنف عبر الحوادث المختلفة التي يتعرض لها التقرير بشكل يجعل تقسيمه على أساس هذه الأنماط بالغ الصعوبة والافتعال. وبالتالي، كان التقسيم العملي مبنيًّا على تتبع تطور أنماط العنف تلك عبر ثلاث مراحل زمنية متداخلة، اتسمت كل منها بهيمنة أحد هذه الأنماط على ما عداه. ينقسم التقرير إلى أربعة أجزاء: الجزء الأول، يغطي

الفترة من 30 يونيو 2013 حتى 5 يوليو 2013 التي اتسمت بهيمنة العنف الأهلي. الجزء الثاني، يغطى الفترة من 8 يوليو حتى 14 أغسطس التي اتسمت باستمرار العنف الأهلي إلى جانب تصاعد عنف الدولة. الجزء الثالث يتناول بالأساس أحداث فض الاعتصامين يوم 14 أغسطس والتي اتسمت بهيمنة عنف الدولة الذي وصل يومها لمستويات غير مسبوقة، والجزء الرابع والأخير يتناول أحداث العنف الطائفي، والتي امتدت من 30 يونيو حتى 17 أغسطس.

اختيارنا لهذه الفترات الزمنية دون غيرها يأتي باعتبارها كاشفة لأنماط العنف الرئيسية، وما صاحبها من انتهاكات لحقوق الإنسان ما زالت مستمرة حتى الآن. وهي مثال متكامل لأحداث العنف التي تلتها، والتي يخرج توثيقها بشكل شامل عن قدرة أي منظمة حقوقية أو مؤسسة بحثية منفردة. ولذا فلن يتعرض التقرير إلى أحداث وقع فيها مئات القتلى والجرحى مثل أحداث رمسيس ومسجد الفتح والنزهة والألف مسكن (القاهرة) والعمرانية وكرداسة (الجيزة) وكوم الدكة (الإسكندرية) والسويس وعدة أماكن أخرى في مصر، لم يتمكن باحثو المبادرة ساعتها من القيام برصدٍ تفصيلي مباشر لها وقت تفاقمها.

منهجية التقرير

اعتمد التقرير على تحقيقات باحثي المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، الذين راقبوا أحداث العنف أو أجروا لقاءات مع شهود عيان وصحفيين وأطباء ميدانيين ومسعفين، وأطباء وعاملين في مستشفيات محيطة بأماكن الاشتباكات. ويعتمد التقرير أيضًا على التصريحات الإعلامية للمسئولين السياسيين والأمنيين، وعلى البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الداخلية ووزارة الصحة. كما يعتمد التقرير أيضًا على مراجعة مدققة لمئات المواد المصورة سواء تلك المتاحة على الإنترنت على مواقع الصحف والمواقع الإخبارية أو تلك التي أتيحت للباحثين من هواتف خاصة في أثناء جمع الشهادات أو من بعض الصحافيين.

هذا وقد واجهت عملية جمع الشهادات صعوبات بالغة لا تخفى على القارئ المتتبع، على رأسها هشاشة الوضع الأمني فى الكثير من السياقات، التى عرقلت عملية الرصد المباشرة أو ظروف الاستقطاب السياسي الحاد، التي أدت بالبعض إلى الإحجام عن التواصل مع باحثي المبادرة بسبب احتسابهم على أيٍّ من المعسكرات المتنافسة.

كذلك لم يشمل هذا التقرير تحليلًا منفصلًا عن الانتهاكات على أساس النوع الاجتماعي، إذ إن بحثًا مفصلًا مستقلًا في هذا البعد قد قام به باحثو المبادرة بالتعاون مع باحثي مؤسسة "نظرة" للدراسات النسوية، ونتائجه منشورة في تقرير "الاستقطاب والعنف المجتمعي: مزيد من التضييق على النساء في المجال العام"[1].

وتأمل المبادرة المصرية أن يكون تأسيس لجنة لتقصي حقائق ما حدث خلال هذه الفترة مناسبة ملائمة لتأمل ما جرى في تلك الأسابيع العصيبة، كانت الحقيقة فيها هي الخاسر الأكبر. وعلى وجه التحديد، تقوم "اللجنة القومية المستقلة لجمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق، التي واكبت ثورة 30 يونيو 2013 وما أعقبها من أحداث"[2]، التي تم إنشاؤها في 21 ديسمبر 2013 بالقيام بعمل استقصائي واسع النطاق لكونها لجنة ذات صلاحيات رسمية، على عكس المنظمات الحقوقية الأهلية التي قامت فقط بجمع الشهادات والمادة المتوفرة لها. وأعدت المبادرة هذا التقرير، جزئيًّا، بغرض رفعه إلى هذه

1- http://eipr.org/report/2013/12/16/2109 زيارة يوم 16 يونيو 2014

2- انظر تعليق المبادرة المصرية حول قرار تشكيل اللجنة http://eipr.org/pressrelease/2014/01/08/1926 زيارة يوم 16 يونيو 2014

اللجنة على أمل أن يساعد ليس فقط في كشف الحقيقة، ولكن في ملاحقة المسئولين عن مقتل وإصابة آلاف المصريين خلال هذه الأسابيع المعدودة. ونأمل أن يكون التباعد الزمني عن ذروة هذه الأحداث الدموية واقتراب خارطة الطريق المعلنة في 3 يوليو 2013 من نهايتها مقدمة لتوفير أجواءً أهدأ تسمح بالتعامل الجاد والمسئول للنتائج التي ينتهى إليها التقرير.

خلفية الأحداث

تصاعدت حدة المعارضة الشعبية للرئيس المعزول مرسي وحكومة الإخوان المسلمين مع إصداره الإعلان الدستوري المكمِّل في 22 نوفمبر 2012 بعد أقل من 5 شهور من توليه الحكم رسميًّا في 1 يوليو 2012، وتشكلت على أثره جبهة الإنقاذ الوطني[3]، التي ضمت العديد من الشخصيات والحركات والأحزاب السياسية المعارضة لحكم الإخوان المسلمين.

وكان قرار جماعة الإخوان المسلمين بالتصدي لمظاهرات 4 ديسمبر أمام قصر الاتحادية،[4] التي دعت إليها العديد من القوى السياسية بالاعتماد على أعضاء الجماعة ومناصريها، سببًا في أعمال عنف أهلي جرت تحت بصر قوات الأمن. وخلَّفت المواجهات بين أنصار الرئيس ومعارضيه نحو عشرة أشخاص قتلى، وإصابة مئات آخرين، وكان ذلك أمام أعين الشرطة التي لم تتدخل لإيقاف المواجهات.[5]

واستمر التوتر السياسي في التصاعد خلال الشهور التالية حتى وصل إلى ذروته في يوم 30 يونيو، عندما خرجت مظاهرات عارمة في كافة محافظات الجمهورية مطالبة الرئيس مرسي بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة لتختتم بذلك أسابيع من تعبئة شعبية واسعة رفعت نفس الشعار. وفي اليوم التالي، أصدرت القيادة العامة للقوات المسلحة بيانًا أذاعته أجهزة الإعلام، تمهل فيه الجميع 48 ساعة كفرصة أخيرة لتحمل أعباء الظرف التاريخي الذي يمر به الوطن، الذي لن يتسامح أو يغفر لأيِّ قوى تقصر في تحمل مسئولياتها.[6] وفي 2 يوليو، ألقى مرسي خطابه الأخير، الذي لم يستجب فيه لمطالب المتظاهرين أو بيان القوات المسلحة، وأصر على شرعية حكمه وتحدث عن مؤامرات تحاك ضده وضد الديمقراطية.[7]

في 3 يوليو، وبعد انتهاء مهلة الـ48 ساعة، ألقى الفريق أول عبد الفتاح السيسي[8] وزير الدفاع والإنتاج الحربي خطابًا على الهواء مباشرةً، محاطًا بقيادات من الجيش، والمهندس جلال مرة أمين عام حزب النور، والدكتور محمد البرادعي منسق جبهة الإنقاذ الوطني ورئيس حزب الدستور، والدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر، والبابا تواضروس الثاني بابا الكنيسة القبطية الأرثوذكسية، وآخرين، أعلن فيه عن خارطة طريق جديدة تبدأ بتعطيل أحكام دستور 2012 وتولي رئيس المحكمة الدستورية رئاسة الجمهورية بشكل مؤقت إلى حين انتخاب رئيس جديد. ثم قامت القوات المسلحة باعتقال الرئيس مرسي وعدد من موظفي قصر الرئاسة ووضعهم تحت الإقامة الجبرية في مكان غير معلوم.

3- http://www.nsfeg.org/%D8%B9%D9%86-%D8%AC%D8%A8%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D9%82%D8%A7%D8%B0/ زيارة يوم 16 يونيو 2014

4- للاطلاع على موقف منظمات حقوق الإنسان المصرية انظر:http://eipr.org/pressrelease/2012/12/06/1552زيارة يوم 16 يونيو 2014

5- للاطلاع على تحقيقات المبادرة في أحداث الاتحادية انظر:http://eipr.org/pressrelease/2012/12/27/1570زيارة يوم 16 يونيو 2014

6- يمكن الاستماع إلى نص البيان على الرابط التالي https://www.youtube.com/watch?v=CTjtSayUeCg زيارة يوم 16 يونيو 2014

7- http://www.youtube.com/watch?v=O0Uqap-cX8Y زيارة يوم 16 يونيو 2014

8- تمت ترقيته إلى رتبة مشير في 27 يناير 2014، وانتخب رئيسا للجمهورية في مايو 2014. زيارة يوم 16 يونيو 2014

الجزء الأول:
30 يونيو – 5 يوليو
تصاعد غير مسبوق في العنف الأهلي

يمكننا القول بأن مقدمات الانزلاق إلى دائرة مفرغة من العنف بأنماطه الثلاثة السابق ذكرها، من عنف أهلي وعنف دولة وعنف طائفي ظهرت في هذه الأيام الستة، التي ميزها أن المواجهات فيها انحصرت بالكامل "تقريبًا" بين المدنيين، بعضهم مع بعض، أو ما يعرف في التغطية الإعلامية بـ"الأهالي"، سواء كانت بين مظاهرات مؤيدة للرئيس مرسي ومعارضة له، أو بين مظاهرات سياسية وسكان المناطق التي تمر بها (الذين يشار إليهم في بعض الأحيان بـ"الأهالي" وأحيانًا أخرى بـ"البلطجية" على حسب الراوي)، كما يظهر من التحقيق في هذه الأحداث ومتابعة الدوي الإعلامي الذي أحدثته بأنها قد شهدت نقلة نوعية من حيث شكل المواجهات ونطاق العنف والأدوات المستخدمة في معارك الشوارع ـ حيث تم استخدام أنواع مختلفة من الأسلحة بكثافة من أطراف أهلية في الأساس، ضمت أسلحة بيضاء وزجاجات حارقة وأسلحة نارية بدائية الصنع (مقاريط) بالإضافة إلى الأسلحة الآلية. ولا تخلو واقعة واحدة من الوقائع المذكورة ـ أسفله ـ من استخدامٍ للرصاص الحي في قلب أحياء سكنية في وضح النهار، وهو ما نتج عنه سقوط عدد كبير من الضحايا في هذه الأحداث.

تمكنت المبادرة المصرية من التحقق من 53 ضحية في الوقائع الأربع التي قامت بالتحقيق فيهم بين الثلاثين من يونيو والخامس من يوليو، خلافًا لمئات الإصابات، علمًا بأن اشتباكات أخرى وقعت بين المتظاهرين وأنصار الرئيس المعزول محمد مرسي، أو خارج مقرات جماعة الإخوان المسلمين أو حزب الحرية والعدالة ولم يتسنَ لفريق المبادرة المصرية التحقيق في ملابساتها، من ضمنها اشتباكات أسيوط في الثلاثين من يونيو (سقط بها 4 ضحايا في أقل التقديرات)، واشتباكات ميدان عبد المنعم رياض بالقاهرة في الخامس من يوليو (سقط فيها أكثر من 10 ضحايا)، وحوادث أخرى سقط فيها قتلى بالإسماعيلية ودمنهور.[9]

يظهر أيضًا من الوقائع التي قامت المبادرة المصرية برصدها أن الكثير من هذه الاشتباكات لم تندلع لأسباب متعلقة بالتنافس السياسي أو الحزبي، لكنها بدأت بسبب نزاع بين عدد من المعتصمين في أماكن متعددة، وبعض من سكان هذه المناطق والأحياء بخصوص أمور من قبيل التوسع في الاعتصام داخل المناطق السكنية أو خلاف على "تسعيرة ركن" وسائل الانتقال، وتحولت إلى نزاع تختلط فيه هذه الدوافع بالاختلافات السياسية قبل أن يتطور إلى اشتباك واسع النطاق يسقط فيه الكثير من القتلى. والقاسم المشترك بين كل الحالات المرصودة في هذا الفصل هو عجز الدولة ـ الذي يرقى وفقًا للكثير من الشهادات إلى مرتبة التقاعس ـ عن التدخل لوقف هذه الاشتباكات أو وقف تطورها ـ بعضها استمر يومًا كاملًا ـ أو لمنع وقوع المزيد من الضحايا. وفى كل الأحوال، تقع على الدولة مسئولية محاولة إزالة الاحتقان الأهلي ـ بدلًا من السماح باستثماره كما حدث لاحقًا ـ وحماية الأرواح ووقف الاشتباكات الأهلية، وهي مسئولية متصلة بكل الحوادث التي وقعت منذ ذلك التاريخ وسقط فيها ضحايا سواء من طرف الدولة أو من المدنيين.

9- وبهذا يرتفع تقدير عدد الضحايا من المدنيين في الستة أيام الأولى من النطاق الزمني المعني به التقرير إلى أكثر من 65. وتقدر مدونة ويكي ثورة التي تقوم بحصر لضحايا العنف منذ بدء الثورة عدد القتلى ما بين تاريخي 22 يونيو و6 يوليو 2013 بـ125.

٣٠ يونيو – المقطم

في حوالي الساعة الرابعة من عصر يوم 30 يونيو توجهت مسيرة صغيرة تضم ما لا يزيد عن 30 شخصًا، منهم عدد من المراهقين إلى ميدان النافورة في المقطم، وفي نية المشاركين فيها التوجه إلى ميدان التحرير، لكنهم قرروا البقاء في المقطم ثم التوجه لاحقًا إلى مبنى مكتب الإرشاد التابع لجماعة الإخوان المسلمين بشارع 10. وهناك بدأ الصبية بسباب المتواجدين بحديقة المبنى ليرد عليهم المتواجدون بالمبنى بالحجارة. حطم بعض الصبية المتظاهرون كاميرا مثبتة على جدار المبنى ليتبادل بعدها الطرفان إلقاء الحجارة. ثم قام المتواجدون بالمبنى بإلقاء قنابل "المونة" (وهي عبارة عن كرة من الأسمنت، داخلها مسامير وقطع زجاج تتطاير حال اصطدامها بجسم صلب) والمولوتوف ليبدأ بعدها فجأة إطلاق الخرطوش بكثافة من داخل المبنى ويبدأ الاشتباك الذي استمر حتى الصباح وأدى إلى مصرع سبعة أشخاص وإصابة 31 شخصًا على الأقل.

وأفاد معظم الشهود الذين تحدثت إليهم المبادرة بأن بعض الشباب كانوا يقومون بإلقاء الطوب والمولوتوف وهم محتمون وراء جدارٍ خارج المبنى حيث يصعب على المسلحين في نوافذ المبنى استهدافهم.

> يقول مصطفى بهجت: "بدأت الأحداث بمظاهرة صغيرة في ميدان النافورة من حوالي 20 إلى 30، كلهم صغار من 12 إلى 20 سنة، ومعهم 2 أو 3 كبار. توجهت المظاهرة من ميدان النافورة إلى مبنى الإرشاد ثم عادت، ثم توجهت إليه مرة أخرى. وفي المرة الثانية ألقى الصبية المتظاهرين الحجارة على المبنى ليرد عليهم المتواجدين بالمبنى بالحجارة أيضًا."، رأى مصطفى 3 أشخاص داخل المبنى في هذه اللحظة، أحدهم أعلى السطح واثنين آخرين خلف النوافذ.

ووقف معظم المتظاهرين بعيدًا عن المبنى بحوالي خمسين مترًا يراقبون ما يحدث، بيد أن صفوفهم شهدت سقوط قتلى وجرحى. وكان المتواجدون داخل المبنى ملثمين يختبئون خلف أكياس معبئة بالرمل، يستهدفون المتظاهرين بسلاح نصف آلي ومسدسات ذات ذخيرة حية وأخرى تطلق الخرطوش. ورصد شهود عيان في شبابيك الأدوار العليا (بدءًا من الدور الثاني) أكياس الرمل تظهر خلفها بين الحين والآخر ماسورة سلاح آلي يطلق الرصاص على المتظاهرين.

> مصطفى بهجت: "بدأ حدف طوب ومونة ومولوتوف من المبنى ثم بدأ شوية خرطوش على المغرب وبعدين رصاص حي حوالي التاسعة أو العاشرة [مساءً]."

> وقال ف. م.: "قام الصبية المتظاهرون بتكسير كاميرا معلقة على جدار المبنى. بعدها بدأ المتواجدون داخل المبنى بإطلاق الخرطوش بكثافة، حوالي 15 طلقة متتالية."

وصل محمود زغلول في الثامنة مساءً تقريبًا إلى محيط الإرشاد ليجد اثنين مصابين يحملهم المتظاهرون. كان المتظاهرون يشكلون نصف دائرة على بعد 50 متر من الإرشاد وعدد قليل منهم يقف تحت أسوار المبنى. يقول زغلول:

> "كان الرصاص يتم إطلاقه من المبنى على فترات متباعدة وكان الصوت عبارة عن دفعات من 3 طلقات، ما يبدو أنه نصف آلي وأحيانًا تسمع صوت رصاصة واحدة وأحيانًا خرطوش."

وبدأت الإصابات بين المتظاهرين بالخرطوش ثم تلتها إصابات بالرصاص الحي، يغلب عليها إصابات في الصدر والرأس.

وفي أثناء الاشتباكات ظهر بعض المقَنَّعين بسلاح آلي وأطلقوا الرصاص على المبنى لمدة دقائق ثم انصرفوا سريعًا بعد أن حاول بعض المتظاهرين الاشتباك معهم ظنًّا منهم أنهم يهربون من داخل المبنى، مما أدى بالملثمين إلى إلقاء قنبلة صوت لإبعاد المتظاهرين عن أحد زملائهم الذي تمكن من الفرار معهم. رأى محمود زغلول الملثمين (أحدهم ضخم الجثة كما ظهر في بعض الفيديوهات) وهم يدخلون بحيث كان أحدهم أمام المكتب مباشرة (من ناحية مستشفى الرخاوي) وخلفه يختبئ اثنان على أول تقاطع بعد المبنى، في شارع 10 وخلفهم اثنان آخران يختبئان خلف أشجار حديقة مواجهة للمبنى. وأطلقوا الرصاص لمدة دقائق ثم اختفوا جميعًا.

> وقال أحد باحثي المبادرة، والذي حضر جزءًا كبيرًا من الاشتباكات: "بين الحين والآخر كان يظهر بعض الشباب الملثم والذي كان يحمل أسلحة تبدو أنها أسلحة آلية لكن لم أتمكن من تحديدها، وكانت هذه المجموعات تتقدم وتطلق النار على المسلحين بالمكتب ثم تنصرف سريعًا. وفي مرة من المرات أمسك المتظاهرون بأحد هؤلاء الملثمين واعتدوا عليه بالضرب ظنًّا منهم أنه هارب من داخل مكتب الإرشاد وحينها سمعنا أصوات تفجير أو إطلاق نار من مكان مغلق (مدخل عمارة) ولم يتبين مصدرها أو سببها."

وفي وقت متأخر من الليل أقبل متظاهرون بأنابيب غاز منزلية صغيرة وقاموا بفتح الغاز بها الواحدة تلو الأخرى وإلقائها على بوابة المبنى ثم إلقاء المولوتوف عليها ونجحوا بالفعل في تفجير أربعة أنابيب ولكنهم لم ينجحوا في تفجير البوابة أو إسقاطها. وذكر بعض شهود العيان أن بعض المتظاهرين استخدم خرطوشًا وأسلحة نارية في ساعات مبكرة من صباح اليوم التالي.

وتواجدت الشرطة في المنطقة في أثناء الاشتباك، فكانت هناك أربع سيارات نقل جنود تابعة لوحدة العمليات الخاصة بالأمن المركزي تُقِلُّ جنودًا ومعهم ضابطان اثنان على الأقل، متمركزة في ميدان النافورة منذ بداية الأحداث، كما تواجد ضباط حماية المقر في الكشك المواجه له. ومر في وسط الاشتباك بعد منتصف الليل 3 مدرعات للداخلية ولم يتدخل أي منهم، كما حلقت طائرة هليكوبتر فوق المكان لدقائق قبل أن تنصرف. وروى عدة شهود عيان أنهم تحدثوا إلى الضباط في ميدان النافورة، والذي يبعد عن مكتب الإرشاد أقل من كيلو مترًا تقريبًا، عند مبنى الإرشاد، يطلبون منهم التدخل، لكنهم رفضوا جميعًا بحجج مختلفة، وذلك رغم استمرار الاشتباك لأكثر من 16 ساعة.

رأى محمود زغلول في ميدان النافورة بالمقطم ـ قريبًا من مكتب الإرشاد ـ تواجدًا للشرطة تَمَثَّل في 4 عربات عمليات خاصة أمن مركزي، ورأى داخلها جنودًا، يقف معهم ضابطان برتبة رائد. تحدث بعض المتظاهرين مع الضباط (في وجود محمود) وطلبوا منهم التوجه إلى المقر، لكنهم ردوا بأنهم "مستنيين إشارة بذلك" وأنهم متواجدون دون علم وزير الداخلية. بعدها بقليل ركب الضباط المدرعة وتحركوا بها وحينها سألهم المتظاهرون ما إذا كانوا سيتجهون إلى المقر، وأشار الضباط برأسهم بالإيجاب. لكنهم اتجهوا بالمدرعات إلى خارج المقطم مباشرة.

> وقال أحد شهود العيان: "قبل الصباح مر أمامنا (في المسافة بيننا وبين مكتب الإرشاد) وفي أوقات متفرقة على الأقل مدرعتان شرطة ذات اللون الرصاصي (حصلت المبادرة على صورة لإحدى هذه المدرعات) وحامت

فوقنا هليكوبتر حربية واحدة. ورحب المتظاهرون بالمدرعات جدًّا وقفزوا فوقها ولكنها تحركت بهم إلى خارج المكان إلى شارع 9 دون أن تفعل شيئًا. وكذلك في طريقي للمكان رأيت كمين شرطة متواجد في ميدان النافورة وذلك أثناء الاشتباك."

وزعم شاهد عيان أن المنطقة شهدت تواجد ضباط شرطة وحدد أسماءهم. وفي حسابه على فيس بوك قال حذيفة أبو الفتوح إن أعضاء الإخوان داخل المبنى حاولوا الخروج، وأنه اتصل بقيادات في الحكومة والجيش من أجل تأمين خروجهم، وأخيرًا أرسلت قيادات من الإخوان سيارات "وكانت خطة الهروب إلقاء قنابل غاز لإبعاد البلطجية حتى يتسنى لهم الخروج و ركوب السيارات" وأكد أن واحدًا ممن حاولوا الهروب من المبني وقع في أيدي المتظاهرين. وزعم أبو الفتوح أن ضابط شرطة يعرفه كان يوجه بعض المتظاهرين. وأضاف:

"على مدار الوقت كنا نراقب كافة ما يحدث حول المقر وشاهدنا البلطجية وهم يقومون بتعبئة زجاجات المولوتوف ويلقونها على المقر، وشاهدنا قناصة يطلقون النار على المقر وشاهدنا بلطجية بأسلحة آلية يفعلون ذات الأمر."

ومن ناحية المتظاهرين قال شهود عيان إن عربة ميكروباص وصلت إلى الموقع في ساعة مبكرة من الصباح وفوقها شخصان يطلقان النيران على المتظاهرين من أسلحة آلية لتفريقهم، قبل أن يخرج مَنْ في مبنى الإرشاد ويهربون إليها. ويعتقد شهود العيان أن بين 10 و12 شخصًا من المحاصرين داخل المبني تمكنوا من الوصول إلى العربة، لكن سرعان ما اشتبك المتظاهرون معهم بالرصاص الحي والخرطوش وبقنبلة يدوية، فلم تستطع العربة التقاط جميع مَنْ في المبنى وسقط منها ثلاثة، هرب منهم اثنان إلى حافة الجبل (المعروفة بكورنيش المقطم) بمساعدة أسلحتهم الآلية وسقط واحد ـ كان يحمل مسدسًا، في أيدي المتظاهرين حيث تم سحله وإدخاله إلى عربة إسعاف مع بعض المسلحين من المتظاهرين. ونقلته عربة الإسعاف إلى منطقة المفارق، وهناك أجبر المسلحون الإسعاف على إخراجه حيث تم سحله مرة أخرى، قبل أن يتم تسليمه للشرطة التي قامت هي الأخرى بسحله قبل ترحيله.

وإضافة إلى مادة فيلمية كثيرة موجودة على مواقع الإنترنت تواجد مصورون في موقع مكتب الإرشاد في الساعات الأولى للاشتباكات ووقف بعضهم فوق عربات ميكروباص، رحلت اثنتان منهم مع بداية إطلاق الرصاص الحي واختراق أحد الرصاصات زجاج أحد الميكروباصات. ثم حدثت مناوشات بين المتظاهرين وبين العربة الأخيرة المتواجدة (وكانت تابعة لمحطة ON TV.) حتى رحلت هي أيضًا.

وحصلت المبادرة على تقارير المشرحة التي أفادت بوقوع سبع وفيات على الأقل، ولديها نسخة من تقارير إصابة 31 شخصًا بالرصاص الحي والخرطوش من مستشفى المقطم التخصصي. وتلقى مصابون آخرون العلاج في مستشفى الرخاوي النفسي المواجه لمبنى الإرشاد ومستشفى البنك الأهلي.

2 يوليو - بين السرايات

في حوالي الساعة الرابعة بعد ظهر 2 يوليو 2013، بدأت مشاجرات بين المعتصمين المؤيدين للرئيس المعزول مرسي من ميدان النهضة وأهالي منطقة بين السرايات القريبة. واستمرت الاشتباكات حتى العاشرة من صباح اليوم التالي عندما تدخلت قوات من الجيش. ونتج عن الاشتباكات وفاة 25 شخصًا (وفقًا للأسماء التي تمكن من حصرها باحثو المبادرة المصرية من المقابلات الميدانية والتصريحات الرسمية للمسئولين في الصحف) وإصابة آخرين (هناك تفاوت كبير بين الأرقام في التصريحات الرسمية للصحف[10]) من الجانبين. وتم استقبال القتلى والمصابين في مستشفيات العجوزة، وأم المصريين، والقصر العيني، وبولاق.

استطاع باحثو المبادرة المصرية الحصول من صاحب إحدى محال بين السرايات (مكتبة) على مجموعة فيديوهات مصورة بواسطة 4 كاميرات مراقبة موضوعة بداخل هذا المحل. ورصدت تلك الكاميرات مجموعة من الوقائع يوم 2 يوليو 2013 مساءً لمدة 40 دقيقة تقريبًا، قبل أن يتم تحطيم عدساتها على يد مجهولين. توضح تلك الفيديوهات اقتحام المكتبة بواسطة عشرات الأشخاص يرتدون ملابس مدنية (قميص وبنطلون أو جلباب)، معظمهم يرتدى خوذات (من النوع الذي يستخدمه العمال في مواقع الإنشاء(، بعض منهم ذوو لحى، الأغلبية منهم يحملون عصيًّا وأدوات حادة وبعضهم يحمل صورة للرئيس السابق محمد مرسي، وبعض منهم يحمل أسلحه نارية، كما أظهر أحد الفيديوهات أحد الأشخاص يرتدي جلبابًا أبيض ويحمل سلاحًا آليًّا. قام هؤلاء الأشخاص بتفتيش المكتبة وتكسير معظم محتوياتها، كما قاموا بإدخال أحد المصابين إلى المكتبة. ويُظهر أيضًا أحد الفيديوهات تَجَمُعَهم حول شخص والتعدي عليه بالضرب المبرح بواسطة العصي وبأرجلهم. وبعد حوالي نصف الساعة قام شخصان بتحطيم عدسات كاميرات المراقبة فور اكتشاف وجودها.

كما تمكن باحثو المبادرة المصرية من الحصول على بعض الشهادات لأهالي بين السرايات، الذين أجمعوا على أن بداية الأحداث كانت بسبب خلاف على تعريفة ركن دراجة بخارية عند مدخل اعتصام النهضة بجوار سور جامعة القاهرة وحديقة الأورمان، وأنها تطورت إلى اشتباكات عنيفة استمرت حتى صباح اليوم التالي، استخدم فيها المعتصمون أسلحة بيضاء (قواطع cutters) وخرطوشًا وبعض البنادق الآلية، كما استخدم الأهالي الخرطوش والطوب والزجاجات. ولم تتدخل أجهزة الأمن إلَّا في صباح يوم 3 يوليو، عدا أحد ضباط قسم بولاق الدكرور، الذي شارك الأهالي في الاشتباك مع المعتصمين بشكل غير رسمي وأصيب بسبب تدخله إصابة بدت خطرة.

وتوضح شهادة صاحب المكتبة التي تم اقتحامها (المذكورة أعلاه)، تفاصيل بداية الاشتباك بين الأهالي ومعتصمي ميدان النهضة:

> "أنا كنت باشتري حاجات للمكتبة من بره المنطقة ورجعت لقيت شاب بيضرب خرطوش في اتجاه النهضة، عرفت بعدين إنه كان بسبب 3 جنيه. تلت شباب من المنطقة كانوا شغالين سياس عند النهضة وجه واحد ملتحي يركن الموتوسيكل بتاعه فطلبوا منه 3 جنيه ماردیش يدفعهم فقلبت بخناقة. 2 من الشباب اتضربوا جامد ومسكوهم جوه وحاول شباب كتير من المنطقة يدخلوا يخلصوهم فاتبهدلوا ضرب وبعدين تالتهم عرف يجري وجاب سلاح وضرب عليهم خرطوش فكبرت الخناقة."

10 - 619 في http://www.egynews.net/wps/portal/news?params=240904 و358 في http://www.albedaiah.com/node/41920 و173 في http://www.almasryalyoum.com/node/1914391 زيارة في 16 يونيو

وأضاف:

> "شباب المنطقة تقريبا جريوا على العمارة دي (عشان العمارة فيها منطات على الحتة اللي ورانا وفيها كذا دور لسه ماكملوش فسهل الناس تهرب منهم للمنطقة اللي ورا، المهم الإخوان طلعوا يجروا وراهم. الهجوم على العمارة اللي فيها المكتبة استمر من الساعة 5:30م10-م. هجم على العمارة ناس كتير حوالي 50 واحد، والكاميرا بتاعة المكتبة صورتهم قبل ما يكسروها. هربت أنا وكذا حد للدور الخامس وقفلنا علينا بباب حديد بيفصل من الدور الخامس للسابع وكنا بنرمي عليهم طوب في منور العمارة عشان وهما طالعين على السلالم بيضربوا نار في كل حتة على السلالم وكان فيه مابينهم تقريبا سيم كل ماحد يقول حمزة يشتغل ضرب النار وكانوا بيضربوا النار ورافعين سواتر زي باب الأسانسير عشان يعرفوا يطلعوا والرصاص مايجيش عليهم. و كسروا الباب الحديد ودخلوا الشقة علينا كسروا كل حاجة في الشقة وفيه ناس سرقت حاجات من البيت، وضربوني بشومة على راسي. فيه واحدة منقبة خالة واحد من اللي كانوا معانا مستخبي في الشقة جت هي وجوزها علشان يتوسطوا لنا واحد منهم قالها إنه حيضربها على وشه لو مسكتتش. الموضوع انتهى بإن شيخ كبير قالهم إن الدم حرام وإن طالما مالقوش معانا سلاح يبقى يسيبونا في حالنا."

أما عن اقتحام مبنى كلية تجارة إنجليزي، وواقعة مقتل كريم عجيبة ـ أحد أهالي بين السرايات ـ وإصابة شخص آخر، فقد أفاد صاحب المكتبة:بـ:

> "واحنا محبوسين جوه العماره لما الدنيا ضلمت شوية كنت بحاول أروح عند السور من بره وأشوف ايه اللي بيحصل تحت وبعدين فجاة لقيت بلي وخرطوش جاي من ناحية مبنى تجارة إنجليزي، وكريم كان رايح يبص لسه بقوله يا كريم خلي بالك خد رصاصة جت في قلبه على طول جاي اتجاهها من مبنى تجارة، وواحد تاني اسمه "خ. أ " اتصاب برده لما جه عند السور. ماكانش فيه أمن في الجامعة خالص وهما كانوا اقتحموا باب تجارة ودخلوا الجامعة من بدري والأمن عامة ماظهرش خالص."

كما أكدت مجموعة من الشهادات عدم ظهور قوات الأمن حتى صباح اليوم التالي، عدا أحد ضباط قسم بولاق الدكرور، قال صاحب المكتبة:

> "الشرطة ماجتش خالص ولا الجيش أنا اتصلت بمدير الأمن وقاللي بالنص ماعندناش أوامر وبتوع قسم الدقي مارضيوش يجوا معاون المباحث اللي جه كان من قسم بولاق الدكرور وده كان جدعنة واضرب عليه نار. كان فيه طالب متواجد في المكتبة وقت الهجوم عليها واتضرب من الناس اللي هجمت علينا."

وتمكن باحثو المبادرة المصرية من مقابلة أحد المصابين من أهالي منطقة بين السرايات، الذي أراهم الإصابة على عنقه بعلامة X نتيجة استخدام قاطع (cutter) وإصابة أخرى في جانبه الأيمن من الواضح أنها أكثر عمقًا والأغلب أنها قد حدثت نتيجة استخدام سلاح أبيض.

وتطابقت الشهادات والفيديوهات التي حصلت عليها المبادرة مع شهادة مصوَّرة لأحد الأشخاص المؤيدين للرئيس المعزول مرسي على أحد مواقع الإنترنت وحصلت المبادرة على نسخة منها، التي ذكر فيها أسباب اقتحام المعتصمين تلك البناية:

”كنت عند الباب الرئيسي لجامعة القاهرة حوالي الساعة أربعة ونص العصر سمعنا صوت ضرب نار جاي من ناحية بوابة الاعتصام إللي ناحية منطقة بين السرايات، باتصل بحد من صحابي، قالي: أنا في العمارة إللي في وش باب تجارة عشان الضرب هناك وبيضِّرب علينا منها ...“

” ... أول مادخلنا العمارة لقينا واحد بيضرب ما نعرفش هو مين، لحد ما فجأة حد قال يا جماعة ده تبعنا فالإخوة سابوه. الناس كانت ثايرة جدًّا ومش عارفة تفرق من كتر إللي اتصابوا، ومن كتر الناس إللي شفناهم نازلين من العمارة دي متبهدلين، خرطوش وطوب، فيه واحد فاكره ملتحي كان متصاب في نص وشه الشمال، والتاني اتصاب في رجله اليمين. حاولنا ندخل البناية، فضل الضرب شغال علينا في بير السلم قعدنا نبعت نقول حد يجي معاه سلاح ولّا حاجة. شوية وجم شباب معاهم فرد خرطوش وبدأوا يتبادلوا النار مع الناس إللي فوق وبدأوا يحتلوا دور دور، كان بيمشي الناس إللي بسلاح في الأول واحنا وراهم ...“

”... جات لنا ست منتقبة قالت: أنا ابني وبنتي فوق في الدور الفلاني اسمهم أحمد وندى، طلعنا خبطنا على شقة في الدور ده، رد واحد من ورا الباب قال: أنا معايا ولادي أحمد وندى في الدور إللي فوق، فيه واحد ماعرفوش لابس بدوي جه ببندقية آلي إللي هي ٧,٦٢ ميلليمتر، الحديد ده إللي نجدنا في الليلة دي، وهو إللي فتحلنا الطريق، كان كل مايضرب دفعة بيخافوا، ويبدأ الجماعة إللي معاهم خرطوش يتعقبوهم واحنا وراهم، إللي من غير سلاح بنفتش دور دور، لحد ما وصلنا دور فيه باب حديد لقينا شقة مش متشطبة، فيها كلاب بوليسي والشقة التانية نورها منور، قعدنا نخبط محدش بيرد، ودي كانت عادة كل الشقق إللي بنخبط عليها بس دي مولعة النور، فكسرنا الباب لقينا كلب بوليسي ضخم بيجري علينا، واحد من الإخوة ضرب عليه خرطوش عشان يصيبه بس، بس قعد ينزف، بس خفنا الخرطوش إللي معانا يخلص فماديناهوش رصاصة الرحمة غير في الآخر عشان مايتعذبش ... وكل ده وضرب النار شغال والإخوة بيتبادلوا ضرب النار مع البلطجية إللي جوه العمارة. كنا عاملين كلمة سر، إللي طالع وإللي نازل في العمارة بيقولها للتاني عشان نعرف بعض، المهم طلعنا الشقة إللي فوق، قعدنا نده ونخبط، وكان النور مولع قلنا هنكسر الباب عشان خفنا يكون البلطجية مثبتين الولد والبنت جوه، أول مابدأنا نكسر الباب طل علينا من فتحة الباب واحد بقميص وبنطلون، قال: بتكسروا علينا ليه إحنا جوه وخايفين منكوا، إحنا مامعناش حاجة ولاحد، وادخلوا فتشوا لو عايزين، فقلنا: تمام هندخل نفتش، دخلنا لقينا الشقة شبه قاعة المحاضرات، لقيناه هو وشاب كمان، الشاب التاني خرج من أوضة ومعاه شنطة مليانة خرطوش مقاس 12، لونه أخضر وأحمر وبيقول: أنا لقيت ده في البلكونة وقعدوا يحلفوا إنهم مش تبع حد وإن الحاجات دي مش بتاعتهم، وبصراحة كان شكلهم جامعيين مش بلطجية، فحدش مد إيده عليهم وأحد الإخوة قرر ياخد الخرطوش عشان ننتفع بيه ...“

”... طلعنا الدور إللي فوق لقينا شقة بباب مصفح، طلع أبو الولد والبنت وهو شيخ اسمه تقريبًا عبد الرحمن وهو أخ ملتحي، فبدأ يخبط عالشقة دي ويقول: دي شقة صاحب العمارة، وقعد يده عالراجل ويقوله: افتح وليك أمان رسول الله، فضلنا حوالي ساعة إلا ربع بنتحايل عليه يفتح وبنقوله: إحنا عايزين نتأكد إنكوا كويسين ومفيش حد مثبتكوا من البلطجية، إنت والولاد، إنكوا بخير، ليكوا الأمان، وهو بيرد علينا من جوه ورافض

إنه يفتح. فطبعًا لما رفض، الشكوك بدأت تساورنا زيادة، ده إنت صاحب العمارة والحاج إللي معايا إنت عارفه وبيسأل على ولاده، لو إنت مفيش معاك حاجة مش هتخاف وهتفتح، في الآخر قررنا نكسر الباب، قعدنا نكسره بباب الأسانسير لحد ماتفتح، لقيناهم حاطين كل الأنتريه ورا الباب المصفح، طبعًا ده زود شكوكنا، دخلنا لقيناه هو و6 شباب تقريبًا والولد والبنت إللي بندور عليهم و3 ستات وبنت تانية، أول ماكسرنا الباب منعنا الإخوة من الدخول لحد مانفهم مين إللي جوه، فجأة لقيت واحد فيهم معدي بفانلة عليها دم فماتمالكتش أعصابي وشمتته ودخلت ضربته بعصاية كانت في إيدي، كانت رجل كرسي من الحاجات إللي اتكسرت، وبقية الإخوة دخلوا، فتشنا الشقة كلها وبصراحة مالقيناش سلاح خالص وكان فيه باب مقفول حاولنا نكسره، فجأة لقينا واحد بيفتحه من جوه أسمر كده وشكله بلطجي ومش طبيعي بالمرة، فأول ماخرج الناس ضربوه وقالوله مستخبي ليه، فقالهم أنا خايف منكوا فواحد من الإخوة ضربه في دماغه بسلسلة باب حديد كان لافها على إيده، بعضنا قالهم اهدوا مش لما نعرف ده مين، قعد صاحب المكتب يقول: ده ابن أختي وإللي تقول ده قريبنا وهو يقول: إنه بيشتغل في المكتبة، فتشناه لقينا في جيبه شيك باسمه من الCIB بمبلغ 700 جنيه وكارنيه إنه بيشتغل في شركة سيمنز، أحد الإخوة خد الشيك وبطاقته وقررنا ناخده نستجوبه في منصة الاعتصام، لما لقينا فيه تضارب في الأقوال. الغريب إننا كنا كل مانفتش حد نلاقي معاه كارنيه جامعة منتهي، مفيش غير صاحب المكتبة إللي كان معاه بطاقة. فضلوا يعيطوا ويقولوا: إحنا ماعملناش حاجة، فقلتله أنا مادخلتش غير لما شفت في صدرك دم، ردت واحدة بتقول إنها زوجته إنه كان باصص من بير السلم واتصاب فدخل وقفل علينا عشان خايفين. فكينا أيدهم وقلنالهم استنوا لما نمشط باقي العمارة، ببص من البلكونة، كانت أعلى بناية جنبهم 3 أدوار وده إللي شككني أكتر في إنهم همه إللي كانوا بيضربوا نار، وبالذات إن الضرب وقف لما وصلنا عندهم فممكن يكونوا رموا السلاح عالأدوار التانية بس الدنيا كانت ضلمة ومش هيبان، ولما طلعنا مشطنا العمارة مالقيناش حاجة ومالقيناش غير شقة فيها 4 بنات و3 شباب من إللي بيشتغلوا في المكتبات، الإخوة إللي مشطوا الشقة لقوا فيها كراتين خرطوش فاضية، إللي مرسوم عليها طائر وطواط ولونها أصفر أزرق وده مستورد مش أي حد يجيبه. حد قال الخرطوش ده جه من الكنيسة إللي في بين السرايات، فالناس كدبت الخبر وقالت أكيد دي معلومة عشان نتجر لفتنة، فضلنا في العمارة من حوالي 5 لـ10 ونص لحد ما جه الشيخ حسني وهو واحد معانا في أمن الميدان وقال أنا عارف الناس دي، دول سكان ومن أهل المنطقة وأنا عارفهم بالإسم فأمنّاهم لحد مانزلوا وكانت العمارة متحاوطة من تحت، بس إللي كانوا بيضربونا من فوق كأنهم اتبخروا..“

”... بعد مارجعنا الميدان بدأ يحصل ضرب تاني من شباك في مبنى الجامعة ومن شباك في كلية فنون تطبيقية ومبنى جنبها، وكنا هندخل بس انتبهنا إننا ممكن نكون بننجر، لأننا نتصور وإحنا بنكسر المباني الحكومية عشان الإعلام الفاسد يستغل ده ويقول: إن مؤيدي الشرعية بيكسروا وبيخربوا... رحنا بعد كده كان فيه ضرب جامد عند كوبري ثروت ومن جوه بين السرايات ولمحت معاهم ناس بزي الشرطة وكانوا بيحدفوا علينا مولوتوف وقزايز فاضية من على عمارة، وبعدين بعد ماكنت واقف عند كوبري ثروت فجأة لقيت حد بيقولنا لو مارجعتوش هنضربكوا، مع إن كنا فاكرينهم معانا.“

خط سير مسيرات وسط وغرب الإسكندرية
Alexandria
الإسكندرية
Ezbet Hass
Al Qaryah Al Ashirah Abis
القرية العاشرة ابيس
El Nouzha Airport
مطار النزهة
Izbat Nadi as Sayd
عزبة نادي الصيد
Ring Rd
Cairo - Alexandria Agricultural Rd
15 May
Eshtehaya Square Rd
May Rd
Abou Qir
Al Ibrahimiyyah
الإبراهيمية
El-Geish Rd
Bibliotheca Alexandrina
مكتبة الإسكندرية
Citadel of Qaitbay
قلعة قايتباي
Ras at Tin
راس التين
Al Attarin
العطارين
Karmus
كرموز
Sheif
Al Daoly Al Gaded Rd
Street 218
Al Qaed Ibrahim Mosque
Al Qabbari Mosque
Al Qabbari
القباري
26 July
20 St
مسجد علي بن أبي طالب
مسجد أولاد النبيخ
مسجد الكومندان - كرموز
القائد ابراهيم
المسجد الجامع بالموريدان

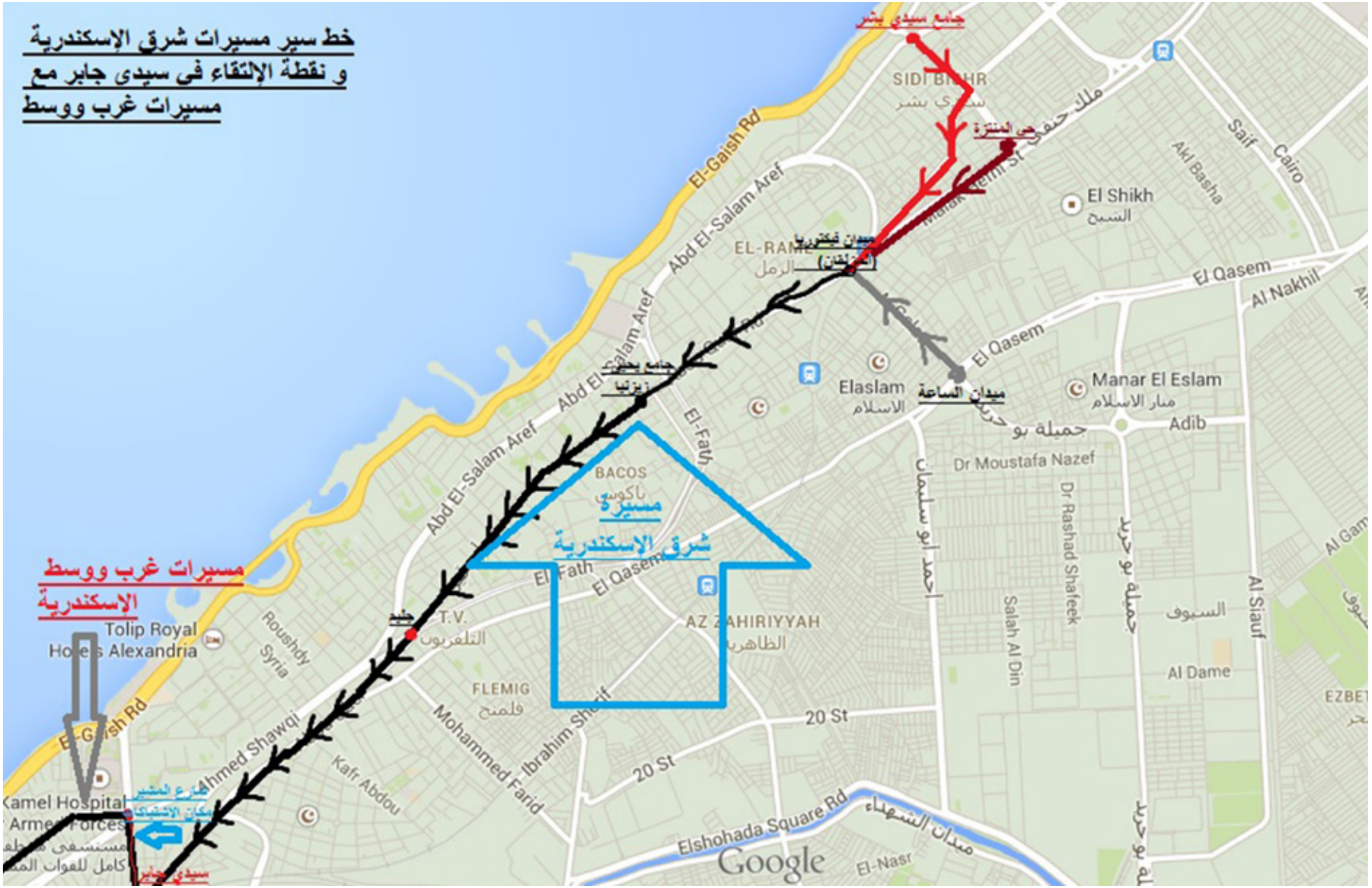
خط سير مسيرات شرق الإسكندرية
و نقطة الإلتقاء فى سيدى جابر مع
مسيرات غرب ووسط
جامع سيدى بشر
SIDI BISHR
سيدى بشر
El-Gaish Rd
Abd El-Salam Aref
El Shikh
الشيخ
EL-RAMEL
الرمل
El Qasem
Al Nakhil
Elaslam
الاسلام
ميدان الساعة
Manar El Eslam
منار الاسلام
Adib
Dr Moustafa Nazef
BACOS
باكوس
مسيرة
شرق الإسكندرية
El Fath
AZ ZAHIRIYYAH
الظاهرية
T.V.
التلفزيون
مسيرات غرب ووسط
الإسكندرية
Tolip Royal
Hotels Alexandria
FLEMIG
فلمنج
Ahmed Shawqi
Kafr Abdou
Mohammed Farid
Ibrahim Sherif
20 St
Salah Al Din
Dr Rashad Shafeek
Al Siauf
Al Dame
السيوف
Elshohada Square Rd
ميدان الشهداء
El-Nasr
Google

0 يوليو ـ سيدي جابر:

في يوم الجمعة الموافق 5 يوليو 2013، قامت عدة جهات مناصرة للرئيس المعزول محمد مرسى بتنظيم مظاهرات عقب صلاة الجمعة من عدة مساجد بالإسكندرية ونتجت عنها اشتباكات في أماكن مختلفة، أهمها منطقة سيدي جابر التي شهدت اشتباكات عنيفة وكبيرة، وهى الاشتباكات التي شهدت واقعة إلقاء أشخاص من أعلى أحد أسطح المباني، واستمرت الاشتباكات من الساعة الخامسة مساءً حتى الساعة الثانية صباح اليوم التالي، ونتج عنها وفاة ستة عشر شخصًا وإلقاء القبض على سبعة وأربعين آخرين.

تحركت المسيرات من مسجد القائد إبراهيم، مسجد سيدي بشر، ومسجد يحيى بزيزنيا، مسجد أولاد الشيخ بمحرم بك، ومسجد علي بن أبي طالب بسموحة بالإضافة إلى التجمع في عدة ميادين مثل ميدان الحي بسيدي بشر وميدان الساعة وميدان فيكتوريا وميدان الرصافة والورديان وغيرها. واتجهت مسيرات سموحة والقائد إبراهيم ومسيرات محرم بك في اتجاه محطة مصر، وقد تعرضت مسيرات شرق الإسكندرية لمناوشات واشتباكات في منطقة جليم مما أدى إلى سقوط عدد من الضحايا وبعدها استكملت مسيرتها في اتجاه محطة مصر، ومسيرات غرب الإسكندرية كانت قد غيرت مسارها بالفعل وتوجهت إلى الإلتحام بمسيرة شرق الإسكندرية عند المنطقة الشمالية العسكرية.

ومع بدء التحام هذه المسيرات بعضها مع بعض وتوجهها إلى منطقة سيدي جابر تعرضت لإلقاء حجارة وزجاج في منتصف شارع المشير من بعض المدنيين الذين تواجدوا عند محطة الترام. اشتبك المتظاهرون مع المتواجدين بالشارع من مؤيدي قرار الجيش. وفي هذه الأثناء كانت بقية المسيرات المناصرة لمرسي تأتي من ناحية البحر وشارع بورسعيد مشتبكة مع الأهالي من تلك الناحية وسط غياب أمني تام.

وتواصلت الاشتباكات في منطقة سيدي جابر، بينما توافد الآلاف من المعارضين والمؤيدين لنصرة فريقهم، وتحول المشهد إلى معركة تشتمل على أنواع مختلفة من الأسلحة بين عدة مناطق، اشترك فيها الكثير من أهالي مناطق باكوس وبحري وحجر النواتية وكرموز وغيط العنب ومحرم بك والحضرة وعزبة حجازي والبكاتوشي وبرج العرب والعامرية.

وقال أحمد عبدالله، باحث اقتصادي و عضو سابق بحركة "أحرار"[11] لباحثي المبادرة إنه قام بالاشتراك في مظاهرة القائد إبراهيم التي تحركت بعد صلاة العصر باتجاه محطة مصر على أن تنضم إليها مسيرات أخرى من المسيرات المناصرة لمرسي، بنيَّةِ الاعتصام بميدان المحطة، ولكن تم تغيير مسار المسيرة واتجهوا إلى منطقة شرق، وكان ذلك في حوالى الساعة الرابعة والربع بعد الظهر، ثم انضمت إليهم مسيرة قادمة من منطقة الورديان ومسيرة محرم بك، وحينها أتت إليهم تقارير بوقوع اعتداء على مسيرة شرق بهجومٍ من قبل مؤيدي الجيش.

وقال أحمد:

> "عند وصول المسيرة التي كان مشاركًا فيها إلى منطقة كليوباترا في الخامسة مساءً تقريبًا، حدث هجوم بالمقاريط من قبل بعض الأشخاص بالمنطقة وكان بجواره وقتها محمود حسن، المتهم بإلقاء شخص يدعى محمد بدر من فوق سطح أحد العمارات."

11- حركة شبابية بدأت مناصرة للمرشح الإسلامي حازم صلاح أبو اسماعيل وتجمع عدة أطياف إسلامية التوجه.

”أنا حضرت المشهد من أوله، وكنا متقدمين على البلطجية بروحنا وعددنا وكان وسطنا ناس معاها خرطوش كتير، مقدرش أنكر، وكنا بنتقدم لحد محل ”مفيد“ محتلين تلات أرباع الشارع وبنكسب أرض، لكن كان فيه شباب فوق سطح عمارة خليفة اللبان بيرموا جرانيت وزجاج وبيضربوا خرطوش، وكانوا بيخلونا كل لما نكسب أرض ونتقدم، نتقهقر تاني، لحد ما سقط مننا ناس كتير، ساعتها قرر مجموعة من الشباب إنهم يقتحموا باب العمارة الحديد ويطلعوا للشباب دي فوق، كان فيه شاب من الإخوان معانا اسمه عمر... قال: أنا هطلع الأول أتكلم معاهم بالحسنى عشان ممكن يكونوا أهالي ومن حقهم وسط التشويه فينا يهاجمونا، خصوصًا إننا أغراب عن المنطقة وبنتعارك مع ولاد منطقتهم، وفعلًا كان أول واحد طلع. كان معايا واحد صاحبي إتصاب لحظتها بزجاج في دماغه ومطلعتش معاهم وكنت واقف مستني تحت العمارة بنهجم على إللي قصادنا عشان ما يسيطروش على المنطقة دي والناس إللي فوق تروح هدر، المهم مفيش دقايق وسمعنا صرخة وصوت ارتطام جامد، بعدها بحوالي عشر دقايق لقينا هجوم من الشارع الجانبي بجوار مفيد، كان فيه شباب كتير طالعين بسلاح أبيض ومقاريط وبنادق رش وبيقولوا يا كفرة بترموا العيال من فوق السطوح، الصراحة مفهمتش، خصوصًا إن مفيش حد وقع قدامنا... ساعتها نزل الناس إللي كانوا فوق، وحكى لي واحد منهم... إنهم أول لما طلعوا لقوا عمر الله يرحمه! واقف بيكلمهم قام واحد منهم سب له الدين ورماه من فوق، فهُمَّه هاجوا وطلعوا للعيال دي ونزلوهم وضربوهم بس وهما بينزلوا واحد منهم وقع من المنور، وهو بيحكي ليَّا إللي حصل، لقيت محمود حسن ... جنبي ومبلم، بأقوله مالك؟ رد وقال: ”ذبحنا في رقبة الكفرة“... وكان مذهول أو مصدوم، وفضلنا في سجال وكر وفر لحد ما أنا مشيت حوالي الساعة 12 بالليل، وكانت عربيات الشرطة بتضرب قنابل غاز علينا.“

وقال أحمد عبدالخالق، صاحب أعمال حرة، 30 سنة، وأحد سكان منطقة سيدي جابر، إنه حضر الاشتباكات منذ بداياتها:

”أنا متعود كل أسبوع بعد صلاة الجمعة إني باقعد مع صحابي من المنطقة على قهوة الفيشاوي إللي في شارع المشير، وإحنا قاعدين حوالي الساعة الرابعة عصرًا، سمعنا ناس بتجري في الشارع ماسكين صور السيسي وبيقولوا الإخوان جايين الإخوان جايين، فابتدت المحلات تنزِّل الأبواب نص قفلة خصوصًا عشان إللي كان حاصل قبلها في سيدي بشر، وإللي راكن عربية في الشارع قام ركنها بعيد وابتدا يبقى فيه جو توتر في المكان عند قدوم مظاهرة الإخوان، وكانوا داخلين الشارع بيقولوا سلمية، بس فيه طفل صغير من أطفال الشوارع رمى عليهم طوب تقريبًا من فوق سور المحطة، اتلموا عليه الإخوان عدموه العافية، بعدها ابتدا ضرب خرطوش بكثافة من ناحيتهم وهاجوا في الناس وابتدت الناس تجري والمحلات تقفل، واشتعل الموقف، فضلت جوا القهوة شوية، بعد كده ابتدت المطحنة بين الناحيتين، طبعًا أنا مش تبع حد، بس أي حد يعتدي على منطقتي وولاد منطقتي لازم أقف له، خصوصًا إنهم جايين مسلحين وعاملين حسابهم على قلق.“

”انتظرت لغاية ما خليناهم ينكمشوا ناحية سيدي جابر الشيخ، وعديت الناحية التانية ونزلت من الوسعاية (الشارع إللي جنب محل مفيد) عشان أروح أطمنهم في البيت خصوصًا إن موبايلي كان فصل شحن، بعدها نزلت الشارع تاني وكانت حادثة رمي حمادة من فوق السطح ولعت قلبي، ونزلت أحمي شارعي، شفت اليوم ده أسلحة كانت أول مرة أشوفها في الشارع جهارًا نهارًا، آلي متعدد خمسة مللي ده غير البيريتا والتسعة مللي...

كانت حرب شوارع بمعنى الكلمة، وفى حوالي الساعة العاشرة مساءً كانت سيدي جابر كلها ضلمة ومفيش نور والدنيا كحل، إللي كان بينور الدنيا الألعاب النارية المهرجانات12، وأول مرة أشوف واحد يضرب مهرجان بشكل أفقي في مواجهة الإخوان، شفت ستاتهم وهم بيلموا الزلط إللي على الترام وبيعملوا مولوتوف، كان وسطهم بلطجية كتير، أنا أعرف شباب الإخوان وعارف مناظرهم إنما إللي كانوا معاهم دول واضح إنهم شباب من مناطق شعبية وجايين معاهم، إما متعاطفين أو بفلوس، الله أعلم، مقدرش أحكم، أنا فضلت في الشارع لحد الساعة 2 بالليل، الوضع اتطور وكان فيه عدد كبير أوي من الناس بيتقاتل في كل المنطقة من شارع أبوقير لحد المنطقة الشمالية وعلى الترام لحد كليوباترا وبطول السوق، ما شفتش أي تدخل من الشرطة أو الجيش غير ضرب الغاز وبعد كده تراجعوا لحد محطة القطر ووقفوا يتفرجوا..“

أما ماجد صلاح، صاحب محل موبيليات بسيدي جابر، 37 سنة، ومقيم بسيدي جابر وشاهد عيان على الاشتباكات، فقدم الشهادة التالية لباحثي المبادرة:

”كل يوم جمعة باقعد شوية على قهوة السد العالي بتاعت عم السيد الحارث، كان فيه ناس غريبة عن الحتة قاعدين جنبي بيتكلموا عن إن الإخوان عاملين مظاهرات النهاردة ولو هييجوا سيدي جابر (هيتنا..)13... جالهم واحد وقال لهم: أنا لسه جيّ من جليم، طلّعنا عينهم وعطلناهم بس ولاد الكلب مايخلصوش ومصممين وجايين على هنا، يللا نعمل معاهم الصح، وراح الشخص ده نادى على حبة عيال بين خمستاشر وعشرين سنة واقفين عند النافورة إللي على شارع أبوقير واتكلم معاهم، لقيتهم راحوا جاريين وقعدوا يلموا طوب وقزاز وزلط من على الترام ومشوا ناحية شارع المشير. مفيش شوية، العصر أذن وبعد الصلاة جت مظاهرة الإخوان، وقفوا شوية على أول الشارع واتكلموا مع أهل المنطقة وقعدوا يهتفوا سلمية، وقفت على أول المشير عند مطعم ”الوحيد“ عشان أتفرج على إللي هيحصل، بعد ما المظاهرة كلها دخلت الشارع، فيه عيال قعدت تحدفهم بالطوب من على محطة الترام ومن على صف الوحيد قدام الفرن الفينو وشباب من الوسعاية ضرب عليهم خرطوش وبدأت المهزلة لما مجموعة من المتظاهرين (المناصرين لمرسي) طلعوا خرطوش وقعدوا يضربوا، طبعًا في أخلاقيات ولاد البلد مينفعش تدخل منطقتي مسلح وتضرب عليّ وعلى أهل حتتي، فبدأ أهل المنطقة من الوسعايه والسوق ييجوا بسلاح ومسكوا في بعض، قررت أروّح أحسن، خصوصًا إني ساكن في آخر شارع المشير من ناحية سيدي جابر الشيخ، فمشيت من شارع ابن ماجه الموازي لشارع المشير من ضهر فندق المدينة المنورة، الحتة دي كلها كانت مسرح عمليات تحضير مولتوف وقزاز وبنزين وتجميع أعداد للهجوم، روحت البيت على الساعة 5 ومطلعتش إلا بعد المولد ما انفض على الساعة 3 بالليل، أقعد على قهوة الصاوي إللي عند جامع سيدي جابر، لقيتها اتحرقت، ولما سألت عرفت إن فيه مجموعة من الإخوان إللي اتحاصروا آخر الليل بستاتهم راحوا يستخبوا فيها قامت عيال مبرشمة طلّعت عم جمعة القهوجي منها وولعوا فيها، ولما الإخوان طلعوا يجروا بره من الحريقة ضربوهم ومسكوهم سلموهم للجيش... وقفت شوية مع ناس جيراني من المنطقة وبعدها رجعت البيت تاني، وإللي يشوف الشارع ساعتها ولا كأننا في العراق ولّا أفغانستان.“

12- المهرجانات نوع من الألعاب النارية.

13- تعبير قبيح.

أما محمود عبد العال، مهندس برمجيات ومؤيد لجماعة الإخوان المسلمين، فيروي لفريق البحث بالمبادرة إنه في يومها شارك في مسيرة من المسيرات المناصرة لمحمد مرسي تحركت من فيكتوريا وتحديدًا من شارع جمال عبد الناصر بعد صلاة الجمعة، في نفس الوقت الذي تحركت فيه مسيرة أخرى من ميدان الساعة وكانت زوجته وابنه مشاركين بتلك الأخيرة.

"عند وصول المسيرة لجليم بدأ هجوم البلطجية على المسيرة الأولى إللي أنا كنت فيها، فقلقت ورجعت لهم في المسيرة التانية، وانتهت الاشتباكات بتغلب الشباب إللي معانا عليهم، والبلطجية انسحبوا وكملنا لحد ما وصلنا رشدي. كنت في السكة متنقل بين المسيرتين شوية وسط زملائي وأصدقائي وشوية أتطمن على زوجتي وابني إللي كانوا في المسيرة التانية. كان من المفترض إننا رايحين محطة مصر وإن المسيرات السبعة على مستوى الإسكندرية هيتقابلوا هناك، بس في الطريق بين رشدي ومصطفى كامل حوالي الساعة تلاتة ونص جالنا تكليف بتغيير الوجهة إلى المنطقة الشمالية في سيدي جابر، لأن أزمتنا مع العسكر وإحنا هنروح نعتصم هناك. إنتظرنا المسيرة التانية والتحمنا بها قبل وصولنا لسيدي جابر وكانت مسيرتنا سلمية وكنا بنبتعد قدر الإمكان عن الاشتباكات والخناقات خصوصًا إن لنا أصدقاء وإخوة استشهدوا في سيدي بشر، وصلنا سيدي جابر حوالي الساعة الرابعة والربع، وكان الأهالي واقفين على صفين الشارع، وكان هتافنا سلمية، ويا أهالينا انضموا لينا، واطمأن الأهالي لنا وسمحوا لنا بدخول الشارع، بمجرد ما وصلنا نصف شارع المشير لقينا البلطجية من ورانا بيضربوا بطوب ومولتوف وخرطوش، فقام الشباب المشارك معنا بصدهم عن الوصول لقلب المسيرة... أخدت زوجتي وابني ناحية المنطقة الشمالية لأنها مكان تمركز المتظاهرين، كانت زوجتي في المستشفى الميداني لخبرتها الطبية وكنت أنا من المدافعين عن وجودنا وتواجدنا في المكان، الصراحة كان كل إللي معانا طوب الترام ولولا الرجالة إللي ثبتوا معانا ضد البلطجية كان زماننا اتاكلنا يعني، كان فيه إصابات بطلقات حية كتير، يعني كان واقف جنبي شاب من الإخوة اسمه أحمد يحيى خد رصاصة في دماغه ... كنت بسمع صوت الرصاص بيعدي بيصفر من جنبي، الصراحة معرفش القنص كان من أي ناحية، ناحية الشارع والبيوت أم من داخل المنطقة العسكرية، لأننا كنا واقفين ضهرنا للبحر في مواجهة البلطجية."

"الشرطة حاولت تضرب علينا غاز لكن كان هواء البحر بيشتته ناحيتهم فبطلوا، لما الليل دخل علينا حضرت مدرعتين وقفوا وسط الاشتباك وسلطوا أنوارهم العالية علينا، فكنا شايفين إللي قدامنا لحد مجموعة من الشباب راحت هجمت عليهم وحرقت مدرعة منهم فخفت حدة الضوء في عينينا، وفى حوالي الساعة الحادية عشر مساءً أخدت زوجتي وابني ومشيت لأن الوضع كان صعب جدًّا واتطور لدرجة إني خفت يحصل لهم حاجة."

كما روى فرد آخر من أهالي منطقة سيدي جابر، محمد محفوظ إبراهيم، (32 سنة، مسئول علاقات عامة) شهادته للمبادرة:

"في اليوم ده رموا واحد من فوق السطح وولعوا في المنطقة وآخر النهار إتحرقت القهوة إللي بنقعد فيها... أنا كنت موجود في شارع المشير من بعد صلاة الجمعة، متعوّد باقعد هناك وأقابل اصحابي، إما على قهوة جيمي إللي قصاد الترام أو على قهوة شكري إللي على شارع أبو قير، بس يومها كنت قاعد في جيمي، وحوالي الساعة تلاتة ونص كده كنت قايم أروّح عشان أتغدى وسمعت عيال جاية بتصرخ من ناحية مصطفى كامل بتقول الإخوان جايين

ومعاهم سلاح، الدنيا اتكهربت والشارع فجأة بقى مليان بشر على غير العادة في الساعة دي من يوم الجمعة، والمحلات قفلت ابوابها نص قفلة، وفيه شباب أعرفها من المنطقة إبتدت تلم الحجارة إللي على شريط الترام تحسباً لأي مفاجأة من ناحية الإخوان، وفعلًا مفيش ربع ساعة لقينا الإخوان جايين وفي صفوفهم الأولى ناس ماسكة سلاح أبيض وأي صورة للسيسي يشوفوها يقطعوها، كان فيه ولد من الأولاد المشردين إللي بيباتوا على محطة الترام، كان ماسك صورة للسيسي، لما شاف المنظر ده جِري وطلع فوق تندة المحطة ومسك حجارة وقعد يرمي بها المسيرة بتاعت الإخوان فجري وراه ناس منهم ونزلوه وضربوه بافترا والناس إتدخلت عشان تلحقه من بين إيديهم قبل ما يطلّعوا روحه، بعدها بدأت تتجمع المسيرة كلها على أول شارع المشير وعايزين يدخلوا سيدي جابر عند المنطقة الشمالية، وقعدوا يهتفوا "سلمية – سلمية" بس العيال إللي ماسكين المقاريط والسلاح الأبيض كانوا عمالين يقطّعوا الصور من على البيوت والمحلات وبيضربوا على أعمدة النور باللي في أيديهم فكان كأنهم بيستفزوا أهل المنطقة، وأصلًا عيب تدخل منطقة وأنت ماسك سلاح في إيدك وتضرب به ناس متحامية في أهل المنطقة، فشباب المنطقة إللي فاهمين سابوهم يخشوا الشارع وقاموا عاملين عليهم كماشة من على الأجناب ورموهم بكسر رخام وطوب وحجارة من إللي لموها من على سكة الترام، وابتدا ضرب الخرطوش من ناحية الإخوان الأول، وجروا بستاتهم وعيالهم ناحية المنطقة الشمالية واتمركزوا هناك، وظهرت عربيات الشرطة ومعاها عربيات أمن مركزي، ضربوا كام قنبلة غاز ووقفوا بعدها عشان كان الهواء بيرجعها تاني في وشهم، وفضل الضرب شغال بين الناحيتين ـ أنصار الإخوان والأهالي ـ وكان كل إللي يعرف حد له في الخناقات كان بيتصل بيه عشان يجي لأن الإخوان كان معاهم كمية سلاح خرافية، دي ناس جاية تحارب مش تتظاهر."

"كانت المنطقة الفاصلة بينا وبينهم عند محل خليفة والناحية التانية جزارة سيدي جابر، كانوا هم يتقدموا شوية ويوصلوا لمفيد وكنا إحنا ساعات نتقدم عليهم ونوّصل لحلواني فيروز، بس فضلوا نصف ساعة وأكتر مسيطرين على المنطقة دي وفي الوقت ده شفت مجموعة منهم بتتصاب من العمارة إللي فوق المصبغة، وطلع منهم ناس وشباب كتير لفوق وبعدها حصل إللي حصل وعرفت إن الكفرة رموا 3 عيال من فوق السطح، حوالي الساعة خمسة ونص حاولت أروّح عشان أطمن أهلي عليَّا، وكان صعب أدخل من الوسعاية لأن ساعتها كان الشباب محروقين نتيجة قتل حمادة بلبل " محمد بدر" فقررت أمشي من الناحية التانية " شرق شارع المشير" وهناك كان أهالي المنطقة بيجهزوا للمعركة الدايرة على الشارع بره، وكل شوية تلاقي حد بيقولك مشوفتش فلان أصلهم بيقولوا الإخوان خدوه رهينة، وصلت من الناحية التانية لسور الترام وكان صعب أطلع من ناحية الشارع العمومي، فطلعت على السور وقلت أَلِّف من وراهم، ساعتها شفت على الترام منقبات بيعملوا مولوتوف وشفت بعينيّا اتنين ماسكين مسدسات مخبيينها تحت النقاب واستخبيت ورا سور مكسور على الترام وشفتهم وهم بيطلعوا لنص الشارع بيضربوا بالمسدسات ويرجعوا تاني ياخدوا المولوتوف يدوه لرجالتهم ويرجعوا يعملوا غيره، الصراحة كنت خايف قوي أعدي من وراهم، ألا يشوفوني وتبقى وقعة سودة، قمت راجع السكة تاني، وقابلت واحد من صحابي إللي من الوسعاية وخليته يعدي معايا، يا دوبك طلعت من السوق من ناحية جامع سيدي جابر لقيت عيال مع الإخوان أشكالهم غلط ماسكين بوازيك ومهرجانات "ألعاب نارية" وعمّالين يضربوا بيها على الناس وشفت حبة عيال كاسرين عربية وبيسرقوها، حوالي الساعة ستة كنت في البيت أكلت لقمة

وغيّرت هدومي ونزلت تاني، وأنا راجع على شارع بورسعيد شفت حاجة غريبة كان فيه مجموعة من الشباب في أوائل العشرينات تقريباً ماشيين يكسروا فوانيس النور في الشارع بنبلة، راح إتعارك معاهم شباب من عندنا من الشارع، فالعيال دي جرت ناحية شارع المشير من جنب الإخوان وشفتهم تاني على شارع الترام عند حي شرق بيعملوا نفس الموضوع، ومفيش شوية والنور قطع من المنطقة كلها، ومكانش بينوّر الشارع غير نور الصواريخ والمهرجانات، وجت مدرعتين على الساعة تمانية وقفوا في وش الإخوان وفتحوا النور العالي في وشهم ودي كانت فرصة عشان يبان حجمهم ومكانهم والناس تعرف تتعامل معاهم، بس همه عرفوا يولعوا في مدرعة من الاتنين بعدها بساعتين تلاتة تقريباً، والتانية مشت ورجعنا في ضلمة لحد تاني، العمارة إللي فوق البنك كان فيها بلكونة بتحدف علينا قزَاز "زجاج" وبيتضرب منها علينا خرطوش كل لما نحاول نقرب من الإخوان خصوصًا ساعة انسحاب أغلبهم حوالي الساعة واحدة بالليل، بس لما جروا وانسحبوا خالص على الساعة اتنين اكتشفنا إن البلكونة دي بتاعت شقة صبحي صالح، وإن كان فيه ناس فيها قايمة معانا بالواجب، ليه بقى إحنا كمان مطلعناش رمناهم زي ما همه رموا العيال وقالوا أصلهم ضربونا؟"

"حوالي الساعة اتنين ونص كانت الدنيا هِدْيت ومش فاضل غير حبة إخوان معرفوش يهربوا ويتسربوا زي غيرهم، إتحبسوا في الجامع الكبير واستخبى حبة تانيين في القهوة "قهوة الصاوي" جه شباب ـ مش من المنطقة ـ كانوا عايزين يطلعوهم بالعافية بس معرفوش قاموا راميين مولوتوف عليهم جوه القهوة، فالقهوة ولّعت والإخوان طلعوا بره، فاتمسكوا لحد المدرعة لما جت خدتهم، والصراحة الناس كانت عايزة تدبحهم لولا ظابط الجيش إللي ضرب نار في الهوا عشان يفرق الناس... أنا فضلت يومها في الشارع لحد الساعة أربعة الفجر قاعد على سلم قصر الثقافة " قصر ثقافة التذوق بسيدي جابر" مع كام واحد صاحبي بنتعاتب مع واحد من جيرانا إللي ساكنين فوق القهوة إللي ولعت عشان كان بيساعد الإخوان وأبوه خبى منهم ناس في العمارة... بس الحمد لله اليوم خلص على خير ومفيش حد من صحابنا أو إللي أعرفهم إتأذى يومها، غير حمادة إللي تقريباً كل المنطقة تعرفه بحكم إنه الله يرحمه! كان على طول في الشارع وفي محل البويات بتاع أبوه.."

5 يوليو ـ المنيل

اندلعت اشتباكات بحي المنيل قرب كوبري الجامعة في الخامس من يوليو في حوالي الساعة السابعة مساءً، بين عدد من أهالي المنطقة وعدد من أنصار الرئيس المعزول مرسي من المشاركين باعتصام ميدان النهضة. وتواصلت الاشتباكات إلى قرابة العشر ساعات بين الطرفين واستخدمت فيها أسلحة نارية أدت إلى مقتل أربعة أشخاص على الأقل (بالإضافة إلى وفاة شخص أصيب في الأحداث وتوفي بعدها بـ41 يومًا) وفقًا لما تمكن باحثو المبادرة من التأكد منه، وإصابة ما لا يقل عن 103 حسب البيانات الرسمية لوزارة الصحة، وتم تحويلهم إلى مستشفيات أم المصريين، والعجوزة العام، وإمبابة العام، والشرطة بالعجوزة.[14]

ووفقا لمقابلةٍ قام بها باحثو المبادرة مع مجموعةٍ من سكان منطقة المنيل،[15] الذين كانوا متواجدين وقت الاشتباكات، قال أحد الشهود:

> "بدأ الاشتباك، بان المعتصمين، بدأوا يوسعوا الاعتصام ويحاولوا يعملوا بوابات بعد الصلاة عند جامع صلاح الدين، عند بداية كوبري الجامعة من ناحية المنيل، وكل ما حد يعدي يقولوله: بطاقتك وانت مين وجاي منين، فطبعًا مابقيناش طايقين نفسنا، يعني همه إللي جايين منطقتنا وبيفتشونا، ومش عايزين يعدونا! وطبعًا إللي بيفتش وإللي قافل الكوبري معاه سلاح بحجة إنهم عايزين بيأمنوا المسيرة بتاعتهم وبيأمنوا الاعتصام، فالاحتكاك بدأ من هنا بخناقة صغيرة مبينهم وبين 20 – 25 واحد من الأهالي."

وعن دور قوات الأمن في فض الاشتباك، أجمع شهود العيان على أن الشرطة لم تأتِ سوى الساعة الثالثة والنصف فجرًا عندما حضرت أربع سيارات شرطة (بوكسات) من قسم مصر القديمة في كل منهما ضابط وأمينا شرطة يرتدون زيًّا مدنيًّا. وقال أحد الشهود:

> "كانوا معهمش ذخيرة، وتقريبًا مش نازلين رسمي حتي الظابط، كان بيسأل الأهالي، لو معاهم سلاح يطلعوا بيه، عشان يضربوا معاهم، وقعد يهرج ويقول: لو معاكوا ذخيرة هاتوها ماتعرفوش نجيب منين.واد على موتوسيكل خده وراحوا اشتروا طلق ورجعوا.حوالي الساعة 5 الصبح، جت مدرعتين هامر (المدرعة الفضي) جروهم على الكوبري، واحنا دخلنا وراهم وضربناهم بطوب وزجاج ومولوتوف والمدرعة بتضرب نار في الهوا...وبعدين ضربوا آلي متعدد، إترد عليهم...من الناحية التانية وجابوا عجل مدرعة منهم على الأرض، وراحت راجعة. فضل الكر والفر على الكوبري...لحد الصبح الشرطة كانت بتتقدم وتجري معانا ماكنتش بتعمل حاجة، وهمه كانوا بيجروا ويتقدموا في صف واحد، كتفهم في كتف بعض، المسافة مابينا ومابينهم ماكنتش قريبة، غير في أوقات قليلة وكان أغلب ضرب النار جاي من أماكن عالية، وإللي شفناهم منهم كانوا لابسين جلاليب وملتحين وبعضهم عادي بفانلات أو تي شيرت وبنطلون وكانوا ساعات بيرفعوا علم إسود مكتوب عليه لا إله إلا الله."

14- بوابة الأهرام الإلكترونية، «بالأسماء..الصحة»: 36 حالة وفاة و١١٣٨ إصابة حصيلة اشتباكات أمس، 6 يوليو 2013، رابط http://gate.ahram.org.eg/News/369482.aspx زيارة في 16 يونيو

15- كانت المقابلة مع مجموعة من تسعة أشخاص، طلبوا عدم ذكر أسمائهم في التقرير.

الجزء الثاني

ممارسة الدولة القتل واسع النطاق خارج نطاق القانون واستمرار الاشتباكات والاحتقان الأهلي

وقعت أولى المواجهات بين الدولة والمتظاهرين المناصرين للرئيس المعزول محمد مرسي، التي مارست فيها أجهزة الأمن القتل واسع النطاق، خارج دار الحرس الجمهوري بتاريخ الثامن من يوليو، وقتل فيها على الأقل 61 مدنيًّا بالإضافة إلى اثنين من قوات الأمن.[16] وقد استمرت حوادث العنف الأهلي، التي عادةً ما كانت تصاحب المظاهرات والمسيرات المطالبة بعودة الرئيس المعزول، واستمر سقوط الضحايا فيها في حين عجزت الدولة كما كان الحال في الحالات السابقة عن أداء دورها في التدخل لحماية أرواح المواطنين من الطرفين.

وكانت اللحظة الفارقة في الحوادث المرصودة (أدناه)، بعد مواجهات عنيفة استمرت لمدة شهر تقريبًا، هي اللحظة التي قام فيها وزير الدفاع السابق الفريق عبد الفتاح السيسي باستدعاء الجماهير المؤيدة لخارطة الطريق التي أعلنتها القوات المسلحة في بيان عزل مرسي في الثالث من يوليو لتفويض الدولة لمحاربة أعمال العنف التي وصفها بـ "الإرهاب". واستغل هذا النداء مشاعر الخوف وانعدام الأمن النابعة من حالة العنف الأهلي غير المسبوق، التي استمرت لأكثر من شهر، فاقم منها تقاعس الدولة، أو عجزها، عن أداء دورها في إطار القانون.

كان هذا الاستدعاء يعنى عمليًّا السعي إلى إضفاء الشرعية على لجوء قوات الأمن إلى نمط من استخدام مفرط وغير متناسب للقوة بدأ في الظهور وصار نمطا متكررا منذ بدايات عام 2013. فمن الجدير بالذكر أن المبادرة باستخدام الذخيرة الحية والتصعيد اللحظي للقوة القاتلة من قبل قوات الشرطة لم يظهر إلا في يناير 2013، بعد تعيين محمد إبراهيم وزيرا للداخلية، وكانت أول واقعة تم استخدام فيها الذخيرة الحية كسلاح أساسي (مقارنة بكل ما سبق حيث كان استخدام الرصاص الحي أقل بكثير من استخدام الخرطوش والغاز) هي واقعة سجن بورسعيد في يناير 2013، التي سقط فيها 42 مواطنًا واثنان من رجال الشرطة.[17]

وقد انتهت مظاهرات جمعة التفويض باشتباكات في مناطق عدة، نتج عنها سقوط 16 شخصًا على الأقل في الإسكندرية، ثم تصعيد في المسيرات المؤيدة للرئيس المعزول في اليوم التالي تعاملت معه قوات الشرطة بالقوة المفرطة مما نتج عنه مقتل 91 على الأقل بالإضافة إلى واحد من رجال الشرطة، واستمر التصعيد في مستوى العنف على هذا النحو حتى قرار فض الاعتصامات بالقوة في الرابع عشر من أغسطس.

16- تختلف الروايات حول ملابسات قتل ملازم الشرطة الذي وجد مقتولًا برصاصة في سيارته، الذي يبدو أنه كان من سكان المنطقة.

17- أنظر: السلطات المصرية تغض البصر عن انتهاكات الشرطة في بورسعيد - الشهود يصفون وقائع القتل على أيدي الشرطة في بورسعيد، مارس 2013 http://eipr.org/pressrelease/2013/03/03/1647 زيارة في 16 يونيو

٨ يوليو - أحداث الحرس الجمهوري

قامت قوات الأمن المنوط بها تأمين دار قوات الحرس الجمهوري في الساعة 4 من فجر يوم الاثنين 8 يوليو 2013، بفض اعتصام مؤيدي الرئيس المعزول محمد مرسي أمام الدار، وهو الأمر الذي أسفر عن مقتل 61 شخصًا (من بينهم على الأقل طفل واحد) بسبب إصابتهم بطلق ناري في الجزء العلوي من أجسادهم (الصدر – الرقبة – الرأس) وفقًا لما رصده محامو المبادرة المصرية للجثامين التي وصلت إلى مشرحة زينهم، وإصابة أكثر من 300 شخص، وفقًا لتصريح الدكتور محمد سلطان رئيس هيئة الإسعاف المصرية لوكالة أنباء الشرق الأوسط في صباح يوم 8 يوليو،[18] إلى جانب وفاة فردين من قوات الأمن.[19]

يُذكر أن بداية الاشتباك ما بين المتظاهرين المؤيدين للرئيس السابق محمد مرسي والقوات المؤمِّنة لدار قوات الحرس الجمهوري كانت في يوم الجمعة 5 يوليو 2013 عندما قامت القوات بإطلاق الذخيرة الحية والخرطوش على المتظاهرين السلميين، مما أدى إلى مصرع أربعة أشخاص وإصابة آخرين، وفقًا لأحد التقارير الحقوقية[20] بعد أن تظاهروا للاعتراض على عزل الرئيس السابق من منصبه. ومنذ يوم الجمعة اعتصم المتظاهرون أمام دار قوات الحرس الجمهوري حتى فض الاعتصام فجر يوم الاثنين.

ووفقًا للرواية الرسمية، حسب المؤتمر الصحفي المشترَك بين وزارة الداخلية والمتحدث العسكري في منتصف يوم 8 يوليو، لتوضيح ملابسات ما حدث،[21] فقد أوضح مدير إدارة الإعلام والمتحدث الرسمي لوزارة الداخلية، اللواء هاني عبد اللطيف، أن الأحداث قد بدأت عندما قام بعض المتظاهرين برشق قوات تأمين دار قوات الحرس الجمهوري بالحجارة وتطور الأمر إلى إطلاق نيران بكثافة تجاه القوات مما أسفر عن وفاة رجلي شرطة (ملازم ومجند) وإصابة آخرين. وأضاف المتحدث العسكري الرسمي للقوات المسلحة، عقيد أركان حرب أحمد محمد علي، بأن "المشهد خرج عن السلمية" عندما هاجمت مجموعة مسلحة المنطقة المحيطة بدار قوات الحرس الجمهوري والقوات المؤمِّنة بذخيرة حية وأعيرة خرطوش، بالإضافة إلى اعتلاء مجموعة لمباني في مقدمة شارع الطيران، أمام الدار، وقامت بقذف ذخائر وقنابل المولوتوف وأحواض استحمام، الذي أسفر عن وفاة ضابط وإصابة 42 من القوات المسلحة منهم 8 حالات حرجة.

وتفاوتت شهادات المعتصمين وشهود العيان ولكن معظمها يدعي أن المعتصمين لم يهاجموا النادي، وأن بعضهم كانوا يصلون عندما هوجموا من جانب قوات الأمن.

وفقًا لمحمود جلال ـ،الذي تحدث معه باحثو المبادرة المصرية، ويقطن في منطقة عمارات العبور بجوار دار قوات الحرس الجمهوري،ـ فإنه بدأ في سماع طلقات نارية بكثافة حوالي الساعة 3:45 صباحًا، وعند استطلاعه الأمر من منزله وجد قوات

18- « هيئة الإسعاف: 42 قتيلًا و322 مصابًا في حادث محاولة اقتحام الحرس الجمهوري»، 8 يوليو 2013، رابط https://www.elwatannews.com/news/details/220874 زيارة في 16 يونيو

19- «بيان مشترك: مصر ـ لا إقرار بما حدث ولا عدالة بعد 4 شهور، ينبغي التحقيق في عمليات القتل الجماعي للمتظاهرين وملاحقة الجناة، يجب إنشاء لجنة تقصي حقائق تخطوة أولى»، 10 ديسمبر 2013، رابط http://eipr.org/pressrelease/2013/12/10/1896 زيارة في 16 يونيو

20- http://www.hrw.org/ar/news/2013/07/07 زيارة في 16 يونيو

21- فيديو للمؤتمر من قناة قطاع الأخبار في التليفزيون المصري على موقع يوتيوب https://www.youtube.com/watch?v=IaQfo7lMqFE زيارة في 16 يونيو

الجيش والشرطة تسبقهم مدرعات، وقوات الأمن تطلق الرصاص في الهواء والمعتصمون يرددون هتافات "الله أكبر. الله أكبر" وبدأ إطلاق الغاز المسيل للدموع، وفي هذا الوقت ترك منزله وخرج إلى الشارع، حيث استمر إطلاق النار حوالي ربع ساعة وبدا للشاهد أنه صوت طلقات سلاح آلي. وشاهد جلال ضابط شرطة مصابًا بطلقة في صدره داخل عربة إسعاف، والكثير من الإصابات بين صفوف المعتصمين من المؤيدين للرئيس المعزول مرسي، أغلبها في منطقة الصدر. ورأى جلال المعتصمين يقذفون قوات الأمن بقنابل المولوتوف والطوب ولكنه لم يشاهد طلقات رصاص من ناحية المعتصمين. وأكد جلال أن قوات الجيش حاصرت جامع المصطفى:

> "الإخوان قافلين على نفسهم في الجامع ومش راضيين يطلعوا، قالوا للجيش إحنا عندنا ستات وأطفال ومصابين الجيش قالهم طلعوا الستات والأطفال وإحنا حنجيب الإسعاف للمصابين مارضيوش وقعدوا يهتفوا ضد الجيش فالجيش رجع، مارضيوش يهجموا على الجامع، المدرعات رجعت لورا. شفت ولد مصاب برصاصة في رجله ماقدرش يهرب الجيش أخده وحطه في مدرعة غريبة لونها أزرق وما ودوهوش الإسعاف. جوة المسجد كانت فيه مشاهد مؤسفة، كانت مجزرة"

ووصف شاهد عيان آخر يُدعى عبد الله فرحان ويسكن أيضًا في عمارات العبور ما حدث من وجهة نظره لباحثي المبادرة:

> "أنا ساكن في عمارة بتطل على إحسان عبدالقدوس وصلاح سالم مع بعض – وقت الفجر بابص من الشباك لقيت جيش مدرعات مصفحة بتتحرك متجه للاعتصام، أنا وأخويا لبسنا بسرعة وقلنا ننزل نشوف فيه إيه. كنت أعرف واحد في الاعتصام كلمته قلتله إن فيه مدرعات متجهه عليهم، لما نزلنا كانت اللجنة الشعبية بتاعت الاعتصام وصلها الخبر ابتدوا يخبطوا على الصاج. المعتصمين واضح جدا إنهم ماكانوش يعرفوا حاجة ولا هجموا ولا الكذب بتاع الدولة ده، نصهم كان نايم والنص التاني بيصلي والضرب بدأ من الأمن. إحنا كنا واقفين عند العمارة...ورا عمارات العبور في شارع ضيق نسبيا موازي لصلاح سالم اللي فيه الجراجات كان فيه أكتر من 180 فرد أمن...اللي كانوا بيمسكوه كانوا بيكسروه ضرب أي واحد ملتحي كانوا بيمسكوه لدرجة جاري ابراهيم -ماعرفوش أوي بس عارف اسمه- ملتحي لقيته طالع متبهدل ضرب ومنهار عياط ومعاه ابنه وشه متشرح وماسبهوش غير لما اتأكدوا إنه ساكن... كانوا بيضربوهم بالعصيان والسونكي بتاع البنادق ويدوسوا عليهم وفي الآخر يرموهم في عربيات أمن مركزي. كان في ناس غلابة أوي واتبهدلوا، في سكان مننا صعبوا علينا بقينا ننزل نكدب ونقول دول قرايبنا أو بيشتغلوا عندنا عشان يسيبوهم."

وتحدثت المبادرة مع بعض المعتصمين، منهم الدكتور أحمد شهيب، الذي كان معتصمًا أمام دار الحرس الجمهوري منذ يوم الجمعة 5 يوليو مع أخواته وأخيه، ويقول إنه كان في موقع الاعتصام وقت بدء الفض:

> "صحيت على صوت جرى وزعيق الناس وسمعت صوت الخرطوش واضربنا غاز كتير جدا، جرينا ناحية شارع الطيران، لحد الساعة 6 الصبح مفيش ولا عربية إسعاف اتحركت رغم إن كان فيه 3 عربيات إسعاف متمركزة في صلاح سالم من ناحية المطار، الناس كانت بتشيل المصابين وتجرى بيهم ناحية ميدان رابعة العدوية والمسافة حوالى من 6 - 7 كيلو والناس كانت تعبانه من الغاز والضرب فعشان كده بعض المصابين اتسابوا في

الشارع وعدد كبير اتقبض عليه من ضمنهم أخويا. لما وصلت رابعة بدأنا نحضر للمستشفى الميدانى ونجمع أدوات للمستشفى، استقبلنا حوالى من 600 - 700 حالة ما بين إصابات خفيفة لإصابات في العين لإصابات خطرة بدأت الإسعاف تنقلها للمستشفيات من بعد الساعة 6 الصبح. شفت إصابات طلق نارى كتير وشفت فوارغ رصاص وشفت رصاص على الأرض مش مضروب، الفوارغ إما 9 ملم أو فوارغ آلى"

وتناقلت العديد من مواقع الإنترنت مقاطع فيديو توضح الإصابات[22] التي وقعت للمتظاهرين وشهادة للجنود المصابين،[23] وشهادة للمصابين من المتظاهرين، ومقاطع أخرى، وذلك إلى جانب الصور التي تم نشرها للأحداث،[24] والقتلى.[25]

وبدأت روايات شهود العيان من القاطنين بجوار دار قوات الحرس الجمهوري تظهر منذ بدء الأحداث، فنشرت شاهِدَتا عيان ما رأتاه، فقالت نادية حسن إنها رأت "ضرب غاز من ناحية الإخوان على الجيش وخرطوش، بعدها الجيش اتحرك أسرع والضرب بقى أقوى من الطرفين... وبدأ يتضرب على الجيش من فوق العمارة إللي قدامي طوب على غاز وطلقات نار، بس علشان العمارة عالية قوي فالجيش ماقدرش يوصلهم. الإخوان لفوا حوالين العماير وضرب النار بقى متبادل لمدة 10 دقايق."[26]

الشهادة الثانية كانت لـ ميرنا الهلباوي، التي قالت فيها إن الأحداث بدأت بعد صلاة الفجر (بعد الرابعة فجراً) وأنها رأت قوات أمن من الجيش والشرطة ومدرعات لكلا القوتين يتجهون ناحية الاعتصام، ثم بدأ إطلاق قنابل الغاز المسيلة للدموع بكثافة في اتجاه الاعتصام، وتستكمل ميرنا شهادتها:

> "رد المعتصمون في الأول بالطوب والحجارة وفجأة سمعت صوت ضرب نار، مش قادرة أميز خرطوش ولّا حي بيتضرب والشرطة والجيش بيتراجعوا بسرعة جدًّا لبعد بنزينة التعاون، واتضح أن الطلقات دي من جانب المعتصمين. الشرطة والجيش جمَّعوا نفسهم تاني ورجعوا وبدأوا همَّه كمان إطلاق النار من جانبهم، الجيش والداخلية لم يحاولا اقتحام المسجد، الجيش ومدرعاته انتشروا حواليه بسبب المعتصمين إللى هربوا جوه. شوية والجيش بدأ بالقبض على كذا حد إخوان."

رأت ميرنا أيضًا، بسبب وجودها في طابق عالٍ من بناية منزلها أن هناك شخصين تسلقوا إلى سطح مسجد الجمعية الشرعية،

22- https://www.youtube.com/watch?v=UHgOP5HFRb4 زيارة في 16 يونيو

23- https://www.youtube.com/watch?v=RRKBXZxZkRE&feature=youtube_gdata_player زيارة في 16 يونيو

24- المصري اليوم، "بالصور...اشتباكات بين الجيش وأنصار مرسي أمام دار "الحرس الجمهوري""، 8 يوليو 2013، رابط .http://www.almasryalyoum com/news/details/232810 زيارة في 16 يونيو

25- https://expatriatemuslim.wordpress.com/2013/07/08/18-republican-guard-massacre/ زيارة في 16 يونيو

26- https://twitter.com/NadyaHassan/status/354153300985266176/photo/1 زيارة في 16 يونيو

وفجأة الجيش حاصر المسجد وكان يتم إطلاق النار على الجيش من فوق السطح.[27]

وفي أحد التسجيلات المصورة، قالت إحدى شهود العيان (تسكن بجوار دار الحرس الجمهوري): إنها سمعت ضجيجًا حوالي الثالثة فجر الاثنين ورأت بعدها بقليل

> "المدرعات بتاعت الداخلية جايين من صلاح سالم (من ناحية الكوبري) للحرس الجمهوري، همه ما قربوش منهم... الناس دي بقالهم 3 أيام... همه ما عملوش حاجة لحد."، واستكملت شهادتها قائلة:

> "إللي جم ضربوا نار وضربوا خرطوش هما الداخلية ومدرعات الداخلية وجايين من ناحية كوبري أكتوبر مالهومش دعوة بالناحية دي (دار الحرس الجمهوري)، الناحية دي ماكنش فيها حاجة خالص."[28]

وفي شهادة نشرها عمر أحمد على الإنترنت، قال إنه قرب حوالي الساعة 4 فجر يوم الاثنين شاهد

> "مدرعات الأمن المركزي، وصدر صوت من الميكرفون بإمهال المعتصمين خمستاشر دقيقة لفض الاعتصام وبدأ ميكرفون الإخوان في الدعوة إلى الاستشهاد قرب حلول شهر رمضان. ثم بدأت قوات الأمن المركزي كالمعتاد في فض أي اعتصام برمي قنابل مسيلة للدموع وبالفعل نجحت في خلال دقائق في ترهيب المعتصمين، ولكن الذي حدث أننا سمعنا أصوات إصابات وأصوات وقوع ضحايا من صفوف الأمن، وبعدها تبين أن جامع المصطفي كان نقطة إطلاق العديد من الأسلحة أو المولوتوف باتجاه قوات الأمن."

وأضاف عمر:

> "حالة الوفاة الوحيدة إللي شفتها حصلت من الإخوان كان واحد ماسك رشاش وبيضرب بعشوائية في كل الاتجاهات حتى فيه خمس رصاصات جت في البلكونة وكسرت الزجاج، والأمن أطلق عليه الرصاص الحي."[29]

استقبلت مستشفيات الحسين، والدمرداش، ومنشية البكري، وهليوبوليس، والتأمين الصحي بمدينة نصر إصابات المعتصمين أمام نادي الحرس الجمهوري. ووفقًا لما صرح به رئيس هيئة التأمين الصحي للمبادرة المصرية في ظهر يوم الاثنين ٨ يوليو، أن مستشفى التأمين الصحي بمدينة نصر استقبلت العدد الأكبر من المصابين لقربها من موقع الحدث، الذين بلغ عددهم 270 حالة إصابة طلق ناري في مناطق الصدر والرقبة وتم توزيع المصابين لاحقًا على مستشفيات أخرى لعدم استعداد

27- https://www.facebook.com/notes/mirna-el-helbawi/%D8%B4%D9%87%D8%A7%D8%AF%D8%AA%D9%89-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%89/506266719446598 D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%89/506266719446598 زيارة في 16 يونيو 2014

28- http://www.youtube.com/watch?v=swVgnnCY_LQ&feature=youtu.be زيارة يوم 16 يونيو 2014

29- https://www.facebook.com/notes/omar-ahmed/%D8%B4%D8%A7%D9%87%D8%AF-%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%8A-%D8%A7%D8%AD%D8%AF%D8%A7%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A/10151549390977613 زيارة يوم 16 يونيو 2014

المستشفى لاستقبال هذا العدد من الإصابات، واستلمت المستشفى أيضًا 37 جثمانًا لقتلى تم نقلهم لاحقًا إلى مشرحة زينهم. وتمكن باحثو المبادرة المصرية من الحديث إلى طبيبين في مستشفى الدمرداش، التي استقبلت حوالي 30 حالة، وتراوحت الإصابات ما بين طلقات نار حي، وقليل من الإصابات بطلقات خرطوش، بالإضافة إلى إصابات ناتجة عن "ضرب بالشوم".أما عن أماكن الإصابات فقد صرح أحد الطبيبين أنه رأى إصابات في مختلف أنحاء الجسم، وأعطى مثالًا لإصابات في أعلى الجمجمة، وأعلى الحاجب، والكتف، وفي إحدى الحالات أصيب رجل بطلقة دخلت في أسفل الركبة أوجبت عليه إجراء عملية بتر لجزء من ساقه. وأشار الطبيب إلى أحد الأشخاص أصيب بطلقة اخترقت الجسم من جانب الذراع الأيمن وخرجت من الناحية الأخرى.

وتمكن باحثو المبادرة المصرية من أخذ شهادة بعض المصابين، وقال محمد السيد عبد الرازق، مصاب بخرطوش في الظهر ورصاص حي في كف اليد، إنه كان يصلي عندما تمت إصابته:

> "كنا بنصلي قدام خيمة الهلال الأحمر عند نفق الأزهر وضهرنا للحرس، أثناء الصلاة في الراكعة التانية اتفتح علينا نار واحنا بنصلي، أصبت في ضهري بخرطوش لكن الحمد لله قدرت أمشي قابلت واحد أعرفه اسمه "محمد وديد" مضروب برصاص حي وواقع على الأرض، أنا ومصطفى صاحبي جينا نشيله اتضرب علينا رصاص حي، مصطفى جري وماشفتوش تاني ماعرفش حصلوا إيه وأنا اصبت في إيدي...مع إصابة ضهري ماعرفتش اتحرك بعدها جت مجموعة من الشباب شايلين صاج عاملينه درع وحوطونا ومجموعة تانية نقلوا المصابين بموتسيكلات وجابونا هنا رابعة على الساعة 4 الفجر، كل ده حصل في دقايق، وأنا واقع شفت مدرعة داست أخت في أوائل العشرينات كانت لابسة اسود، والطلقات اللي اتضربت كانت اللي بيقولوا عليها حارقة خارقة بدليل إن الجماجم اللي انضرب عليها نار اتهشمت، أنا شفت راجل مسن حوالي 60 سنة الجزء الفوقاني من دماغه طار قدامي...القوات اللي كانت موجودة داخلية بلبس أسود وأقنعة واقي ضد الغاز وقوات صاعقة وقوات حرس جمهوري – بس معظم ضرب الخرطوش والغاز اللي حضرته كان داخلية مش جيش."

وقال محمد أحمد علي، مصاب بكسر في الساق اليسرى، إنه أصيب في أثناء الصلاة أيضًا:

> "إحنا كنا بنصلي قيام وبعدها ابتدينا نصلي الفجر في الركعة التانية – الإمام كان بيدعي ويثني على الله وفجأة لقينا زعيق وخبط واستغاثة، فيه ناس جريت تشوف فيه إيه وناس كملت مع الإمام -أنا منهم – شوية ولقينا وابل من القنابل المسيلة والخرطوش زي يوم 28 يناير أو أكتر... إحنا وشنا للقبلة وضهرنا للعساكر يا دوب قمنا لقينا ضرب بالرصاص الحي كاننا أعداء من إسرائيل، بابص لقيت في آخر صف واحد بيقع جرينا نستخبى، الغاز كان صعب أوي مافيش حاجة نافعة معاه لا كوكاكولا ولا خل. فضلت المطاردات شوية، بقيت أشوف عناصر من أمن الدولة فوق العمارات، كانوا لابسين مدني وقاعدين جوة السلك يراقبونا طول الاعتصام أنا شفتهم، ماكانوش بيضربوا نار كانوا بيراقبوا بس... وشفت قناصة فوق مبنى الشئون المعنوية بيقفوا مجموعة من 4 العساكر تضرب غاز والقناص مستخبي يطلع يصطاد واحد وينزل تاني، كان بيصطاد الإخوة بحرفية شديدة الطلقة كانت بتوقع واحد. الضرب فضل مستمر، كنت في لحظة مستخبي ورا عربية ووراية سور القناص كان

بينشن عليا بس ماجتش فيا عدت من جنبي وكسرت السور ووقع الطوب ع الأرض قمت أجري اتكعبلت رجلي اتكسرت. أكتر حاجة تعبتني في كل ده مش الضرب – سكان العمايرِ كنا بنستنجد بيهم يدونا خل بس كانوا بيتهربوا، وواحد قاللي بصراحة لأ وبصلي بتشفي.

وقال عباس حسين عباس، مصاب بجرح في الذقن، ويدَّعي أنه أصيب في أثناء الصلاة في مسجد المصطفى:

"كنت في مسجد المصطفى بنصلي الفجر وفجأة لقينا ضرب غاز واحنا في الركعة التانية طلعنا نبص في ايه مش شايفين من الغاز...الغاز كان يخنق كدة ويخلي الإنسان فاقد الوعي. الأول الضرب كان بره والغاز دخلنا جوة وبعدين تقريبا ضربوا غاز جوة لإنه كان كثيف جدًا الأطفال والنساء كانوا بيصرخوا، أنا ومعايا 3 جرينا على المسجد من ورا كنا بنكسر السلك علشان نهرب سمعنا ضرب نار في ضهرنا كإنه جوة المسجد، طلعنا إحنا الأربعة على مكان زي استاد كدة، خرجنا منه وقعدنا ماشيين كتير ماكناش عارفين إحنا فين لاننا مش من مصر]المقصود القاهرة[ولا نعرف حاجة هنا، قابلونا نقيب وعقيد ومقدم جيش عرفتهم من الكتافات ومعاهم عساكر كتير نيمونا على بطننا على الأرض وفتحوا خنجر كدة في البندقية حطوه فوق ضهورنا والبيادة فوق راس كل واحد فينا ويدوسوا على دماغنا على الأسفلت لحد ما وشوشنا اتبهدلت، أنا دقني اتفتحت، خدوا بطايقنا وكسروها ورموها وفتشونا... إحنا قلنا خلاص استشهدنا وهايموتونا. جاتلهم أوامر إنهم يسلمونا للشرطة، مشينا مسافة كبيرة لحد ما وصلنا قدام كلية الدعوة الاسلامية قعدونا على الأرض...كنا 16 واحد.. لحد الساعة 9 الصبح لقينا مجموعة متظاهرين بيقربوا علينا وبيهتفوا وطلبوا من القوات تسليمنا ليهم، كانوا رجال ونساء وأطفال وشيوخ أزهر وعددهم بيزيد كل شوية ومصرين ياخدونا، ضربوا عليهم غاز مسيل للدموع، الجيش كان معاه غاز غير اللي الداخلية بتضربه، عبوة مختلفة، والجيش والداخلية الإتنين كانوا بيضربوا، من 9 إلى 11 الصبح، بعدها سلموا 11 مننا للمتظاهرين ومسكوا 5 ماعرفش ودوهم فين... جابوني على المستشفى خيطت الجرح اللي في دقني وكان عندي سخونة لإني نزفت كتير وقعدت في الشمس كتير."

وقال مؤمن عز الدين الديدموني، مصاب بخلع في الكتف الأيسر و4 بليات خرطوش في الجانب الأيسر لرأسه أنه كان يصلي أيضًا عندما وقع الاشتباك:

"في الركعة التانية سمعنا خبط وزعيق، افتكرت بلطجية بيهاجمونا والجيش بيحمينا منهم لسة باجري على البوابات لقيت ضرب خرطوش من ناحية قوات الجيش والداخلية وغاز مسيل للدموع، ناس وقعت، شيلناهم وودياهم معهد التخطيط ضربوا علينا غاز جوه المعهد احترنا نشيل الناس نوديها فين بعدها لقينا طلق آلي جرينا...إحنا أصلا كنا معتصمين قدام نادي الحرس الجمهوري الضرب رجعنا ورا والقوات احتلت المكان وكردنت -شرطة وجيش- إحنا بقينا قصاد مصنع "قادر" ده مصنع تبع الهيئة العربية للتصنيع ووزارة الدفاع، لقينا عساكر جيش فوق بوابة المصنع بيضربوا علينا نار -رصاص حي. الناس ابتدت ترجع، ناس استخبت في العمايرِ وناس ماكنتش عايزة ترجع أكتر من كدة كان كل اللي على لسانها هتافات "الله أكبر" و"مش هانمشي"، كنا بنحدف عليهم طوب... وأنا باحدف طوب لقيت واحد كان واقف بعلم اتصاب ووقع خدت العلم ووقفت ألوح بالعلم،

اتضرب عليا خرطوش بس جه في ودني وراسي من الجنب. توازني اختل وأغمى عليا وقعت على كتفي اتخلع، شالوني ودوني مستشفى التأمين الصحي على الساعة 7 الصبح كده. طلبت من المستشفى تقرير ماوافقوش وقالوا انت مش تبع التأمين الصحي عشان نعملك تقرير، مشيت من المستشفى وجيت على هنا رابعة العدوية الساعة 2 الظهر نوع الغاز اللي كانوا بيضربوه كان مختلف عن اللي نعرفه ماكنش نافع معاه خل ولا بصل ولا حاجة سقعة – اللي بيشمه بيقع مكانه."

وقالت إسراء مرزوق حامد ـ كانت في جامع المصطفي في أثناء صلاة الفجر ـ إن أشخاصًا فوق العمارات كانوا يطلقون النار:

"كنا بنصلي في مصلى السيدات في المسجد، في آخر ركعة واحنا ساجدين سمعنا الإخوة بيرزعوا على الحديد، الإخوة اللي كانوا بيصلوا اتحركوا راحولهم وسمعنا بعدها صوت ضرب نار، ماحدش كمل صلاة كلنا قمنا من مكاننا. قوات الجيش اللي كانت برة المسجد ضربت رصاص في الهوا الأول وبعدين غاز كثيف جدا، بعد شوية اتضرب غاز جوة سور المسجد كان فيه معانا أطفال. شفت 4 مدرعات بتتحرك على كل واحدة جندي بالبندقية وبيضرب بيها ماعرفش بقى إيه الغاز زايه اللي خرطوش أو حي... كان جنبي طفل قنبلة الغاز وقعت على ضهره وقع، حاولت أشيله من تأثير الغاز ماقدرتش، جرجرته على الأرض لحد المستشفى الميداني يا دوب. بعد مادخلت المستشفى الميداني بدقيقتين النور قطع فتحنا كشافات واشتغلنا إسعاف عليها. شفت راجل جاي في رجله حفرتين ماعرفش دي طلقات رصاص ولا إيه بس الحفرة مخترقة الرجل. اتضرب علينا غاز في المستشفى الميداني جرينا لحد شركة النصر، فضلنا نجري وكان فوقنا طيارات...كنا خايفين الطيارات تضرب علينا فاستخبينا جوة عمارة، كنا مجموعة من 10 رجال و4 نساء وطفلين تايهين من أهاليهم "أحمد محمد محمود حسن" من نوا – و" جهاد صلاح البحراوي". الجيش والشرطة بقوا بيقتحموا العمارات عشان يقبضوا على الناس المستخبية.. الكبار قالولنا بيلاقونا من الموبايلات كله يقفل موبايله ويشيل البطارية.. كلمنا ناس قالتلنا اطلعوا أمان.. طلعنا من العمارة وجرينا مع بعض كان بينضرب نار من فوق العمارات مانعرفش مين اللي بيضرب."

وقالت إكرام عبد القوي التي كانت في المسجد بدورها، إنها ظلت محاصرة داخله طوال اليوم:

"كنا بنصلي الفجر وفي الركعة التانية سمعنا صوت المفرقعات والخبط والهرج، لم يسلم الامام وسلمت وحدي. كنا في المسجد في مصلى السيدات نساء وفتيات صغار و4 أطفال منهم رضيع، في لحظة أغمى على فتاة، الغازات كانت كثيفة داخل المصلى والمكان مغلق والأطفال يصرخون، البنات كانوا يحاولوا يسدوا الفتحات اللي بتدخل الغاز بهدومهم. أنا خرجت عشان أشوف بعيني إيه اللي بيحصل، أول منظر وقعت عليه عيني شاب قتيل مضروب بالرصاص أمام المسجد، خرجت برة لقيت القوات المسلحة بتحاصر المسجد وهي اللي بتضرب علينا الغاز...المسجد محاصر بسور وفيه نساء وأطفال وشيوخ وجنود القوات المسلحة البواسل يحاصرون المسجد والمصفحات تملأ المكان، كانوا يضربون الذخيرة ولما بصوا الاخوة فيها لقينا صلاحيتها منتهية، طيب إحنا ماكناش عند منشأة عسكرية، إحنا في مسجد وفضلنا محاصرين طول اليوم."

وقد استقبل المجمع الطبي للقوات المسلحة بالمعادي ومستشفى كوبري القبة حالات إصابة أفراد القوات المسلحة، وفقًا

لشهادة أحد الأطباء المعالجين للمصابين من أفراد القوات المسلحة في المجمع الطبي للقوات المسلحة بالمعادي لباحثي المبادرة المصرية، فقد استقبل حالتين فقط من القوات المسلحة، الحالة الأولى، مصاب بطلق ناري في جنبه مما أدى إلى قطعٍ بالأوعية الدموية وكانت حالته مستقرة. والحالة الثانية، مصاب بكسر منخسف في المخ بسبب ارتطام جسم قوى على الرأس من مسافة قريبة وكانت حالته خطرة جدًّا. وعلم باحثو المبادرة المصرية أن هناك 8 حالات أخرى للقوات المسلحة في مستشفى كوبرى القبة إلا أنه لم يتسنَ الوصول إلى أحد الأطباء المعالجين هناك. وفي المقابل تم توثيق 61 حالة وفاة بين صفوف المتظاهرين.

19 يوليو - أحداث المنصورة

بعد صلاة التراويح في يوم الجمعة 19 يوليو تحركت مسيرة لأنصار الرئيس المعزول مرسي من أمام نقابة الزراعيين متجهة إلى منطقة استاد المنصورة وعند مرور المسيرة بشارع الترعة تعرضت لهجوم مما أدى إلى وفاة أربع فتيات من المشاركات بالمسيرة.

وفي شهادةٍ لباحثي المبادرة المصرية قال أحمد الطوخي ـ أحد المشاركين في المسيرة ـ إنه كان في شارع الترعة حوالي الساعة العاشرة والنصف مساءً وفوجئ بظهور شخص يحمل في يده سكينًا كبيرًا ويشير بأيديه بعلامات الذبح وبعدها خرجت مجموعة من "البلطجية" أو أهالي الشوارع المحيطة يحملون الأسلحة المختلفة مثل السنج والسكاكين بالإضافة إلى بنادق الخرطوش مما أدى إلى حدوث بعض الإصابات البسيطة وهروب الناس إلى الشوارع الجانبية، تفاديًا للمواجهات ولكنهم تعرضوا للمطاردة من قبل المدنيين المسلحين بالخرطوش والزجاج والرخام. ويضيف أحمد أنه رأى إحدى السيدات من ضحايا الهجوم وتُدعى الحاجة فريال، وادَّعى أن سبب وفاتها كان طعنة سكين في رأسها، بالإضافة إلى فتاة أخرى أصيبت بطلقة في جنبها، فقام هو وزميل له مشارك في المسيرة برفعها من الأرض في حوالي الساعة الحادية عشر والنصف مساءً. وقال إن الشرطة أتت بعدما انفض حصار المتظاهرات، ثم ظهرت قوات من الجيش في وقت لاحق. وأوضح أنه غادر المنطقة لذهابه إلى المستشفى لتلقى العلاج من الإصابات التي لحقت ظهره نتيجة إلقاء الرخام وإحدى الزجاجات عليه، مؤكدًا أنه شاهد الكثير من الإصابات بين المشاركين بالمسيرة، وأنهم تلقوا العلاج في مستشفى المنصورة الدولي والمنصورة العام وأكد على أن عدد الضحايا وصل إلى أربعة أشخاص.

وقال حمدي قناوي،ـ مهندس،ـ في شهادته للمبادرة إنه لم يكن من ضمن المشاركين بالمسيرة ولكنه علم من بعض الأشخاص بأن المفترض أن تمر المسيرة من شارع سامية الجمل، المتقاطع مع شارع الترعة، وذلك تفاديًا لتكرار اشتباكاتٍ حدثت من قبل، بين مسيرةٍ للإخوان المسلمين من جانبٍ وأهالي شارع الترعة من جانب آخر. وقال إن بعض المشاركين بالمسيرة طلبوا من القيادات الإخوانية تغيير مسار المسيرة بعيدًا عن منطقة شارع الترعة لعدم وجود "قوات ردع"[30] كافية (من بين الإخوان) ولوجود مشاركات نساء ولكن هذه القيادات أصرت على المرور من شارع الترعة.

وفي شهادة ثالثة للمبادرة من المنصورة قال محمد العتر إنه قبْلَ الإفطار ـ يوم الاشتباكات ـ تم تنظيم وقفة احتجاجية عند مسجد الزراعيين أمام استاد المنصورة وقال إنه خرج في مسيرة من شارع عبد السلام عارف إلى شارع الترعة بعد صلاة التراويح على أن تتوجه بعد ذلك إلى استاد الجامعة. وذكر محمد أن أعداد النساء المشاركة بالمسيرة كانت كبيرة وذلك بسبب أن أغلب الرجال في ذلك اليوم توجهوا إلى القاهرة للمشاركة في حشدٍ في رابعة العدوية، بالإضافة إلى صعوبة سفر البعض منهن، مما أدى إلى تواجدهن في المسيرة بكثرة. وقال العتر إنه في الساعة التاسعة والنصف مساءً تقريبًا، ظهر "البلطجية" على جانبي المسيرة وأمامها، ثم حاصروها وألقوا عليها المولوتوف وضربوها بالخرطوش، وبعد اقتحامهم المسيرة استخدموا السلاح الأبيض مما أدى إلى فرار المشاركين بالمسيرة إلى الشوارع الجانبية وقام بعض أصحاب المحلات وسكان العمارات بالسماح لهم بالاختباء عندهم بينما رفض البعض الآخر إيواءهم. وقال إن هناك عمارتين بالتحديد سمحوا للسيدات بالدخول إلَّا أن

30- تعبير متداول بين المتظاهرين المناصرين للرئيس المعزول محمد مرسي وبين أعضاء جماعة الإخوان تحديدًا للإشارة إلى المتظاهرين المكلفين بتأمين المسيرات أو الاعتصامات.

المدنيين المسلحين قاموا بمحاصرتها ومحاولة اقتحامها، وأنه قام بإخراج أمه وخالته من إحدى العمارات المحاصرة وذلك عند السماح للنساء فقط بالخروج من العمارة فيما رفض المحاصرون خروج الرجال وذلك بين الساعة الواحدة والنصف والثانية صباحًا. وأفاد العتر بأنه كانت هناك سيارة شرطة مدرعة وعربتان بوكس على ناصية أحد الشوارع الجانبية المطلة على شارع الترعة حوالي الساعة الواحدة والربع صباحًا وظلوا حوالي نصف ساعة في موقعٍ مكنهم من مشاهدة الأفراد الذين واجهوا المظاهرة (وصفهم العتر بأنهم "بلطجية") وتحدث أحد الضباط مع بعض الأفراد منهم، وغادر المكان بعد ذلك مصطحبًا معه اثنين من أفراد الشرطة. وقال إنه شاهد سيارتي إسعاف، تحركت واحدة منهما بينما ظلت الثانية واقفة بجوار سيارة الشرطة المدرعة. وزعم العتر أنه كان هناك بلطجية تابعون لأشخاص معروفين، لهم سيطرة على مناطق عزبة الصفيح وعزبة الشحاتين.

وقال وائل غالي، محامٍ في المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالمنصورة، إنه وزملاءه بالمكتب شاهدوا المسيرة في أثناء مرورها من أمام مقر المنظمة حيث بدأت بعد صلاة التراويح من أمام نادي الزراعيين متجهةً إلى شارع عبد السلام عارف، ومن ثم إلى شارع الترعة. وذكر غالي أن بعض الأشخاص الجالسين على المقاهي رفعوا الأحذية باتجاه المسيرة وقام مشاركون بالمسيرة بالاعتداء على الأهالي لفظيًّا ووصفوهم وقادة الإدارة الانتقالية وحركة تمرد بالخيانة مما أدى إلى حدوث مشادات وتشابك بالأيدي عند منطقة المجزر. وادعى غالي أن المشاركين في المسيرة استفزوا الأهالي الذين ردوا بالاعتداء عليهم، غير أنه يرى أن ما زاد الموقف اشتعالًا هو هجوم من أسماهم بـ "البلطجية" عليهم، مشيرًا إلى اعتقاده بأن البلطجية الذين هجموا على المسيرة ليسوا من سكان شارع الترعة ولا ينتمون إلى جماعة الإخوان المسلمين، واستخدموا الأسلحة البيضاء والخرطوش بينما غابت الشرطة تمامًا عن الأحداث. وعلم غالي من أطباء شرعيين في المشرحة أن الوفيات كانت بسبب طلق ناري حي من مسافة قريبة.

وفي مؤتمر صحفي انعقد في رابعة العدوية بخصوص أحداث المنصورة في 21 يوليو 2013، أدلت هاجر مجدي وهي صديقة لأحد قتلى المسيرة وتدعى هالة محمد شعيشع بشهادتها:[31]

> "هالة كانت جنبي بس مش جنبي قوي، قبل ما نعدي نص شارع الترعة، جت جنبي المسيرة، بتبقى شباب وبعدين نساء وبعدين رجال، علشان الحماية، بعد ما الجزء الأول عدى، لقينا هجوم من البلطجية جيّ من الناحية الشمال، معاهم سيوف وقزايز وطوب مكسر ورخام، جاتلي إصابة في ظهري غالبًا من حدف القزاز...بيحدفوا رخام وخرطوش، جرينا عكس إتجاههم وعملنا كردون للأخوات، لمنع التشاحن مع البلطجية. البلطجية زادوا وضربوا خرطوش ورصاص حي، ووقتها دخلنا شارع جانبي لقيت حد نايم على ضهره إتخايلت إنها هيَّ، والشباب منعوني من إني أقرب منها، لقيت واحدة صاحبتي بتصوت، ومليانة دم، طلعت مضروبة بخرطوش في دراعها ورجليها وضهرها وجنبها، حاولت أشيلها، ودخلناها عمارة لقينا دكتور صيدلي، ربطلها إيديها، وقال متخافوش، ده خرطوش، بعد شوية لقينا حوالي ست بلطجية واقفين قدامنا على بوابة العمارة...إللي ماسك سيف وبيحاول يدخله بين حديد البوابة المقفولة...شتمونا وحرقوا صورة د.مرسي...بعد ساعة إلا ربع فتحولنا الباب، وقالولنا مفيش بلطجية، إطلعوا. وإحنا بنسعف صاحبتي، جالنا خبر موت هالة."

31- قام باحثو المبادرة المصرية بتفريغ الشهادة المصورة لنص الشهادة الكاملة. ادخل على الرابط التالي: http://www.youtube.com/watch?v=pilfrvs-Cl1M زيارة يوم 16 يونيو 2014

٢٦ يوليو ـ أحداث القائد إبراهيم

في يوم الجمعة الموافق 26 يوليو 2013 شهدت محافظة الإسكندرية عدة مظاهرات، إحداها تابعة لأنصار الرئيس المعزول محمد مرسي، الذين احتشدوا عقب صلاة الجمعة في محيط مسجد القائد إبراهيم، وبعد احتشادها، مرت مسيرة من أنصار وزير الدفاع السابق عبد الفتاح السيسي تلبية لدعوته إلى مليونية التفويض مما أدى إلى حدوث اشتباكات بين الطرفين استمرت على مدار اليوم، أودت بحياة 12 شخصًا بالإضافة إلى أكثر من 175 مصابًا. وعلى إثر هذه الاشتباكات قام أنصار مرسي باحتجاز رهائن مصابين من المتظاهرين المعارضين لهم بمسجد القائد إبراهيم والاعتداء عليهم بالضرب وإهانتهم.

وأدلى كريم شعلان،ـ أحد المشاركين في مظاهرات القائد إبراهيم،ـ بشهادته لباحثي المبادرة، قائلًا إنه عند بداية الأحداث كان يقف على الكورنيش بجانب البحر وسط هتافات المشاركين، الذين كانوا يحملون صورًا للرئيس المعزول محمد مرسي. وبعد صلاة الجمعة،ـ أضاف شعلان،ـ توافدت مجموعة إلى جوار البحر وهي تحمل صورًا للفريق السيسي، فتجمع أنصار مرسي أمامهم في حديقة الخالدين وظلوا يهتفون بصوت عالٍ وكانت أعدادهم تفوق مؤيدي السيسي بكثير.

وبعد أن غادرت المجموعة المؤيدة للسيسي المكان عقب مناوشات، شاهد شعلان مجموعة من مؤيدي مرسي يمسكون بشخص وآخرين يحاولون الاعتداء عليه، وزعم البعض أنه من أفراد الأمن، ثم بدأت قنابل الغاز تتساقط على المكان بعد أن ظهرت مدرعات الأمن المركزي و"البلطجية" الذين قاموا بإلقاء الحجارة والخرطوش على المتظاهرين المناصرين للرئيس المعزول محمد مرسي، مما أدى إلى هرولة بعض المتظاهرين هربًا، وظل البعض الآخر واقفًا في مكان المظاهرة.

وأفاد أيمن عمر حسن، مهندس، 39 سنة ومقيم بجناكليس، لباحثي المبادرة أنه ذهب مع أحد أصدقائه إلى مسجد القائد إبراهيم في حوالي السادسة مساءً، وكان المسجد محاصرًا من قبل بعض الأشخاص وبداخله أنصار جماعة الإخوان، وكانت هناك سيارة محترقة بالجانب الذي به مؤيدون للسيسي بالإضافة إلى قواتٍ من الشرطة والجيش وبعض المدنيين ممن وصفهم بـ"البلطجية" الذين كانوا يقذفون أنصار مرسي بالحجارة. وبعدها بقليل رأى مدرعات الأمن المركزي تقذف بقنابل دخان كثيف على المسجد وعلى دار المناسبات المجاور للمسجد، وسقطت اثنتان منها بجواره فأحس باختناق شديد، وفي أثناء ركضه باتجاه معاكس للقنابل وجد دماءً على الأرض وشاهد مدرعات للجيش تدخل بسرعة إلى محيط المسجد وسمع صوت طلقات نارية بدا أنها تنطلق منها، ولكن لم يكن من الواضح له ما إذا كانت قوات الأمن تطلق النار في الهواء أو تجاه المتظاهرين، أو على المسجد، وكان هناك ضابط مصاب على الأرض يحاول زملاؤه سحبه تجاههم. وعند قدوم وقت الإفطار توجه أيمن إلى محطة الرمل، وهناك شاهد مجموعة من الأشخاص "البلطجية" مسلحين بالسواطير والسنج بالإضافة إلى بعض الأهالي الذين يؤيدونهم، وكانوا يتحدثون عن أن الإخوان هم من بدأوا بالاشتباك، وكانوا كذلك يتباهون بأنهم أصابوا عددًا من الإخوان وضربوهم بعنف، ويتمنون أن تتحرك الداخلية لكي تقضي على "الإخوان الخونة وتقتلهم."

وذكر علاء حمودة حلمي، حارس عقار بمنطقة الهانوفيل وسائس سيارات في ساحة مسجد القائد إبراهيم، في شهادته للمبادرة بأنه كان يتناول الإفطار في إحدى موائد الرحمن بمنطقة كوم الدكة وبعد الإفطار مباشرة توجه إلى ساحة مسجد القائد إبراهيم لممارسة عمله ولكن عند وصوله إلى الساحة فوجئ برصاصة خرطوش تخترق ساقه وخرطوشًا آخر يصيب رأسه، فقام أشخاصٌ بحمله إلى داخل مسجد القائد إبراهيم من اتجاه "ميضة" الوضوء واتهمه المتظاهرون المناصرون للرئيس المعزول

محمد مرسي، المتواجدون بداخل المسجد بأنه بلطجي، وقاموا بمصادرة هاتفه المحمول والبطاقة بالإضافة إلى مبلغ أربعين جنيهًا كانوا بحوزته.

وأكمل علاء قائلًا إنه عندما طلب الدخول إلى المرحاض أعطاه أحد الأشخاص الذين كانوا يحتجزونه زجاجة وطلب منه أن يقضي حاجته فيها وهو ما تكرر مع غيره من المحتجزين، مشيرًا إلى أن من كان يعترض منهم على هذه المعاملة يتم الاعتداء عليه بالضرب على الرأس وعلى الوجه. وأضاف علاء أن أحد الأشخاص المحتجزين بجانبه أخرج شفرة حلاقة وقام بإحداث إصابات في جسده، وبدأ في الصراخ فقام أحد الأشخاص المكلفين بحراسة المحتجزين من المدنيين بالاعتداء عليه. ولم يخرج علاء من المسجد حتى قامت قوات الجيش بإخراجهم في الصباح ولم يسترد أيًّا من متعلقاته.

وفي شهادة لباحثي المبادرة قال محمد حمدي عبد الغفار، عضو بحركة كفاية، حاصل على ليسانس حقوق (26 سنة)، إنه كان متواجدًا بالمنطقة بعد صلاة الجمعة مباشرة هو وأحمد ثابت، عضو حركة 6 أبريل، الذي تم الاعتداء عليه من قبل أنصار مرسي. وقال إن مجموعة من الشباب المراهقين يحملون صورًا للسيسي أتت إلى المنطقة حوالي الساعة الواحدة والنصف ظهرًا، فقام أنصار مرسى بالاعتداء عليهم وإبعادهم عن المكان. وبعدها وعند جلوس محمد وصديقه في إحدى المقاهي حدثت اشتباكات بدأت عند شارع صفية زغلول. وقال محمد إن أنصار مرسي كانوا يشتبكون لفظيًّا مع خصومهم، ثم ظهر أشخاص كثيرون قادمون من اتجاه شارع صفية زغلول والغرفة التجارية فحدثت مواجهة بين الطرفين، ومن ثم انسحب أنصار مرسي من شارع صفية زغلول، وعندها ظهرت مدرعتا شرطة ووقفتا عند مبنى سينما ستراند التي تقع عند تقاطع شارعي سعد زغلول وصفية زغلول، ثم انتقلت الاشتباكات إلى ساحة مسجد القائد إبراهيم، وبعد ذلك ظهرت قوات عسكرية من سلاح البحرية وقاموا بالفصل بين الطرفين بمسافة خمسين مترًا أمام الباب الرئيسي للمسجد، ولكنهم لم يقربوا المنطقة التي تقع خلف المسجد فتحولت إلى ساحة اشتباك بين الطرفين. وزعم محمد أنه شاهد أسلحة خرطوش في حوزة عدد من أعضاء المظاهرة المؤيدة للرئيس المعزول محمد مرسي. ووفقًا لمحمد، قذفت الشرطة قنابل غاز بغزارة في المنطقة الواقعة بين الطرفين ولكن بحكم اتجاه الهواء كان الغاز يتجه إلى جانب مناصري الرئيس المعزول. وزعم محمد أنه شاهد "بلطجية" يعتدون على الرجال الملتحين عمومًا، حتى أنهم اعتدوا على شخص ملتحٍ من بين مؤيدي الجيش كان يقف أمام باب المسجد. وقبل صلاة المغرب تكررت الاشتباكات مرة أخرى وعندها ـ وفقا لمحمد ـ ظهر من ناحية "ميضة" مسجد القائد إبراهيم شخصان بملابس سوداء، ملثمان يحملون بندقية متعددة الطلقات إضافة إلى آخرين من جوار مبنى اليونسكو ومدخل سلم النساء للمسجد وقاموا بالاعتداء بالضرب على ضابط كان متواجدًا هناك، وفي أثناء محاولة محمد الهروب من المكان شاهد سيارة تابعة للقوات البحرية تطلق نارًا حيًّا بكثافة لكي تستطيع ـ وفقًا لوجهة نظره ـ سحب الضابط المصاب مما أدى إلى إصابة البعض نتيجة الضرب العشوائي. ويؤكد محمد على أن هؤلاء الملثمين كانوا يوجهون أسلحتهم في مستوى البطن وما تحتها وأنهم أطلقوا نيرانًا كثيفة. وعند صلاة المغرب،ـ وفقًا لمحمد،ـ تجمع أنصار مرسي عند ساحة المسجد، وتجمع مؤيدو الجيش عند كافتيريا الوادي، وهدأت الأحداث وحينها قامت قوات الشرطة بإلقاء قنبلتين مسيلتين للدموع. وبعدها علم محمد باحتجاز صديقه أحمد ثابت داخل المسجد فقام بالاتصال ببعض أصدقائه من الإخوان المسلمين، الذين توجه أحدهم وجلس مع ثابت بالمسجد حتى الصباح. ونقل محمد عن ثابت قوله إنه في أثناء احتجازهم بالمسجد كان الشيخ المحلاوي إمام وخطيب المسجد يقول لزملائه:

”اقتلوهم لأنهم كفرة يهاجمون المساجد.“

ويروي جلال عطيتو إبراهيم جمعة، محامٍ بمستشفى الجمهورية العام، 54 سنة، ومقيم بكرموز، وأحد الذين حضروا الصلاة بالقائد إبراهيم، في شهادة لباحثي المبادرة أنه شارك في التظاهرة منذ بدايتها، وكان الوضع هادئًا. ولكن بعد صلاة الجمعة مباشرة ظهر ما لا يزيد عن ثلاثين مراهقًا لا تتعدي أعمارهم ـ وفقًا لجلال ـ حوالي ثماني عشرة سنة يحملون صور السيسي ويهتفون له، فقام مجموعة من المتظاهرين من مؤيدي مرسي بمطاردتهم بعيدًا عن المكان، وبعد حوالي نصف ساعة حضرت مجموعة كبيرة من الأشخاص من ناحية فندق سيسيل قدرها جلال بحوالي خمسمائة شخص يحملون ألعابًا نارية وخرطوشًا وأسلحة نارية.

”في البداية رموا طوب علينا، في حين أنا ومن معي لا نحمل طوب أو أسلحة، وحاولوا اقتحام ساحة المسجد علينا وكان وراهم مدرعتين شرطة فذهبت ناس كتير من ناحيتنا إلى هناك بجانب القنصلية الإيطالية واشتبكوا معهم قبل وصولهم إلى ساحة المسجد من أجل إبعادهم وإجبارهم على الرجوع. وظل المشهد ما بين تقدم وتأخر بين الطرفين حتى قامت الشرطة بإلقاء القنابل المسيلة للدموع والخرطوش في وسط ساحة المسجد وذلك بعد أن كانت تقذف القنابل في المنطقة الفاصلة بين الطرفين عند مزلقان الترام بمحطة القائد إبراهيم.“

٢٧ يوليو ـ المنصة وطريق النصر

وقعت اشتباكات بين متظاهرين مؤيدين للرئيس المعزول مرسي وقوات الشرطة في طريق النصر فجر السبت 27 يوليو في أعقاب انتهاء مظاهرات "تفويض الدولة لمحاربة الإرهاب" التي دعا إليها وزير الدفاع السابق عبد الفتاح السيسي، وأسفرت عن مقتل 91 شخصًا. وبالرغم من أن وزارة الداخلية قد أنكرت في بيان صادر بتاريخ 27 يوليو استخدامها للأسلحة النارية لتفريق المتظاهرين، الذين كانوا قد تجمعوا للسير باتجاه مطلع كوبري أكتوبر محاولين قطع الطريق، إلا أن المشاهدات وشهادات الشهود والمقاطع المصورة، بالإضافة إلى تقارير الوفاة المبدئية، تثبت استخدام الأعيرة النارية من خرطوش وذخيرة حية بكثافة. وتشير حالات الوفاة التي نتجت عن الإصابة بطلقات حية في منطقة الرأس والصدر إلى احتمال وجود نية للقتل، في حين أن معاينة الفيديوهات وشهادات الشهود لا تشير إلى وجود تهديد حقيقي ومستمر على الأرواح يتطلب استخدام القوة القاتلة من جانب الشرطة.

وقد قامت المبادرة المصرية بمقابلة شهود عيان وأقارب للضحايا وأطباء في المستشفيات التي تلقت حالات الإصابات والوفيات، كما قامت بزيارة مشرحة زينهم صباح السبت 27 يوليو. وطبقًا لروايات متواترة من الشهود وسكان المنطقة المحيطة بالأحداث، بدأت الأحداث بحلول منتصف ليل الجمعة 26 يوليو واستمرت إلى ساعة مبكرة من صباح السبت 27 يوليو، ولم تتجاوز السابعة والنصف أو الثامنة صباحًا. إلا أن عددًا قليلًا من الشهادات اختلفت في تقدير الوقت الذي بدأت فيه قوات الشرطة استخدام الرصاص الحي، وهو الوقت الذي بدأ فيه تساقط القتلى بهذا العدد الكبير. فقد أفاد بعض من المصابين ومن المشاركين في المظاهرة بأن المصابين والقتلى بدأوا في السقوط في الواحدة صباحًا، وهو ما يتفق مع ما نقلته بعض القنوات الإخبارية وقتها، وفي نفس الوقت نفى عدد من الشهود ومن سكان المناطق المجاورة للاشتباكات هذا، وأكدوا أن ازدياد وتيرة العنف واللجوء إلى الرصاص الحي وتحديدًا استخدام الأسلحة الآلية بدأ قبل الرابعة صباحًا بقليل، وأن هذا هو الوقت الذي بدأ واستمر من بعده إطلاق الرصاص بكثافة.

كانت الاشتباكات قد بدأت في طريق النصر بعد أن توجه عدد من معتصمي رابعة العدوية إلى منطقة النصب التذكاري، ثم إلى مطلع كوبري أكتوبر ومحاولة السير على الكوبري، في حين بدأ عدد آخر من المتظاهرين في بناء حواجز بعرض طريق النصر باستخدام الطوب المقتلع من الأرصفة على جانبي الطريق.

يقول محمد وصفي، ناشر (25 سنة) ويسكن بعقار مطل على طريق النصر بجوار مطلع كوبري أكتوبر:

> "الاشتباكات بدأت يمكن قبل الساعة إتناشر. مظاهرة كبيرة للمؤيدين إتحركت وجت ناحية كوبري أكتوبر. كان فيه 3 مدرعات شرطة واقفين وقافلين كوبري أكتوبر، عدد المتظاهرين كان كبير يمكن تلاتة أو أربعة آلاف. مدرعات الشرطة واقفة في المطلع وقدامها حواجز حديدية. كان فيه شباب من المتظاهرين، تقدموا وحاولوا يعملوا حاجز بشري قدام الحواجز عشان يمنعوا الاشتباك مع الداخلية بس مقدروش، الناس ابتدت تشيل الحواجز وفيه ناس كانت بتدلق زيت على الشارع عشان تمنع العربيات من التحرك، وابتدا التراشق بالطوب والداخلية ابتدت ترد بالغاز. بعد كده شفت تبادل لإطلاق الغاز والخرطوش من الطرفين من الداخلية إللي كانوا بيضربوا من جوه المدرعات ومن بعض المتظاهرين."

”ماشفتش ولا سمعت ضرب رصاص حي إلا قرب الفجر، وأنا كنت باصور طول الفترة دي. إللي حصل إنه فيه خناقات ابتدت تحصل في الشوارع الداخلية وكنت سامعها ورا العمارات بتاعتنا. أنا مكنتش شايف إللي بيحصل ورا، أنا كان قدامي المنطقة إللي عند مطلع الكوبري. شباب المنطقة ابتدوا يصفروا وينزّلوا بعض عشان يحموا المنطقة والعربيات، وحدفوا طوب على المتظاهرين، فالمتظاهرين رجعوا لورا، ورا جامعة الأزهر وساعتها الاشتباكات انتقلت لناحية المنصة. أنا ساعتها مكنتش شايف عشان بعدوا عن العمارة بس سمعت صوت ضرب نار من آلي لأول مرة الساعة تلاتة ونص أو أربعة الفجر. بعدين شفت داخلية وأهالي بيجروا، بعد كده شفت الداخلية واقفين في مكانهم وصوت ضرب النار لم يتوقف لحد يمكن سبعة الصبح بس مكنتش مستوضح جاي منين.“

وقد تحدثت المبادرة إلى عدد من الشهود الذين شاركوا في المظاهرة وإلى أقارب بعض الضحايا.

يصف شقيق أحد الضحايا (إبراهيم محمد إبراهيم، الذي سقط في حوالي السابعة من صباح السبت 27 يوليو) المشهد قرب المنصة عند محاولات المتظاهرين بناء حواجز من الطوب:

”كنا بنبني حواجز، بنينا حوالي 5 حواجز عشان مايخشوش على الاعتصام وعشان الستات والأطفال يبقوا محميين. الأول ضربوا غاز مسيل للدموع جوه الحواجز وبعدها ضربوا خرطوش، وبعدها نار حي في الأول عند النصب التذكاري بعد ماكانوا خلاص هيخشوا بمدرعاتهم علينا، راح الجيش ضارب خمسة أو ست طلقات في الهوا، ده كان حوالي الساعة واحدة صباحًا أو بعدها بشوية قليلين، عشان يبعدهم ويفصل بينا، ورجعوهم حوالي متين متر ورا، ده بعد ما استغثنا بالله ثم بالجيش لما لقينا الداخلية جاية بتهجم علينا، بعدها رجعنا لمكانّا تاني ورا الحواجز. بعد شوية رجعت الداخلية وضربت غاز جوه الحواجز، عدت حاجزين أو تلاتة وبقت بتضرب غاز وبعدها خرطوش، جوه الاعتصام فيه ناس ماتت عند مئذنة الجامع وعند النصب التذكاري.“

وأضاف شاهد آخر (طلب عدم تعريف شخصيته):

”بعد ما المسيرة خرجت من عند جامع رابعة واتجهت ناحية كوبري أكتوبر حصل مضايقات من السكان إللي هناك، وبعد كده الشرطة تدخلت والناس إللي طلعوا فوق الكوبري جاتلهم مدرعة وأجبرتهم بالغاز على الرجوع تاني، وبعد كده لقينا إن الشرطة بتضربنا، وواقف جنبهم ناس بلبس عادي ومعاهم سلاح برضه وبيضربوا علينا.“

و ذكر شاهد آخر (طلب عدم تعريف شخصيته) أن الاشتباكات بدأت قبل منتصف الليل، ولكنه قدر أن ذروة الاشتباكات كانت في الفترة من منتصف الليل وحتى السادسة صباحًا.

” الضرب ابتدا من الساعة تسعة باليل لحد الساعة ستة الصبح، بس كان فيه مجزرة بتحصل بالظبط في التوقيت مابين اتناشر باليل ولحد الساعة ستة تاني يوم، ضرب النار علينا كان كتير و مُركز وأوقات كان بيتضرب علينا غاز وخرطوش ورصاص حي في نفس الوقت.“

وقد أفاد عدد من الشهود عن رؤيتهم بوضوح لأفراد الشرطة بالزي الرسمي والمدني يطلقون الرصاص من الأسلحة الآلية باتجاه المتظاهرين، ويظهر هذا المقطع المصور[32] استخدام أفراد الشرطة المتمركزين بعرض طريق النصر للأسلحة الآلية في ساعة مبكرة من نهار السبت 27 يوليو.

وحصلت المبادرة على شهادة عمرو إسماعيلاوي، العضو بحملة "حقي يا دولة" (23 سنة)، الذي كان متواجدًا منذ صباح السبت 27 يوليو وحتى المغرب بمشرحة زينهم:

> "أنا دايمًا باروح المشرحة وقت الأحداث وعمري ما شفت العدد ده من الجثث. الجثث ابتدت توصل الساعة تسعة الصبح قبل ما أنا أوصل بشوية. الإسعاف كان بييجي شايل جثتين على الأقل وأحيانًا خمسة. تكدس الجثث كان مش طبيعي داخل المشرحة وساعة الفطار كان فيه ست جثث مش عارفين يدخّلوهم حتّى. إحنا عدينا ما يقرب من تسعين جثة، وساعة ما مشّينا المسعفين، كانوا بيقولوا لنا إن فيه بعض الحالات اتنقلت لمستشفيات تانية واحتمال تيجي المشرحة."

وكان مصدر بالطب الشرعي قد صرح بتاريخ 28 يوليو لباحثي منظمة العفو الدولية بأن عدد الجثث التي وصلت من مصلحة الطب الشرعي وصل إلى 80 جثة، وصلت من أحداث رابعة من ضمنهم 13 جثة مجهولة، 40 حالة طلق حي دخول وخروج، 7 حالات طلق حي مستقر عيار 9مم، حالة واحدة لطلق حي مستقر عيار 7،62 و3 حالات طلق حي دخول والمقذوف مستقر بالعظام، بالإضافة إلى 8 حالات خرطوش، 3 حالات طلق حي وخرطوش، وحالة واحدة لإصابات رضية بالرأس. وكان هذا قبل الانتهاء من تشريح كل الجثث. وقد صرحت مصلحة الطب الشرعي في آخر تصريح صدر منها بخصوص أحداث المنصة في أكتوبر 2013 بأن عدد حالات الوفيات وصل إلى95.[33] كما كانت مصلحة الطب الشرعي قد قالت في نفس التصريح لأحد المصادر الصحفية بأن طلقات من عيار 6،35 عثر عليها في بعض الجثث إضافة إلى الأعيرة سالفة الذكر. في حين أن وزارة الداخلية قد أعلنت عن وفاة رجل شرطة واحد في الأحداث، وهو النقيب شريف السباعي من قوات الأمن المركزي، الذي توفي يوم 29 يوليو متأثرًا بإصابته بطلقات خرطوش في العين والرأس.[34]

32- http://www.youtube.com/watch?v=Msz1JwqOKRI&feature=share&oref=http%3A%2F%2Fwww.youtube.com%2F-watch%3Fv%3DMsz1JwqOKRI%26feature%3Dshare&has_verified=1&bpctr=1375021800 زيارة يوم 16 يونيو 2014 2014

33- http://www.almasryalyoum.com/news/details/331671 ""الطب الشرعي": 215 قتيلًا في "أحداث الإرشاد والحرس والمنصة والنهضة وكوبري أكتوبر" 31 أكتوبر 2013.زيارة يوم 16 يونيو 2014 2014

34- الداخلية: استشهاد النقيب شريف السباعي بعد إصابته في أحداث المنصة http://www.almasryalyoum.com/news/details/242263زيارة يوم 16 يونيو 2014 2014

الجزء الثالث

فض اعتصامي ميداني رابعة العدوية والنهضة

يعد فض اعتصام رابعة العدوية ـ وهو الحادثة الأكبر من حيث عدد الضحايا والاستخدام المفرط للقوة وحجم الانتهاكات، وهي من ضمن الوقائع الموثقة في هذا التقرير، سقط عدد من الضحايا من جانب قوات الشرطة ومن المدنيين في أحداث عنف أخرى مرتبطة به في أماكن متفرقة بالعاصمة والمحافظات الأخرى. ويتناول هذا القسم بالتفصيل وقائع فض الاعتصامين محاولًا رسم صورة تفصيلية لتتابع الأحداث ورصد الانتهاكات والتثبت من وقائع بعينها تسببت في ارتفاع وتيرة العنف، كما سيحاول أن يوثق بأكبر قدر ممكن من الدقة رؤية الشهود للنقاط الشائكة أو التي برزت فيها التناقضات بين الروايات الرسمية وروايات المعتصمين والمصابين، مثل أسباب تطور الاشتباك وصولًا إلى الاستخدام المفرط للقوة المميتة، وصعوبة العمل بالنسبة للمسعفين، وتوافر المخارج الآمنة من عدمه، ومدى استخدام المعتصمين للقوة أو للنيران لمحاولة صد الاقتحام من قبل قوات الأمن. وبالرغم من أن الأرقام النهائية لعدد ضحايا فض اعتصامي رابعة والنهضة ووقائع العنف ذات الصلة مازالت مثارًا للجدل، فوزارة الصحة لم تصدر تصريحًا رسميًّا بعدد القتلى، وقد توقفت عن إصدار البيانات الرسمية بخصوص واقعتي فض الاعتصام تحديدًا يوم الخامس عشر من أغسطس، في وقتٍ لم يكن قد تم نقل كافة الجثث إلى المستشفيات أو إلى مشرحة زينهم بعد، إلا أن أقل التقديرات تجعل فض اعتصام رابعة هو الحادثة الأسوأ والأكثر عنفًا منذ 28 من شهر يناير 2011 المعروفة بجمعة الغضب.

قبل الفض

أعلن مجلس الوزراء، على لسان وزيرة الإعلام درية شرف الدين مساء يوم 31 يوليو 2013 قراره بتكليف وزير الداخلية بفض اعتصامي رابعة والنهضة و"باتخاذ كل ما يلزم في هذا الشأن في إطار أحكام الدستور والقانون."[35] واكد مجلس الدفاع الوطني في بيان أصدرته رئاسة الجمهورية في 4 أغسطس دعمَه للحكومة "في كل الخطوات والإجراءات التي بدأت في اتخاذها بالفعل، في إطار فرض الأمن على ربوع الوطن ومجابهة التهديدات والخروقات الأمنية الصادرة عن تجمعي "رابعة العدوية" و"النهضة"، بما يتفق مع صحيح القانون، ويحترم حقوق الإنسان."[36]

وقاد بعض داعمي خارطة الطريق حملة إعلامية سعت إلى خلق مناخ شعبي يقبل الفض العنيف لاعتصامات مناصري الرئيس المعزول. ففي الأيام الأخيرة من شهر يوليو حتى يوم الفض، ظهرت العديد من الأخبار والتصريحات ادَّعت امتلاء اعتصامات مناصري الرئيس المعزول بأنواع مختلفة من الأسلحة، وصلت إلى حد الحديث عن أسلحة ثقيلة واستهداف أماكن حيوية بالجمهورية من داخل اعتصامي رابعة والنهضة بالصواريخ، وجاءت تلك الادعاءات على قنوات تلفزيونية واسعة المشاهدة[37]،

35- http://www.youtube.com/watch?v=dQvkqyMr-cE وhttp://www.egynews.net/wps/portal/news?params=245736 زيارة يوم 16 يونيو 2014

36- http://gate.ahram.org.eg/News/379453.aspx زيارة يوم 16 يونيو 2014 2014

37- http://www.youtube.com/watch?v=M1UPlWrdcIE زيارة يوم 16 يونيو 2014 2014

وتقدم مواطنون ببلاغات إلى النائب العام بذات المعنى طبقًا لوسائل الإعلام،[38] نُشرت حولها أخبار في العديد من الصحف الرسمية والمستقلة. وتواترت التحليلات والأخبار والتصريحات،[39] التي ربطت اعتصام رابعة بالإرهاب بعد تكليف الحكومة وزيرَ الداخلية بفض الاعتصامين.ميدانيًّا، لم تبذل وزارة الداخلية أي مجهود يذكر تمهيدًا للفض، حيث استمر دخول وخروج المعتصمين حتى قبل لحظات من بدء عملية الفض، واستمر دخول الأشخاص أيضًا في أثناء عملية الفض، ولم توفر ممرات آمنة لخروج المعتصمين بالرغم من إعلان ذلك من جانب الوزارة أكثر من مرة.

وكان وفد من الحقوقيين[40] قد التقى رئيس مجلس الوزراء الدكتور حازم الببلاوي ومسئولين رسميين آخرين، مساء يوم 30 يوليو، حيث أوضح الوفد أن محاولة فض اعتصام ميدان رابعة بالقوة سينتج عنها عدد من القتلى قد 700 شخص ومئات الجرحى، استنادًا إلى تقديرات أعداد المعتصمين وتقييم أداء وزارة الداخلية في الفترة السابقة.

الفض

تشير المعلومات والشهادات التي حصلت عليها المبادرة المصرية إلى أن عدد ضحايا فض اعتصام رابعة من غير قوات الأمن يتراوح بين 499 شخصًا وألف شخص. ويعود هذا التفاوت الواسع الذي لم نتمكن من تضييق نطاقه، دع عنك تحديد رقمًا نهائيًّا إلى أن مثل هذا العمل يتطلب تحقيقات قضائية تمتلك سلطة استدعاء الشهود ومستندات الوفاة والتحقيق مع أي شخص والاطلاع على الوثائق الرسمية، التي تتضمن كشوف الأسماء التي قيدت بالمستشفيات التي استقبلت جثامين في ذلك اليوم، بالإضافة إلى كشوف مديريات الشئون الصحية التي قامت باستخراج تصاريح الدفن، ومستندات أخرى وسجلات أجهزة متعددة للوصول إلى الحقيقة. وكان رئيس مجلس الوزراء (آنذاك) حازم الببلاوي في البيان الرسمي الوحيد عن عدد الضحايا قد أخبر صحيفة المصري اليوم: "أعتقد أن أعداد الجثث كانت تقترب من الألف"، وأضاف:

> "المتوقع كان أكبر بكثير مما حدث فعليًّا على الأرض، والنتيجة النهائية أقل من توقعاتنا."[41]

من ناحية أخري لم تبذل قيادات جماعة الإخوان المسلمين الموجودون في اعتصام رابعة العدوية ـ على الأقل ـ أي مجهود يذكر في محاولة تقليل عدد المتواجدين من أنصارهم في الاعتصام مع بدء عملية الفض، ووضوح حجم الخطر الكبير على المعتصمين،. واستمر وصول المسيرات إلى محيط اعتصام رابعة حتى عصر يوم الفض.

لم يكن من السهل التأكد من تفاصيل كثيرٍ من ملابسات الاشتباك، الذي استمر 11 ساعة في أقل التقديرات كما تعددت فيه جبهات الاقتتال كذلك. إلا أن نتائج التحقيق الذي قامت به المبادرة المصرية تؤكد أن قوات الأمن فشلت في التخطيط لعملية فض الاعتصام، آخذة بعين الاعتبار أهمية تقليل حجم الخسائر البشرية، وتعاملت بتساهل شديد مع أرواح المواطنين من المعتصمين، وأنزلت عقابًا جماعيًّا على كل من تواجد داخل منطقة الاعتصام وبخاصة بعد أن قام عدد، قليل ـ في أغلب التقديرات ـ من المعتصمين باستخدام الرصاص وتبادل النيران مع الشرطة.

38- http://www.akhbarelyom.com/News/Print?ID=195568 و http://www.elwatannews.com/news/details/242299زيارة يوم 16 يونيو 2014 2014

39- انظر مثلًا http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=1186566#.UwBJokKSzDkزيارة يوم 16 يونيو 2014 2014

40- حضر اللقاء حسام بهجت، المدير التنفيذي للمبادرة المصرية في تلك الأثناء، وكريم عنارة، الباحث في وحدة العدالة الجنائية بالمبادرة المصرية ضمن أخرين.

41- http://www.almasryalyoum.com/news/details/261970 زيارة يوم 16 يونيو 2014 2014

كما أن الأدلة المتوفرة تشير إلى استخدام القوة المميتة بغير وجه حق في أكثر من حالة واستهداف عدد كبير من المعتصمين في أثناء هروبهم في بعض الأحيان دون دليل على وجود سلاح معهم، وتشير إلى فشل قوات الأمن في توفير مخرج آمن يحمي المعتصمين الذين أرادوا الخروج والابتعاد عن محاولات سكان المباني المجاورة البطش بهم. وكانت وزارة الداخلية قد أصدرت يومي 1 و4 أغسطس تصريحات تدعو المعتصمين إلى مغادرة الميادين، إلا أنها لم تحدد إطاراً زمنيًّا للفض. كما أنها قالت إن فض الاعتصام سيتم بصورة تدريجية، إلا أن التصاعد السريع في العنف بين السادسة والسابعة صباحًا في يوم الفض الفعلي، يرجح أن قوات الشرطة لم تضع خطة محكمة للتعامل مع إمكانية المقاومة، وأنها في أسوأ التقديرات لم تكترث بمحاولة ضبط النفس عند صدور أقل تهديد من قبل المعتصمين.

ويظهر من الشهادات والمواد المتوفرة لدى المبادرة أن عددًا من المعتصمين استخدموا أسلحة نارية، إلا أنه من الصعب تحديد الوقت الذي بدأ فيه المعتصمون استخدام الرصاص وتقدير كمية الرصاص المستخدمة. وطبقًا لمشاهدات الباحثين وروايات الصحفيين، يبدو أن عددًا من المعتصمين استخدموا في الأساس الطوب والزجاجات الحارقة والأسلحة البدائية (المقاريط)، وأن عددًا أقل استخدم الذخيرة الحية وأطلق منها على قوات الشرطة وأسقط عددًا من القتلى في صفوف الشرطة، إلا أن الواضح من شهادات شهود العيان والصحفيين وبمقارنة عدد الضحايا من الجانبين أن الأغلبية العظمى من المعتصمين كانوا من العزل، كما أن تصريح وزارة الداخلية الرسمي، الذي قالت فيه أن قوات الشرطة عثرت على عشر قطع من السلاح الآلي و29 بندقية خرطوش يؤكد أن التعامل مع اعتصام رابعة لم يتطلب هذه الدرجة من التدخل العنيف والاستخدام المفرط للقوة المميتة. ويظهر أيضًا من مقاطع الفيديو أن عددًا من القتلى لم يكن يشكل أي تهديد على الإطلاق، وأن إطلاق الرصاص بصورة عشوائية لفترات طويلة من جانب قوات الشرطة أسقط الكثير من الأبرياء، كان بعضهم في أثناء محاولته الهرب أو الاختباء، وهو ما قد يدخل في نطاق الجريمة الجنائية.[42]

تحدث باحثو المبادرة إلى أكثر من 40 شخصًا، من ضمنهم متظاهرون ومصابون وأطباء ميدانيون ومسعفون وصحفيون ومراسلون تواجدوا بموقع الحدث، وأطباء باشروا علاج الحالات المصابة ومتطوعون ساهموا في حصر الجثث وفي توثيق الوفيات والإصابات ومسئولون حكوميون. كما قام باحثو المبادرة في المساهمة في حصر الجثث وفي تقديم المساعدة القانونية في مصلحة الطب الشرعي، والتواجد في المستشفيات وفي مشرحة زينهم وهو ما سمح لهم بمعاينة عدد من الجثامين وبالاطلاع على تقارير الوفاة وتقارير التشريح الظاهرية. وقد قام باحثو المبادرة ومحررو التقرير بمطالعة تقارير ميدانية عن الواقعة ومراجعة البيانات الرسمية وتصريحات المسئولين وقيادات وزارة الداخلية.

وبسبب حجم الانتهاكات وارتفاع وتيرة العنف بصورة غير مسبوقة عن وقائع مماثلة سابقة واتساع نطاق المواجهات واستمرار الاشتباكات فترة طويلة في نفس اليوم، وأيضًا بسبب تعدد الجبهات وتناقض الكثير من الروايات واعتقال عدد كبير من المتواجدين أو صدور أوامر بالقبض والتحقيق لعدد من شهود العيان، ومن ضمنهم عدد من الأطباء الميدانيين، فقد شكلت هذه الواقعة التحدي الأكبر لمحاولة التحقق من تفاصيل الروايات وإضافتها إلى ما توفر من أدلة وإلى مشاهدات باحثي المبادرة والمنظمات الحقوقية الأخرى الذين تواجدوا وقت الحدث لاستخراج رواية تفصيلية.

42- جريدة الأهرام شبه الرسمية http://gate.ahram.org.eg/NewsContentPrint/4/6/383155.aspx زيارة يوم 16 يونيو 2014

وعقب الفض، فشلت الشرطة في التخطيط للتعامل مع أحداث العنف التي تلت فض الاعتصامات، التي كان أبرزها اشتباكات المهندسين واشتباكات قسم شرطة كرداسة ووقائع إحراق عشرات الكنائس بصورة جزئية أو كلية في عدة محافظات.

أعداد الضحايا

حتى الآن يصعب تحديد رقم الضحايا من المتوفين بدقة، نظرًا إلى عدم توافر كشوف رسمية بأسماء المتوفين بعد، وارتفاع عدد الضحايا بصورة غير مسبوقة، بالإضافة إلى اختلاط جثامين ضحايا فض الاعتصامات المحتملة بجثامين أخرى من حالات اشتباكات أهلية أو من مواجهات بين قوات الأمن ومتظاهرين في أماكن أخرى في نفس الإطار الزمني. ومن العوامل التي زادت من صعوبة حصر ضحايا الاعتصامين بدقة أن وزارة الصحة امتنعت عن تحديث الأرقام بعد الخامس عشر من أغسطس، في الوقت الذي لم تكن كل الجثث قد تم نقلها إلى مصلحة الطب الشرعي بعد، بل إن بعضها في ذلك الوقت لم يكن قد غادر المساجد المحيطة بمنطقة رابعة العدوية بعد. وبدا في ذلك الوقت أن هناك اتجاهًا حكوميًّا لحجب المعلومات أو لمنع الجهات الرسمية (تحديدًا هيئة الإسعاف ووزارة الصحة) من الإدلاء بتصريحات عن أرقام الضحايا. ومن الجدير بالذكر أن العدد كان أكبر من قدرة هيئة الطب الشرعي على التشريح، على وجهٍ يرضي أهالي المتوفين مما دفع بعضهم إلى استخراج تصاريح بالدفن قبل العرض على الطب الشرعي وقبل أن يحصلوا على تقارير طبية مبدئية حتى باستخدام التشريح الظاهري للجثث.

قام عدد من منظمات المجتمع المدني بمحاولات لحصر الوفيات، وقام المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بالجهد الأكبر في محاولة حصر عدد المتوفين نتيجة لفض الاعتصامين، وحتى الآن فإن تقديراته لعدد الضحايا في اعتصام رابعة وحده تتراوح بين 700 و932، علمًا بأنه يصعب التأكد بدقة من الأماكن التي قتل فيها الأشخاص الذين تم حصر جثامينهم في المستشفيات التي لا تقع بالقرب من مدينة نصر.

وقد أدلى المتحدث الرسمي باسم مصلحة الطب الشرعي بتصريح في الثالث عشر من سبتمبر قال فيه إن عدد الجثث التي قامت المصلحة بتشريحها والتابعة لواقعة رابعة العدوية 333 جثة، من ضمنهم 7 حالات لرجال شرطة، بالإضافة إلى 173 حالة قال إنهم لم يصلوا إلى مصلحة الطب الشرعي في إشارة إلى الجثامين التي عثر عليها بمسجد الإيمان. وبهذا يصبح عدد ضحايا فض اعتصام رابعة العدوية من المدنيين في تقدير مصلحة الطب الشرعي 499 شخصًا. علما بأن باحثو المبادرة المصرية قاموا بحصر 210 جثة داخل مسجد الإيمان.

وبهذا يتراوح عدد ضحايا فض اعتصام رابعة من المدنيين تقديريًّا بين 499 وفقًا لمصلحة الطب الشرعي و932 وفقًا لبيانات المركز المصري التي ترى المبادرة أنها أكثر دقة وتقترب من تقدير رئيس الوزراء حازم الببلاوي.

جغرافية الاعتصام وبداية الاشتباكات

تختلف روايات الشهود اختلافًا طفيفًا في تقدير موعد وصول قوات الشرطة وبدء العملية، وتتباين الشهادات أكثر في تقدير الوقت الذي بدأ فيه استخدام الذخيرة الحية، وما إذا كان لجوء قوات الشرطة للذخيرة الحية قد حدث كرد فعل على استخدام أفراد من المعتصمين السلاح في محاولة صد الاقتحام، أو ما إذا كانت قوات الأمن قد بادرت بالتصعيد باللجوء

إلى الذخيرة الحية بدون وجود تهديد يستدعي استخدام القوة المميتة.

حتى يوم 14 أغسطس كان الاعتصام قد توسع بشكل ملفت، وامتد من شارع الطيران جنوبًا إلى منطقة أقرب إلى ميدان الساعة شمالًا، وكان عدد المتظاهرين أو المشاركين في الاعتصام يتعدى في تقديرات الباحثين والصحفيين المائة ألف في أوقات الذروة، وكان عدد من يبيتون لا يقل في معظم الأيام عن 10 آلاف وهو ما جعل إمكانية فض الاعتصام بطريقة لا ينتج عنها سقوط المئات من الضحايا والقتلى أمرًا صعبًا للغاية، وربما مستحيلًا بالأخذ في الاعتبار محدودية إمكانيات قوات الشرطة في التعامل مع المظاهرات والجموع الكبيرة، التي قد يصدر عنف من عدد قليل من الأفراد الموجودين بها.

وحذرت المبادرة في اجتماعٍ مع الحكومة قبل الفض من أن الوضع ينذر بأن عملية فض الاعتصام ستكون لها تداعيات سياسية وأمنية خطيرة على المدى القريب والمتوسط إضافة إلى أعداد القتلى والمصابين والانتهاكات القانونية المتوقعة، وهو ما سيفوق أي مكاسب محتملة (كالضبط القانوني أو وقف الانتهاكات التي زعمت الحكومة قيام المعتصمين بها أو التي تم توثيقها بالفعل)،ومهما كانت التشديدات من القيادات السياسية أو من مجلس الوزراء على ضبط النفس، فقد أظهر تاريخ تعامل قوات الأمن المصرية مع الاضطرابات العامة في الأعوام الثلاثة الماضية محدودية الإمكانيات واللجوء المتكرر إلى العنف المفرط.

وقد قامت قوات الشرطة بتطويق الاعتصام ومحاولة اقتحامه من المدخل الجنوبي لشارع الطيران، كما حاولت دخوله عن طريق الشارع المجاور لـ"طيبة مول" ومداخل شارع عباس العقاد. وطبقًا لاثنين من الصحفيين الذين تواجدوا قبل بدء عملية الفض، وعدد من شهود العيان الذين شاركوا في الاعتصام، فقد بدأ وصول قوات الشرطة وإطلاق التحذيرات إلى المعتصمين وبدء حالة من الاستنفار من قبل المعتصمين، في ساعة مبكرة جدًّا من الصباح بين السادسة إلا الربع والسادسة صباحًا. إلا أن الشهادات تختلف في تقدير الوقت الذي بدأت فيه الاشتباكات بدقة، كما أنه يصعب تقدير الساعة التي بدأ فيها استخدام الذخيرة الحية من قِبَل قوات الشرطة، والوقت الذي بدأ فيه القتلى في التساقط. إلا أن أول شهادة أكدت رؤية ضحية سقطت بالرصاص الحي، قدرت الوقت بالسابعة صباحًا أو قبله بقليل.

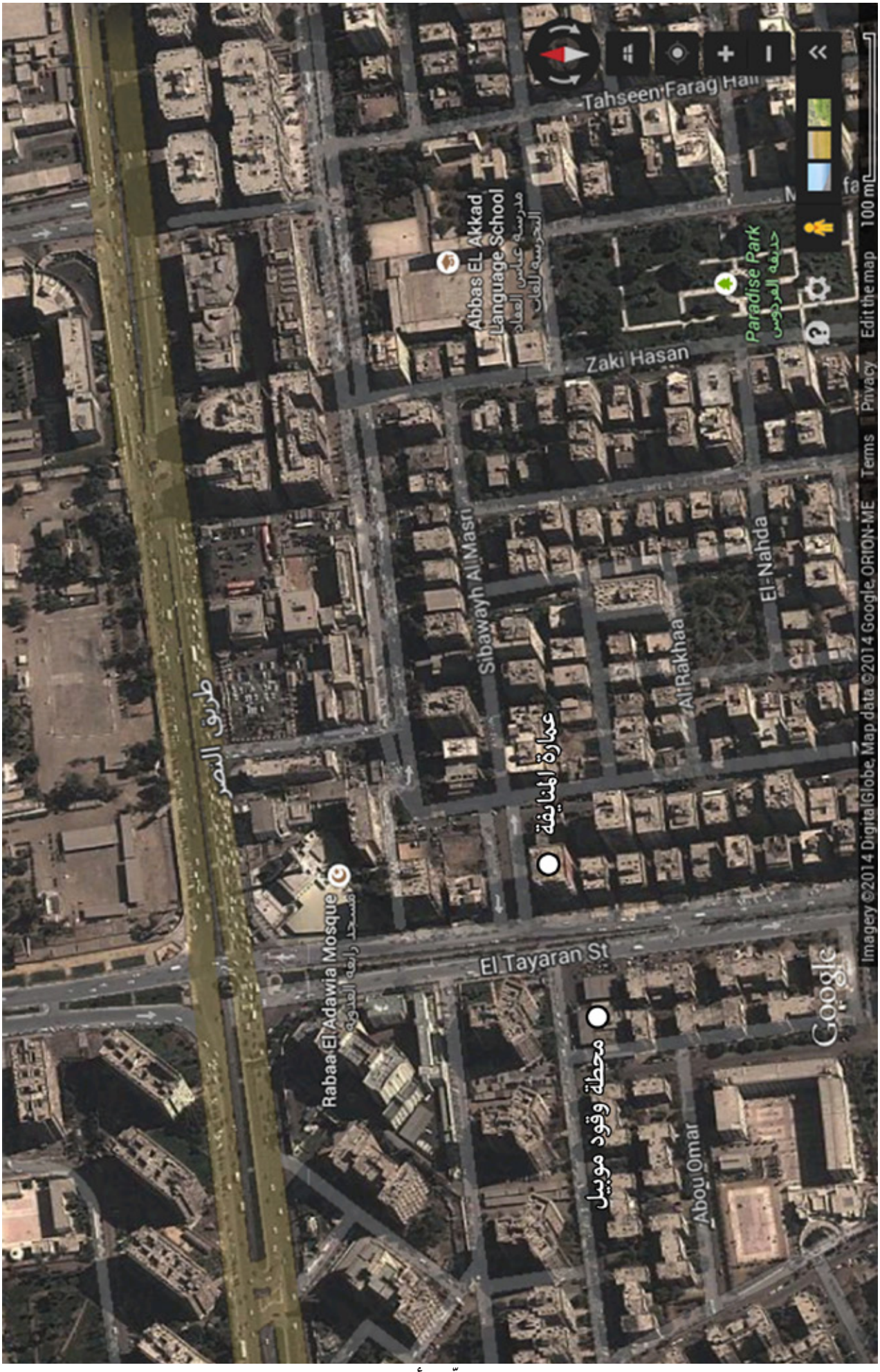

صورة من "جوجل إرث" توضّح الأماكن المذكورة في الشهادات

شهادات الشهود عن وقائع فض اعتصام رابعة

قال الصحفي أليستير بيتش، مراسل جريدة الإندبندنت البريطانية، في مقابلة مع المبادرة المصرية، إنه وصل إلى مكان الاعتصام في الساعة الثامنة صباحًا، ونجح في الدخول عن طريق الشوارع الخلفية الموازية لشارع الطيران والمتفرعة من شارع محمد مندور إلى قلب الاعتصام، حيث كان الاشتباك دائرًا بالفعل. وهو نفس الطريق الذي استخدمه عدد من المراسلين، الذي كان في الكثير من الأوقات يُسمح للمتظاهرين بالدخول والخروج منه بدون اعتراض من قوات الشرطة أو الجيش، وإن كان هذا الطريق والشوارع المجاورة له غير آمن في بعض الأحيان ـ طبقا لشهادات الشهود ـ نتيجة لوقوف الأهالي واعتراضهم المتظاهرين المتواجدين به. وذكر بيتش أنه شاهد قوة من الشرطة قبل وصوله إلى داخل الاعتصام بالقرب من المدخل الشرقي، من ضمنها رجل شرطة ـ واحد فقط ـ شاهرًا سلاحًا آليًّا يطلق منه الرصاص صوب المنطقة الخلفية للاعتصام التي تقع بعد مسجد رابعة العدوية ودار المناسبات، على امتداد شارع الطيران في اتجاه مدينة نصر. ولكنه أكد أنه في هذا الوقت المبكر من الصباح لم يسمع طلقات متوالية، وسمع فقط صوت المدافع النصف آلية وصوت إطلاق طلقات منفردة. وفي تقدير بيتش، استمر ضرب النار بصورة متقطعة منذ الثامنة صباحًا، وقت وصوله، وحتى رحيله في حوالي الخامسة عصرًا، وأن عدد الإصابات أخذ في الارتفاع بعد ساعة أو أكثر من وصوله، حيث شاهد عديدًا من إصابات الرأس والصدر بالرصاص. وقد تواجد بيتش أغلب الوقت داخل المستشفى الميداني الرئيسي (الذي كان مقره دار المناسبات منذ بدء الاعتصام)، حيث أحصى عدد الجثث التي شاهدها بنفسه، ووصلت في ساعة متأخرة من الصباح إلى 42 جثمانًا من جثامين المعتصمين في إحدى غرف دار المناسبات التي كان يشار إليها بالمشرحة (للتفريق بينها وبين الغرف الأخرى التي كانت تستخدم في الأساس كمستشفى لعلاج المصابين، والتي كانت في بعض الأحيان تحوى جثثًا لقتلى سقطوا حديثًا)، كما قام بعدها بحصر 31 جثة في إحدى الغرف الأخرى بالمبنى نفسه، بالإضافة إلى 25 جثة في إحدى الخيام الموجودة خلف المنصة، وحوالي 11جثة داخل ساحة المسجد نفسه، وبهذا يكون عدد الجثث التي قام بحصرها بنفسه طوال فترة تواجده منذ الصباح وحتى خروجه في الخامسة عصرًا 109 جثة. وقد أكد أليستير أن الأغلبية العظمى حسب تقديره كانوا مصابين في الصدر وفي الرقبة وفي الرأس.

وصف مراسل الـ "بي بي سي" وقتئذ خالد عز العرب الوضع في شهادة كتبها ونشرها على صفحته الشخصية على موقع التواصل الاجتماعي "فيس بوك"، كما قامت المبادرة المصرية بسؤاله عن بعض التفاصيل في محادثة تليفونية، وروى ما رآه عند وصوله في الساعة الثامنة صباحًا قائلًا إنه فور وصوله إلى مدخل رابعة العدوية من جهة عباس العقاد شاهد شيخًا ملتحيًا مصابًا بثقب في أعلى فخذه، قيل إنها إصابة بطلق ناري، ورأى في نفس الوقت مدرعة تابعة للشرطة تنقل جنديين مصابين بجروح سطحية، لم يستطع التعرف على طبيعتها. شَهِد خالد على اشتباكات بين قوات الشرطة والجيش وبعض المواطنين المؤيدين من جانب وبين المتظاهرين من جانب آخر في حين كانت قوات الأمن تحاول إبعاد المتظاهرين باستخدام قنابل الغاز وطلقات الخرطوش. ويصف خالد المشهد في ساعة مبكرة من الصباح قائلًا:

> "شارع الطيران الذي يقع فيه مسجد رابعة العدوية (كان) قد تحول إلى ما يشبه الساحة الحربية. دشم، سواتر من الأنقاض، خيام محترقة، دوائر متناثرة من النيران، سيارات مقلوبة، وطوال الوقت دوي طلقات، وأصوات انفجارات."،

ويصف خالد رواية تتطابق مع شهادات الشهود الآخرين عن اشتداد إطلاق الرصاص بعد وقت الظهيرة بقليل:

> "حوالي الساعة الثانية عصرًا تظهر فجأة مسيرة كبيرة أتت من أحد مساجد مدينة نصر. مئات الرجال والشباب الغاضبين المتوعدين: "سنذبح السيسي"، يصرخ أحدهم في الكاميرا: "سنذبح كل النصارى.""

وقد نجح خالد عز العرب وطاقم البي بي سي في الوصول إلى قلب الاعتصام في هذا الوقت مندمجًا في إحدى المسيرات. ويضيف:

> "في بناية عالية تحت الإنشاء احتل عشرات الرجال عددًا من الطوابق يلقون بالحجارة وزجاجات المولوتوف على القوات المتقدمة نحو قلب الاعتصام. لم أرَ أسلحة نارية مع المعتصمين، ولكن أحدهم قال لي إن زميله استخدم سلاحًا آليًّا ضد إحدى المدرعات في الصباح فأرْدَته قتيلًا في الحال."

لم يرَ خالد إلا قوات الشرطة وهي تطلق رصاصًا فوق رأس المتظاهرين الوافدين لتفريقهم، وقيل له إنها طلقات صوت ولكنه يقول إنه رأى أثر الطلقات من ثقوب على جدران أحد المنازل وهو ما يرجح أن قوات الأمن كانت تطلق الذخيرة الحية في الهواء للتفريق.

وقد نجح خالد في العبور إلى الجانب الآخر من الاشتباكات حيث كانت قوات الأمن في حالة اشتباك مع المعتصمين في قلب منطقة الاعتصام، الذين كانوا يهتفون "بالروح بالدم نفديك يا إسلام"، يقول خالد إن أحد المسعفين أكد له نقل سبع إصابات بالذخيرة الحية في تلك الساعة المبكرة من الصباح. وفي وقت تواجد خالد حول مداخل الاعتصام بين الثامنة صباحًا والثالثة عصرًا لم يرَ إلا استهداف المتظاهرين بالغاز والخرطوش وإطلاق الذخيرة الحية في الهواء للتفريق. ووصل خالد إلى المستشفى الميداني (المستشفى الميداني الثاني في أحد المباني الملحقة بالمسجد) وقام بإحصاء 6 جثث من جثث المتظاهرين في إحدى القاعات و44 في قاعة أخرى. وقال خالد لباحثي المبادرة:

> "ضرب النار كان أغلبه في الهواء إنما في فترات الاشتباك المباشر، مثلًا عندما دخل المتظاهرون عمارة توم وبصل عند شارع النزهة، الضرب كان برصاص حي وبشكل مباشر تجاه المتظاهرين إللي في العمارة، بس ما شفتش حد بيموت بعيني."

وقال المحامي أحمد مفرح وهو واحد من الشهود الذين تحدثوا إلى باحثي المبادرة ممن تواجدوا في مكان الاعتصام قبل وصول قوات الشرطة:

> "صحيت من النوم على صوت المركز الإعلامي بيقول: كله يقوم، الساعة خمسة. رحت على المستشفى الميداني بعدها على طول. أول إصابة شفتها كانت إصابة بالرصاص. صوت الرصاص إللي كان شغال طول الوقت كان نص آلي غالبًا، والضرب وقف شوية الساعة حداشر الصبح، ساعتها بدأوا يضربوا غاز ويخشوا بالجرافات، والناس حاولت تتعامل مع الجرافات، وكانوا قالوا إنهم بدأوا يتراجعوا وكان فيه مظاهرات جاية وتوقفوا عن مهاجمة الاعتصام، بس من الساعة اتنين تقريبًا أو قبل كده بشوية والضرب اشتد جدًّا وفجأة سمعنا إطلاق رصاص آلي كثيف جدًّا."

تواجد مفرح بداخل مبنى دار المناسبات معظم الوقت حتى خروجه في حوالي الخامسة.

> "في الأول كنت في المشرحة، أوضة صغيرة جنب المستشفى الميداني الرئيسي، كان فيها أربعة واربعين جثة، كلهم بلا استثناء كانوا إصابات بطلق ناري في الجزء الأعلى من الجسد، عدد كبير جدًّا مضروب في الرأس، وعدد أقل في تقديري مضروب في الصدر. قفلت باب المشرحة دي بعد ما اتملت بالأربعة وأربعين جثة ورحت لقاعة اتنين إللي كان فيها جثث تانية متكدسة ... أنا شخصيًّا ما شفتش غير الغاز إللي كانوا بيضربوه في العمق، الساعة حداشر ونص ضربوا غاز وصل على المستشفى الميداني، ولما بدأت قوات الأمن تضرب رصاص عشوائي، فيه رصاص جه على واجهة المستشفى. أعتقد كانت الساعة أربعة لما طلق ناري جه على المستشفى."

الصحفي ماجد عاطف، كان أيضًا من الصحفيين الذين تواجدوا في مكان الاعتصام قبل وصول قوات الشرطة والجيش، وقد أجرت المبادرة المصرية معه مقابلة تفصيلية، حيث أنه دون بدقة مشاهداته في أكثر من مكان وشهد على عدة وقائع مهمة. قال ماجد إن المعتصمين كانوا لا يزالون نائمين حتى الخامسة أو الخامسة والنصف، ثم بدأت الميكروفونات في إيقاظهم من النوم وإطلاق تعليمات بالتجمع بدون أي إشارة إلى احتمالية الفض وقبل وصول القوات، وأذَّنت الميكروفونات ولم يكن وقتَ صلاة. وأضاف أن صفوت حجازي، وهو أحد كبار مؤيدي الرئيس المعزول مرسي، اعتلى المنصة الرئيسية في الخامسة والنصف تقريبًا، ولم يتبين ما قاله.

وقال عاطف:

> "الخبط على الحديد بدأ قبل ستة بشوية، للاستنفار، اتحركت ساعتها ناحية شارع الطيران وشفت مدرعتين فهد جايين من صلاح سالم في اتجاه طريق النصر، والمعتصمين ابتدوا يتجمعوا وبعد ربع ساعة سمعت مكبرات صوت الشرطة بتقول "تهيب وزارة الداخلية بالسادة المعتصمين إخلاء المكان، المخرج الآمن هو طريق المنصة، نتعهد بعدم ملاحقة المعتصمين."، حالة من الترقب يقول ماجد إنها استمرت ثلاث أو أربع دقائق على الأكثر، وبدأ الناس في الحديث عن نفق ينصب لهم. "كان فيه بلبلة، ناس عايزة تخرج بالفعل واتقال لهم ده كمين. أنا جربت أخرج، من شوارع خلفية صغيرة، ضَهر بنزينة موبيل في الطريق المؤدي إلى صلاح سالم، حركة المرور كانت عادية والناس بتخرج ماحدش قال لي جاي منين ولَّا رايح فين. بس شفت 6 شباب ملتحي مقبوض عليهم و"متأفزين"[43] ومعرفش ممسوكين ليه، بس همه بس إللي كانوا ممسوكين، ناس تانية كانت بتخرج وترجع."

ويقول ماجد إنه رأى في أثناء سلوكه نفس الطريق للعودة إلى داخل مكان الاعتصام لجانًا شعبية، تم تشكيلها من أهالي الحي على الأرجح، وحاول أن يشرح لهم أن قوات الأمن سمحت للناس بالخروج وأن وقوفهم يمنع المتظاهرين من الخروج الآمن، ولم يستجيبوا لكلامه ويبدو أنهم كانوا متحفزين لتوقيف والقبض على "الإخوان". كما قال إنه رأى ضابطًا سابقًا من سكان عمارات الضباط (المجاورة لشارع الطيران) واقفًا أمام منزله يحمل طبنجة.

43- أي مقيدين باستخدام الشريط البلاستيكي المسمى بالأفيز، الذى تستخدمه قوات الأمن في بعض الأحيان لتقييد من يجري إلقاء القبض عليهم.

ويتابع ماجد شهادته:

”الساعة ستة ونص رجعت تاني عند البنزينة إللي عند تقاطع شارع الطيران، كان الغاز اشتغل بكمية كبيرة والمعتصمين ابتدوا يحدفوا مولوتوف وطوب. الستات اختفوا تمامًا، جريوا ناحية الجامع، مكانش فيه تنظيم. المستشفى الميداني الصغير إللي عند البنزينة اختفى. كان فيه بعض القنوات الإخبارية إللي نقلت أخبار عن أربعين وفاة الساعة سبعة.وربع، بس ده مكانش حصل، ساعتها أنا كنت انتقلت لمنطقة طيبة مول. أنا شخصيًّا أول مرة سمعت إطلاق رصاص كانت الساعة تمانية من اتجاه عباس العقاد، بس ده ما ينفيش إن فيه رصاص ممكن يكون اتضرب ناحية شارع الطيران وأنا ماسمعتوش ... من بعد (الساعة) تمانية صباحًا إبتدت تنتشر أقوال في منطقة الاعتصام والضرب إن فيه جثث، بس أنا لحد الساعة عشرة ما شفتش جثث، الساعة عشرة تقريبًا شفت مراسل فوكس نيوز وهوه بياخد طلقة. عند طيبة مول ابتدت الكراكات تتحرك الساعة تمانية، تمانية ونص كانت بتزيل الحواجز. المعتصمين كانوا حطوا أنابيب عند الحواجز كنوع من الإعاقة، كانوا برضه حاولوا يعملوا كده عند شارع الطيران بس ماعرفوش، بسبب الغاز والخرطوش. الكراكات شاطت واحدة من الأنابيب وفرقعت، وواحد من المعتصمين مات من الانفجار.“

وقال ماجد إنه رأى تبادلًا لإطلاق النيران لأول مرة في حوالي العاشرة والنصف، في شارع الطيران بين قوة من ثلاث مدرعات شرطة (واحدة فهد واتنين من الجديدة دي) ـ على حد وصفه ـ وبين أشخاص لم يرهم، كانوا أعلى البناية المطلة على شارع الطيران، التي كانت تحت الإنشاء. يروي أن جنود الشرطة كانوا متمركزين خلف المدرعة ويبادلون طرفًا غير مرئي بالنسبة إليه ـ كان أعلى البناية ـ الرصاص. وشاهد ماجد سقوط ضابط شرطة برتبة عميد برصاصة أتت من ناحية المعتصمين في ساعة قدرها بالثانية أو بعد ذلك بقليل، ويعتقد ماجد أن هذه الواقعة كانت سبب اندلاع معركة عنيفة استمرت ساعات، وإطلاق الشرطة الرصاص من البنادق الآلية بصورة عشوائية، نتج عنها سقوط الكثير من القتلى. ويتطابق وصف ماجد للمعركة التي بدأت بعد سقوط ضابط الشرطة مع ما وصفه الشهود الآخرون عن اشتداد إطلاق الرصاص في فترة الظهيرة بصورة جنونية.

”قوات الشرطة دخلت من عند طيبة مول، مدرعات وكراكات، ونزل عميد شرطة،[44] عمليات خاصة على ما أظن، ومكانش ماسك سلاح وبيتكلم في مكبر الصوت. كان واقف مواجه لمنطقة مسجد رابعة ودار المناسبات. أنا كنت واقف أقرب للبنزينة وشايفه وبيني وبين الجامع ميتين متر مثلًا. كان فيه عدد كبير موجود لسه حواليَّا. العميد بيتكلم في المايك وبيوجه كلامه للمتواجدين في الجامع ودار المناسبات، رصاصة جت له من الجامع من قدام طيرته لورا... أول ما وقع بدأ الضرب ”الجد“، حرب حقيقية، تبادل لإطلاق الرصاص. رصاص آلي شفته من الطرفين، الشرطة ردت الرصاص وكان فيه رصاص جاي من ناحية المسجد برضه. أنا جريت بعدها لبعيد، الوقوف هناك كان خطير جدًّا. الناس ابتدت تتحرك لورا وبعد اللحظة دي الموضوع بقى

44- لم يتسنَ التأكد من صحة هذه الرواية من مصادر أخرى، إلا أن الكثير من الشهود أشاروا إلى الارتفاع في وتيرة العنف وإطلاق الرصاص في نفس الوقت تقريبًا. لم يتسنَ التأكد من هوية الضابط الذي قتل، وقد قدر الشاهد رتبة الضابط بالعميد ولم يؤكد ذلك بما لا يدع مجالًا للشك، حيث أنه كان واقفًا على مسافة لا تسمح بالتأكد بدقة من الرتبة.

عامل زي مصيدة الفيران. الناس يا هتموت، يا إمَّا إللي يخرج هيتمسك. الآلي أصبح كثيف جدًّا، قبل كده كان نص آلي يمكن أو طلقات منفردة. شفت عسكريين (جنديين) كمان بيسقطوا، إللي سقطوا من المعتصمين كانوا جوه في الغالب ما شفتهمش."

يتابع ماجد واصفًا المشهد على أكثر من جبهة، حيث كان دائمًا يحاول رصد ما يحدث في محيط طيبة مول وعلى الجبهة الأخرى المواجهة لشارع الطيران.

" شفت القيادي الإخواني من الصف التاني محمد على إبراهيم، مكانش معاه سلاح، لَمْ ناس وحاول يعمل "ثغرة" في صفوف الشرطة، مع المتظاهرين يعني، وأنا أكبر سلاح شفته بعيني مع المتظاهرين الواقفين في الشارع كان مقاريط، مع عدد قليل، ده إللي شفته يعني، بس محمد علي مكانش معاه حاجة وتقدم في اتجاه الشرطة لمنعهم من التقدم وسمعته بيقول: "إحنا نقدر نمنعهم من التقدم وهيبقى نصر مبين"، وبعدين سقط برصاصة في رقبته. ده يمكن كان قبل الساعة 3 والرصاصة جت له من ناحية شارع الطيران."

يؤكد ماجد ما أكده شهود آخرون من أن قوات الجيش لم تشتبك، وأن قوات الشرطة قامت بالمهمة بأكملها. وحاول ماجد الخروج مجددًا من الطرق المؤدية إلى صلاح سالم في حوالي الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر، ونجح في ذلك ثم عاد إلى داخل الاشتباك. يقول أن ما رآه بعينيه من أدوات لمحاولة صد الاقتحام من طرف المعتصمين لم يتعدَ الطوب والمولوتوف وفي عدد صغير من الحالات المقاريط، ولكنه يؤكد أنه سمع صوت طلقات من بنادق آلية قادمة من المسجد ودار المناسبات ومن البناية غير مكتملة الإنشاء المقابلة لشارع الطيران. طالع ماجد ملاحظاته التي دونها وقت الحدث، التي كتب بها في الساعة الثالثة عصرًا:

"ضرب النار بقاله ساعة مستمر ـ لا أستطيع تمييز نوع الأسلحة ـ أرض المعركه هي المنطقة المقابلة للمسجد ـ أسمع صوت آلى من الطرفين ـ الاقتراب مستحيل من البقعة."

ثم يتابع ماجد الحديث:

"على أربعة ونص أو خمسة كده، الموضوع كان خلص. القوات قربت جدًّا، الضرب من جوه لبره قل جدًّا، اتفتح الطريق في صلاح سالم. السلك اتشال، واتفتح طريق من عباس العقاد. خرجوا من صلاح سالم بأعداد كبيرة قدامي. ماحدش اعترضهم بس العربيات مكانتش بترضى تقف لهم، وناس كتير كانت بتشتمهم وتتشفى فيهم."

أما مصعب الشامي، المصور الصحفي الحر، فقد وصل إلى منطقة الاعتصام قبل الثامنة صباحًا بقليل وحاول الدخول من المدخل الجنوبي بجوار مباني جامعة الأزهر، إلا أن الطريق كان مغلقًا، ثم سار مع آخرين إجباريًّا في اتجاه مدينة نصر، حيث أنه الطريق الوحيد الذي كان مفتوحًا. وعند وصوله إلى محيط قسم ثاني مدينة نصر وجد تكتلًا من قوات الجيش والأمن المركزي يقف بجوارها عدد من أهالي المنطقة، وصوت ضرب قنابل غاز مسموع من مسافة لم تكن بالبعيدة، كما

كان يمكن رؤية الدخان من داخل الاعتصام إلا أنهم لم يسمح لهم بالاقتراب أكثر من ذلك، وقد رأى بالقرب من المنصة فور وصوله عددًا من الأفراد المقبوض عليهم يتم إلقاؤهم داخل بوكس شرطة.

"صوت الضرب مكانش بيقف، دخلنا يمين تاني، في أول شمال، لقينا شارع بيوصلنا عند دار المناسبات ـ الطريق الوحيد إللي كان مفتوح [وهو نفس الطريق الخلفي المؤدي إلى دار المناسبات الذي وصفه أكثر من شاهد]... شفت مجنزرات جيش كبيرة جدًّا، لونها بيج، بتشيل في الخيام وتكسب أرض. كان فيه 3 اشتباكات ساعتها، عند طيبة مول وتقاطع المنصة، وشارع الطيران. عند طيبة مول كان فيه قنص رهيب. إحنا وقفنا فترة طويلة عند العمارة إللي تحت الإنشاء، سامعين الرسالة المسجلة بتاعت الداخلية، والمعتصمين بيحاولوا يعملوا خطوط فاصلة ... المعتصمين كانوا بيخلعوا الخيم ويرموها في النار عشان يوقفوا التقدم والنار كبرت جدًّا ونجحوا إلى حد كبير."

تتطابق شهادة مصعب مع ما رواه عدد كبير من الشهود عن إشعال النار في الإطارات لإيقاف تقدم قوات الأمن، واشتعال النيران بكثافة مما بدا أنه قد نجح في إبطاء تقدم الشرطة على الأقل، وهو ما قد يفسر أيضًا بعض الإصابات بالاحتراق أو اشتعال النيران في أجزاء من الأبنية وتفحم بعض الجثث.

"كنت سامع كل أنواع الرصاص، قعدت على الجبهة دي من تمانية للساعة حداشر أو اتناشر. شفت ما يقرب من مِيت واحد بيتقتلوا قدامي، كلهم مصابين برصاص ونزيف في الصدر والرأس. صورت بعض الإصابات والمصابين إللي شفتهم، أغلبهم كانوا عزل، أقصى حاجة شفتها كانت شماريخ وباراشوتات، أنا بنفسي يعني ما شفتش تسليح بعيني. بس في تقديري النار دي خرجت عن السيطرة تمامًا وقعدت تِكبر لحد ما بدأت تاكل في الخيم والخشب."

انتقل مصعب بعد ذلك إلى الاشتباك الذي كان دائرًا في محيط طيبة مول، قائلًا:

"على نص اليوم، قربت شوية من جهة طيبة مول، سمعت صوت ضرب جاي من اتجاه العمارات إللي جوه الاعتصام في اتجاه القوات المتمركزة عند طيبة مول، والناس هللت وكبرت، بس أنا معرفش ده كان إيه وجاي منين ... في العموم أنا ما سمعتش آلي، نصف آلي وصوت قنص، وكان فيه خرطوش طبعًا. كنت في لحظة واقف في تقاطع قريب من العمارة إللي يُقال إن فيه ناس كانت محتمية بيها، الساعة اتنين، سمعت صوت رصاصة معدية جنب ودني بالظبط. أما الجيش فأنا شفته بس، لما كنت وراهم لما كانوا قافلين الطريق، وقدامهم تشكيلات الداخلية."

ثم يصف مصعب بتفصيل أكثر، المشهد داخل المستشفى الميداني والإصابات التي قام بتوثيقها.

"أول ما دخلت المركز الإعلامي لقيتهم قلبوه مستشفى، كان الساعة حداشر ونص، نص الموجودين كانوا مصابين وبيتعالجوا والنص التاني جثث. عديت حوالي أربعين جثة مكانوش اتكفنوا لسه. صورت إصابات كتير، رصاص في الوش والصدر، إيدين ورجلين مربوطة، شفت مسعف ميت بس ما شفتش خالص

عربيات إسعاف جوه منطقة الاعتصام نفسه، كان فيه مصابين بيتنقلوا لعربيات إسعاف بره نطاق الاعتصام. المسعف إللي كان بيموت، زمايله كانوا بيحاولوا يستغيثوا بالدكاترة، ومحدش قادر يعمل له حاجة."

ترك مصعب الاعتصام قبل سيطرة قوات الشرطة وخروج من تبقّى من المعتصمين جماعة، وقال عن محاولته الخروج إنه لم تكن هناك قوات شرطة، كانت هناك لجان شعبية تمارس العنف "وسرقوا الكاميرا بتاعتي."

وفي شهادته لباحثي المبادرة قال المصور الصحفي إبراهيم المصري[45]، الذي كان مشاركًا في الاعتصام:

"كنت بايت في الاعتصام وأول معلومة مؤكدة وصلت، لما كانت معلومة، إن اعتصام النهضة متحاصر وده وقت الشروق تقريبًا. الساعة 6 ونص في رابعة كانت أول حاجة أشوفها مدرعتين أمن مركزي، وبوكس شرطة وناقلة جنود جايين من صلاح سالم وداخلين على يوسف عباس. بدأ الموجودين على الخطوط الأمامية يتوجهوا ناحية السواتر الترابية ويحدفوا طوب ويهتفوا الله أكبر. إتحركت بعدين لطيبة مول، ماقدرتش أعدي بعد مبنى إدارة المرور من كثافة القنص... صوت رصاص وغاز ودخان أسود كثيف عند طيبة مول. أول ضحايا شفتها كانت الساعة سبعة، إبتديت أشوف ناس محمولة. أنا كنت واقف بالظبط بين المستشفى الميداني والمرور، ومصور الناس وهمه بيتشالوا وأطفال رضع وهما مش قادرين يتنفسوا وأطفال عندها ست أو سبع سنين بيقعوا في الأرض. أنا وقفت في المئذنة ساعة وكان فيه ميتين جواها، وجوه المسجد نفسه كنت بشوف إصابات بشعة، إللي مخه طالع وإللي بطنه في كيس، والمسجد كان مزدحم جدًّا، هو والمستشفى الميداني الرئيسي والمركز الإعلامي إللي اتحول لمستشفى. إللي شفته من جثث تجاوز التلاتين جثة. والإصابات إللي شفتها كانت كلها تقريبا فوق، بطن، صدر، رقبة، رأس... بس شفت شوية في الحوض. بعد الضهر فيه صوت قنابل اتضرب علينا جوه المستشفى. الوقت إللي كانوا بيقولوا فيه التحذير، وبيدْعُوا الناس للانسحاب كانوا بيضربوا فيه ما بيقفوش أصلًا عشان الناس تمشي ... أنا ما شفتش سلاح شفت شماريخ بس بتضرب من عمارة المنايفة"، [مشيرًا إلى البناية تحت الإنشاء المطلة على شارع الطيران].

ويروى عمرو عمران، من المتظاهرين الذين تواجدوا منذ الصباح، شهادته عن الأحداث قائلًا:

"الساعة ستة إلا تلت الصبح كنت عند بوابة موبيل، وبمشي في الاعتصام لقيت تأمين الاعتصام بيجري ناحيتنا وبيقول: "بدأوا الهجوم، إثبتوا، إثبتوا مكانكم"، إبتديت أتحرك في الشوارع حوالين الاعتصام، عايز أعرف إيه إللي يحصل، رحت شارع يوسف عباس وفضلت ماشي لقيت صف كبير من عربيات الأمن المركزي وعساكر مسلحين. مشيت تاني لحد ما وصلت عند قاعة مؤتمرات الأزهر، لقيت فيه حدود خمستاشر مدرعة جيش واقفين ورا بعض، دخلت شارع الطيران، سمعت صوت ضرب نار وفيه غاز كتير وخرطوش، ولقيت بعدها دخان إسود كثيف وعرفت إن الناس والمتظاهرين ولعوا في كوِتشات العربيات على مداخل الميدان."

45- إبراهيم المصري هو من قام بتصوير فيديو يظهر فيه الكثير من تفاصيل الاشتباك والمتوفر على موقع اليوتيوب باسم «وثائقي رابعة». **ويعمل إبراهيم**، 23 عامًا، بجريدة الوادي.

يروي عمرو عمران تفاصيل تطور الاشتباك من الداخل، وكيف حاول المعتصمون المقاومة باستخدام المياه وعن طريق حرق الكاوتشات، كما يحكي عن رؤيته لمتظاهر أعزل سقط برصاصة في منطقة البطن بجانبه.

"أنا الخيمة بتاعتي كانت خلف المنصة مباشرة، وكانت خيمة كبيرة قلت هاروحها أجيب الكمامة ونظارة الغاز، دخلت لقيت أطفال بتعبي في البخاخات خل وخميرة عشان القنابل المسيلة للدموع وبيوزعوا على الناس كمامات، في الوقت ده ماكنش الغاز وصل لنا في قلب الميدان، لأنه الميدان كان فيه تلات مراحل تأمين، كنا بس سامعين ضرب نار متواصل لا يتوقف، وصوت انفجارات. كان فيه براميل مياه في الميدان عاملينها عشان لو اضرب قنابل غاز نرميها في البرميل. مشيت في اتجاه شارع النصر الناس كانت بتحذرنا من التقدم وبيقولولنا فيه ضرب نار وقناصة وناس بتموت هناك، وفعلًا وأنا واقف كان فيه واحد معانا ماشي في الشارع وفجأة لقيته ووقع على الأرض، قربت لقيت دم بيطلع من بطنه، أخد طلقة في بطنه، الناس شالوه وأخدوه على المستشفى الميداني. ماكنش شايل في إيده أي حاجة. فيه واحد صاحبي قالِّي إنه سمع الأمن بيقول: فَضوا الميدان واخرجوا من طريق النصر، لكن أنا مسمعتش حاجة لإني كنت في قلب الميدان والصوت مش واصل لنا. كنا بنسمع صوت ضرب النار حوالينا قريب جدًّا كنت بسمعه وهوه بييجي في الرخام والحيطة والشجر والحديد، وكنت أحيانًا أسمع صوت أزيز الطلقة كأنه صفارة بيعدي جنبنا مباشرة."

وصف أكثر من شخص رؤية جنود مسلحين يعتلون المباني التابعة للقوات المسلحة المجاورة للاعتصام، وصفهم البعض بالقناصة والبعض الآخر بأنهم كانوا يقومون بالتأمين العادي للمباني وأنهم لم يطلقوا الرصاص. قال عمران:

"كان فيه مبنى جيش على الميدان، العساكر كانت واقفه فوقه، وكنا خايفين منهم بس الناس قالوا دول معاهم كاميرا وبيصوروا، ده بس إللي بيحصل وما بيضربوش. أنا كمان شفت شباب من المتظاهرين ماسكين واحد ماسك في إيده سلاح ملفوف بشال والشباب كانت بتقوله: سلمية، وكانوا واخدينه يسلموه للمنصة عندنا ... رجعت الخيمة تاني لقيتهم قلبوها مستشفى ميداني لعلاج المصابين، أول شهيد دخل كان محروق تمامًا، وبعد كده الجثث كانت كتير، وتمانين في الميه رصاص حي وفتحات الطلقات كانت كبيرة جدًّا... على الساعة أربعة وربع العصر مكانش عارفين نودي الجثث فين، الخيمة إللي جنبنا إتملت جثث والخيمة بتاعتنا اضطرينا نحط فيها جثث مع المصابين إللي بيتعالجوا."

وادَّعى عمران أن إطلاق الرصاص كان يحدث بشكل عشوائي أحيانًا.

" شفت شاب قدامي، كبير مش صغير، من كتر الرعب ولإن الضرب كان كل اتجاه، عمل حَمَّام على نفسه، وقاعد يعيط على الأرض. وإحنا في الخيمة كنا بنبقى موطيين طول الوقت علشان ضرب النار، فيه واحد دخل علينا أنا أعرفه عنده 26 سنة، متجوز ومخلف تلاته على ما أتذكر، دخل بيسأل على واحد قريبه، وكان واقف بيدور في وسط المصابين والجثث، قعدنا نقوله وطي، وطي، ضرب النار، وفجأة لقينا طلقة جت في راسه من الجنب، وقع على طول واستشهد، الطلقة جت من اتجاه شارع الطيران من ناحية كوك دور، الدكتور راح لُه، وقعد وحط راسه على حجره وقال لنا: الله يرحمه مات، وكلنا كنا بنقول الشهادتين طول الوقت، كنا حاسِّين برعب

وإننا هنموت في أي لحظة، شفت ناس بتكتب اسمها على جسمها وأرقام تلفونات يتصلوا بيها لو استشهدوا، وشفت واحد كبير بيكتب ورقة بالديون إللي عليه ووصِيّتُه. شفت واحد شايل ابنه عنده تسع سنين أو عشرة، الطفل ده فيه طلقة في راسه فوق الجبهة عند أول الشعر، والولد عمال يتلوى وهو في حضن أبوه، وأبوه ميت من العياط وبيقوله: قول الشهادة يا عمر، إتشاهد يابني."

وأجرى باحثو المبادرة مقابلات مع عدد من الأطباء الميدانيين والمسعفين والمصابين. محمد رخا من الأطباء الميدانيين المتطوعين في المستشفى الميداني، أصيب برصاصتين في واقعتين متفرقتين في نفس اليوم. الأولى أصابته بجرح سطحي في الوجه، أسفل العين، والثانية في الكوع الأيمن، نتج عنه تهتك في الأعصاب. يقول محمد:

"أنا كنت بره يوم الفض، وصلت الساعة تسعة ونص صباحًا، عرفت أدخل من شارع الطيران، بس خدت لفَّة واسعة. مباني إدارة المرور والموانى كان فيه قناصة واقفين على الأسطح بتاعتهم، خفت يكونوا بيضربوا نار. بس عرفت أوصل لجوه. الساعة 10 ونص كنت واقف وكان فيه ناس بتصور الهجوم، كان فيه مدرعات فهد وفوقيها سلاح آلي عند شارع الطيران. الناس كانت شايفة إن اعتصامها سلمي ومش معترفة بشرعية السلطات، خصوصًا بعد ما قتلت الناس بالرصاص، وعشان كده قرروا إنهم مش هيمشوا وهيقاوموا. العمارة إللي تحت الإنشاء كانت مكان مرتفع شوية، الناس واقفة فيها بيتصَدوا للهجوم. سيدات في الخلف بيكسَّروا طوب والرجالة يجمعوه في اشولة، لقدام، للي هيحدفه. طلعت العمارة الدور التالت أو الرابع وكان إطلاق النار كثيف، بس على فترات متقطعة. رصاص كان بييجي فوق، والناس واقفة ورا العواميد الخرسانة أو منبطحين. كنا بنشوف الرصاص يخبط في الطوب، وأنا واقف فوق عمود خرساني، رصاصة اتماست يا دوب مع وشي، حرقت الجلد تحت عيني الشمال ونزيف بسيط وكده. رحت ضمدت الجرح في صيدلية. كان فيه أربعة من الهلال الأحمر شفتهم ساعتها بالمناسبة، بس أعتقد إنهم جم بصورة فردية."

وتعرض رخا لإصابة ثانية لاحقًا في نفس اليوم، بعد اشتداد الضرب في محيط شارع الطيران بعد العصر بقليل.

"الساعة أربعة العصر، كان فيه طبيب أسنان أعرفه إسمه د. فتح الله أحمد فتح الله، أصيب في أعلى الفخد وهوه بيحاول يرجع لورا بخطوات بطيئة. وقع على الأرض وقعد ينزف. راح واحد عشان يشده، أصيب هو كمان، أنا شايف المنظر ومش عارف أخش. الضرب من عند الشرطة وقف ثواني. رحت أنا وزميل ليه نجره من دراعاته. أصبت بطلقة اخترقت كُوعي اليمين، جاية من عند شارع الطيران من خلف المركز الطبي. أنا ماشفتش الرصاصة جاية من مين بالظبط طبعًا. كان فيه مدرعة فهد واقفة في شارع الطيران، وكان بيلف المدفع تُلتمية وستين درجة. ماشفتش الرصاصة، بس الدكاترة قالوا لي الإصابة من أعلى لأسفل . لقيت دم خارج والأنسجة فرقعت، رجعت لورا وضرب النار مش راضي يقف. رجعنا ورا شوية وكانت المنطقة آمنة نسبيًّا. كان فيه مستشفى ميداني تاني في مركز رابعة العدوية الطبي غطوا لي الجرح. كان فيه متطوعين بينقلوا المصابين بعربيات. والشوارع الخلفية إللي عايز يخرج منها كان يخرج، بس الشوارع الصغيرة، المداخل الرئيسية ولحد التأمين الصحي، كان في طول الوقت صوت ضرب قنابل ورصاص عندهم. القنابل كانت بتوصل لمسجد نوري خطاب أحيانًا."

وفي محادثة تليفونية مع مصاب آخر، يعمل مسعفًا بأحد الوحدات الصحية الحكومية، (طلب عدم ذكر اسمه)، وصف المشهد قائلًا:

"كنت موجود من الصبح في خيمة في شارع الطيران عند بنزينة موبيل، الحصار بدأ ما بين ستة وستة ونص. الضرب بدأ ستة ونص تقريبًا، كان فيه ضرب في شارع الطيران من الناحيتين، شارع النصر من الناحيتين كان مقفول، ومن عند المنصة دخلت مدرعات ولوادر. كان فيه قناصة فوق الإدارة المالية للقوات المسلحة. وفوق العمارات المواجهة لجامع رابعة. كله مقنع لابس إسود. بدأوا الضرب بغاز بس تصاعد سريع لخرطوش ورصاص، والمقاومة كانت بالكتير طوب وتوليع كاوتش. وتم استخدام الدخان عشان يحجب الرؤية عن القوات. من أول 12 ظهرًا، صوت الرصاص والمدرعات بقى حاجة هيستيرية. الساعة 9 ونص فيه أخ إسمه حسن البنا وقع شهيد ورا البنزينة، في يوسف عباس خد رصاصة في رقبته وعلى بال ما راح المستشفى كان شهيد."

ثم يصف الإصابة التي تعرض لها قائلًا:

"الإصابة حصلت الساعة حداشر ظهرًا. كنت واقف عند البنزينة إللي في شارع الطيران... رصاصة جت من فوق العمارة إللي بتتبني، ورفعت راسي فورًا، شفت واحد أعلى العمارة لابس مَسْك إسود. رحت المستشفى الميداني، بس طبعًا كان فيه حالات أصعب بكتير جدًّا، ربطوا الجرح سريعًا، عملت تورنكيه ومشيت. مشيت من الاعتصام الساعة أربعة عشان الجرح كان مستمر في النزيف. مالقيتش مستشفى تقبلني، التأمين الصحي كان فيها حالات كتير. بعدين عرفت إن الإصابة كانت تهتك بعظام الكوع تمامًا. خرجت الساعة أربعة (بعد الظهر)، تاكسي خرَّجني، كان فيه كمائن بره الضرب، عند جامع البخاري في يوسف عباس، في الطيران، عباس العقاد... التاكس خرجني من يوسف عباس على طريق التُرَب."

ومن المصابين الذين تحدثت إليهم المبادرة المصرية أيضًا، علاء القمحاوي، المصور الصحفي بجريدة المصري اليوم، الذي كان يقوم بعمله عندما أصيب برصاصة. يروي علاء تفاصيل مشاهداته قائلًا:

"أنا كنت شبه مقيم في الاعتصام بحكم شغلي. صحيت يومها واتحركت، وصلت رابعة الساعة ستة ونص أو سبعة إلا ربع، دخلت من طريق المنصة، التاكسي وصَّلنا بعد المنصة شوية، مكانش الضرب بدأ عند المنصة، كان فيه شرطة واقفة وبتجهِّز نفسها، بس كان الضرب في يوسف عباس شغال. قربنا لقينا الغاز شغال ورصاص شغال، جه فيَّا خرطوشة وأنا لسَّه باحاول أدخل لجوه، سمعت صوت رصاص حي وشفت ناس واقعة، الصبح بدري كان الخرطوش والغاز أكتر حاجة. أول ما دخلت في يوسف عباس، الشرطة كانت داخلة باللودر من اليمين، المعتصمين كانوا بيحدفوا طوب على اللودر. أول إصابات شفتها برصاص حي كانت على الساعة تسعة ونص أو عشرة، في مبنى دار المناسبات. خرجت من ورا الجامع عشان أروح أبعت حاجات عشان النت كان مقطوع تقريبًا، وأنا ماشي في الشوارع الخلفية شفت مبنى في واحد من الشوارع دي ـ قريب من شارع الطيران كان معتليه أربعة لابسين إسود. اتنين شايلين رشاش واتنين شايلين سلاح متعرفتش عليه."

يصف علاء القمحاوي مشهدًا مشابهًا لِما وصفه الصحفيون الآخرون عن تصاعد وتيرة العنف وقت الظهيرة:

" لما دخلت تاني على الساعة واحدة، الناس بتقع بشكل غريب جدًّا. مدرعة وقفت في شارع الطيران، الإخوان كانوا بيولعوا في الخيام عشان يضيعوا آثار الغاز وعشان يحجبوا الرؤية كان فيه ناس على العمارة إللى تحت الإنشاء، (المطلة على الطيران) بتحدف مولوتوف. ساعتها جت مدرعة فيها تلت فتحات مدورين من الجنب، وفتحت نار على الناس إللى واقفة تحت على الأرض. الوضع كان مأساوي جدًّا، في الشارع الضرب عشوائي، وأنا شفت ناس بتعيط وبتْضْرَب! مع إن الضرب إللي كان جاي من الإخوان، كان جيّ من فوق العمارات زي المبنى إللي تحت الإنشاء. أنا شفت واحد فوق، في مبنى جنب الجامع، كنت أنا عند الجامع وسمعت ضرب من فوق، لقيت شباك، واحد بيخرج منه ويخش تانى بيضرب على ناحية عباس العقاد."

ثم وصف علاء القمحاوي لحظة إصابته:

"رصاص إبتدا ينهمر من كل حتة، أنا وزمايلي نزلنا على الأرض وبعدين عديت بعرض الشارع، أحتمي بالعمارة. وأنا باحاول أعدي، اتضربت في رجلي، وقعت على الأرض، واحد واقف جنبى خد رصاصة في راسه، في مخه، شفت مخه قدامي... جمجمته اتكسرت. الرصاصة دخلت في فخذي اليمين من ورا وخرجت من قدام... ماحدش رضي يشيلنى عشان إللى بيقرب على حد في الأرض، بيتضرب... خفت أقوم يضربونى تانى... لحد ما الضرب هِدِي قمت بسرعة ورحت المستشفى. شفت ناس كتير ماشية، ماسكة، إللي ماسك عضمة من جسم واحد زميله. بس أنا على الساعة أربعة أو أربعة ونص قررت أخرج. قوات الأمن كانوا عمالين يقولوا: الخروج من عند المنصة، بس الضرب هناك فظيع، كان فيه ناس في خيمة عند المنصة (منصة رابعة الإعلامية) عايزة تخرج، رحت وقفت عند المنصة من على الناصية جنبهم. وقفت عند المنصة 45 دقيقة، مش عارف أخرج منين، الشارع إللي كنت جاي منه لقيته مقفول... طريق النصر بس هوه إللي كان مفتوح. شفنا تلت ضباط واقفين على مبنى المالية بيصوروا. شاورنا لضابط وورياه الكاميرا وفهمناه إننا عايزين نخرج. فشاور للشرطة عشان يبطلوا ضرب. بالفعل بطلوا، بس جينا نعدي ضربوا نار تاني، شاورنا للظابط تاني، الضابط إتعصب عليهم... فوقفوا... إبتدينا نخرج بأعداد كبيرة ساعتها."

عنف المعتصمين

بالرغم من أن روايات الشهود تضمنت بعض التناقضات فيما يتعلق بالأسئلة الشائكة، التي كان أهمها محاولة تقدير مدى العنف الذي لجأ إليه المعتصمون في مقاومة هجوم قوات الشرطة، ومحاولة تقدير مدى تناسبية أو ضرورة القوة التي استخدمتها الشرطة، إلا أن بعض الشهادات التفصيلية ومقاطع الفيديو ومقارنة روايات الشهود والصحفيين بعضها ببعض ترجح أن الأغلبية العظمى من المتظاهرين كانوا عزلًا أو استخدموا الطوب، وفي بعض الأحيان الزجاجات الحارقة، وأن هذا كان في معظم الوقت في إطار رد الفعل، وبخاصة أن تساقط القتلى بالرصاص بدأ منذ السابعة صباحًا في أقل تقدير، وأن الخروج الآمن كان في واقع الأمر به مخاطرة، حيث أن الشرطة لم توفر خروجًا آمنًا حقيقيًّا، ويظهر هذا من عدد الاعتقالات ومن تعرض المتظاهرين والصحفيين للتنكيل ممن يسمون باللجان الشعبية أو سكان المناطق المجاورة. ولكن

الثابت أيضًا من إفادات الشهود، هو أنه وقع تبادل لإطلاق الرصاص بين المعتصمين والشرطة على فترات متفرقة، وأنه في هذه الأوقات تم استخدام الذخيرة الحية وهو ما نتج عنه سقوط عدد من رجال الشرطة، وقد شهد شاهد واحد على مقتل جنديين وضابط شرطة ـ قدر الشاهد أنه كان ضابطًا برتبة عميد، وذكرت وزارة الداخلية[46] أن عدد من سقطوا من الشرطة في أماكن متفرقة بالجمهورية يوم الرابع عشر من أغسطس، كان 86، من ضمنهم 30 ضابطًا و56 مجندًا وأمين أو مساعد، إلا أن الأرقام المتوفرة حتى الآن من الجهات الرسمية لا تحدد عدد القتلى الذين سقطوا في وقائع فض اعتصام رابعة العدوية.[47] يتضح أيضًا من إفادات الشهود أن العناصر المسلحة في جانب المعتصمين كانت محصورة في منطقتين: داخل مسجد رابعة العدوية أو دار المناسبات، وفي البناية غير مكتملة الإنشاء المطلة على شارع الطيران، وأن بقية المناطق المفتوحة، التي قتل فيها العدد الأكبر من المعتصمين لم يحدث فيها ـ في الأغلب ـ ما يتطلب إطلاق الرصاص بالصورة العشوائية الموصوفة (أعلاه).

سيطرة قوات الشرطة على منطقة الاعتصام وخروج المتظاهرين المتبقين

يقول مراسل الإندبندنت بيتش إنه في حوالي الساعة الخامسة مساءً، قام أحد المعتصمين بإخطاره بضرورة مغادرة المركز الطبي، الذي كانت أجزاء منه قد اشتعلت بها النيران، وكان قبل ذلك الوقت قد انتقل إلى المركز الطبي الذي يقع خلف دار المناسبات، الذي كان يتم نقل المصابين إليه بعد تكدس الأجساد في المستشفى الميداني الرئيسي. ونجح بيتش في مغادرة المبنى ذي الأربع طوابق، واصفًا إيَّاه بأنه كان ممتلئًا بالمصابين بالإضافة إلى الجثث الموجودة بالدور الثاني تحديدًا. وقد رأى قوات الشرطة تنظم عملية خروج مَن تبقى من المعتصمين بعد وصولهم إلى جامع رابعة العدوية وملحقاته، وقال إن معاملتهم كان بها شيء من الخشونة ولكنه نفى استخدامهم للعنف أو للرصاص ـ باستثناء إطلاق الرصاص مرة في الهواء ـ كما نفى محاولة القبض على أيٍّ من المعتصمين الخارجين. وقد خرج سالكًا نفس الطريق الذي دخل منه، الذي يمر بشارع محمد مندور خلف مسجد رابعة.

وأكد المحامي أحمد مفرح، الذي كان مشاركًا في الاعتصام، أن القوات المسلحة فتحت طريقًا آمنًا خلف المسجد وملحقاته في حوالي الساعة الخامسة والنصف.

> "كان فيه شارع مقفول... الجيش فتحه الساعة خمسة ونص وعملوه ممر آمن عشان الناس تخرج منه. القيادات خرجت الأول، البلتاجي كان موجود وهوه إللي قال للناس تخرج في الوقت ده. شفت شرطة واقفة، ومنهم كانوا تلاتة مقنعين ولابسين إسود وشايلين أسلحة، أظن إنها M16. الناس خرجت مسرعة وكان العدد كبير، وكان فيه صوت رصاص لِسَّه في الخلفية، بس خرجنا ـ فيه واحد بس شفته بيقول: حسبي الله ونعم الوكيل، فقبضوا عليه. إللي عرف يشيل مصاب شاله، إللي ما عرفش سابه."

46- طبقًا للأرقام الواردة بمكاتبة رسمية بين وزارة الداخلية والمبادرة المصرية للحقوق الشخصية بخصوص أعداد الضحايا بين الرابع عشر والثامن عشر من أغسطس 2013.

47- أرقام ويكي ثورة http://wikithawra.wordpress.com/ زيارة يوم 16 يونيو 2014.

أما عمرو عمران فيصف مشهد سيطرة قوات الشرطة على المنطقة وخروج المعتصمين قائلًا:

”على الساعة خمسة أو خمسة وشوية سمعنا صوت المدرعات قريب قوي، عرفنا إنهم دخلوا الميدان خلاص وبقوا جنبنا، وفعلًا المدرعة قربت من الخيمة إللي إحنا فيها فاللي صاحيين خرجوا جري بره الخيمة. شفت المدرعة كان خارج منها "مواسير" أسلحة رشاشة، جريت ناحية المستشفى وناس بتحذرنا وبتقولنا: استخبوا بيقتلوا الناس، زحفنا لباب المستشفى ودخلنا جوه، باب المستشفى قزاز واحنا مش عارفين نستخبى فين من ضرب النار، إبتدى رصاص يخرم القزاز ويدخل المستشفى، نمنا كلنا على الأرض والأرض كانت مليانة دم الشهداء، وفضلنا موطيين ونزلنا بدروم المستشفى كان فيه الستات والأطفال، كنا في حدود متين واحد، قلنا: إحنا ممكن نتخنق هنا من الغاز، إحنا لازم نطلع بره، وفجأة صوت رهيب... قزاز باب المستشفى بيتكسر، عرفنا إنهم دخلوا، وأنا كنت على السلم ما بين البدورم والدور إللي فوق، وفيه ناس قبلي، تلاته طلعوا فوق وفجأة سمعت ضرب نار، وشاب قبلي على السلم قال: ارجعوا، ارجعوا، قتلوهم، قتلوهم، قتلوهم. نزلنا تاني البدروم وشوية وسمعت واحد نادى بصوته وقال: قدامكم خمس دقايق تخرجوا من المستشفى، وقعد يكررها، خرجنا من تحت، واحنا خارجين شفت ظباط شرطة أجسامهم ضخمة ومعاهم أسلحة، أول مرة أشوفها، أسلحة آليه ومتطورة جدًّا كأنه سلاحين في بعض من ضخامة السلاح، ضابط منهم ضرب واحد على راسه بكعب السلاح وقال له: إطلعوا بره يا إرهابيين يا بتوع سوريا ... خرجنا بره المستشفى كان فيه ضباط وعساكر بتشاورلنا على طريق الخروج، كان فيه واحدة ست لابسة عباية، عندها في حدود أربعين سنة، ميتة وواقعة على الأرض، مقتولة وكان فيه ناس بِدُّوس عليها بالغلط، ومن الخوف، وفيه ناس بتحاول تركنها على جنب، لكن بتسبها تاني وتمشي، كنا عايزين بس نركنها على جنب بدل ماهي مرمية كده في الشارع... خرجت شفت الأمن في الميدان ومسيطر على كل حتة، وعند العمارة إللي تحت الإنشاء الأمن محاوطها، وشفت واحد صاحبي كان عند العمارة دي، كان بيقول إن العمارة دي هيَّه إللي كانت منعاهم من دخول الميدان، لإنه تقريبًا كان فيها ضرب نار من جوه المبنى.“

تتفق رواية عمران مع روايات الصحفيينِ ماجد عاطف وعلاء القمحاوي، الذين سلكوا الطريق المقابل للخروج ـ الذي يؤدي إلى طريق صلاح سالم، فقد وصف ماجد المشهد وقتها بأنه كان تحت السيطرة وأن أحدًا لم يتعرض للمعتصمين الخارجين ـ باستثناء المواطنين ـ في طريق صلاح سالم نفسه، الذين تعرضوا لهم بالمضايقات اللفظية.

لكن الصحفي إبراهيم المصري، الذي كان مشاركًا في الاعتصام يروي رؤيته لصفوفٍ من المعتقلين عند خروجه في نفس الوقت تقريبًا، ويعتقد أن هؤلاء المعتقلين كانوا من ضمن المعتصمين الذين حاولوا الخروج قبل انتهاء الفض وتوفير مخرج آمن للمئات.

”كان فيه معتقلين في طوابير، أنا كنت شايف الكلام ده الساعة 6 مساءً تقريبًا، شفت كمان من طاقم الجزيرة إتنين أعرفهم، شفتهم بيتقبض عليهم من الجيش وبيضربوهم أقلام وشلاليت، ورقَّدوهم على الأرض بس دول أُفرج عنهم بلّيل.“

وقد عقد وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم مؤتمراً صحفيًّا في ليلة الرابع عشر من أغسطس[48]، صرح فيه بأن المضبوطات من فض اعتصام رابعة العدوية كانت كالآتي: "عدد 9 سلاح آلي، طبنجة، عدد 5 فرد محلي، كميات كبيرة من الطلقات، كميات من الصداري الواقية والأسلحة البيضاء وأدوات الشغب. وجارٍ تمشيط المنطقة والمباني المحيطة بها." كما صرح بأن عدد رجال الشرطة الذين سقطوا في المواجهات المتفرقة في أنحاء الجمهورية في هذا اليوم وصل إلى 43 رجل شرطة. ثم أضاف بأن عدد المدنيين الذين سقطوا في أماكن متفرقة وصل إلى 149 شخصًا، فقط، وهو الرقم الذي تضاعف في الأسابيع والشهور التالية بعد حصر أعداد أكبر من الجثامين.

48- جريدة الأهرام شبه الرسمية http://gate.ahram.org.eg/NewsContentPrint/4/6/383155.aspx

فض اعتصام النهضة

قامت قوات أمنية مشتركة من الجيش ووزارة الداخلية في يوم الأربعاء 14 أغسطس 2013 بفض اعتصام مؤيدي الرئيس المعزول مرسي، في منطقة ميدان النهضة، الذي امتد إلى أمام البوابة الرئيسية لجامعة القاهرة ومدخل كلية الفنون التطبيقية. وأسفر فض اعتصام النهضة، وفقًا لتصريح أدلى به المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة محمد فتح الله لوكالة أنباء رويترز،[49] عن وفاة 87 شخصًا. وصرح أحد المصادر داخل هيئة الإسعاف لباحثي المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، أنه كان هناك 65 سيارة إسعاف نقلت 147 مصابًا و21 حالة وفاة، وتم نقلهم إلى مستشفى أم المصريين، ومستشفى العجوزة، ومستشفى الشرطة بالعجوزة.

ووفقًا للشهادات التي جمعها باحثو المبادرة المصرية والمادة المصورة على الإنترنت، فإن فض الاعتصام قد بدأ في حوالي الساعة السابعة صباحًا واستمر فترة أقل من ساعتين، وذلك بسبب الحجم الصغير نسبيًّا للاعتصام، بالمقارنة باعتصام رابعة العدوية. وقال أحد الشهود:

> "بدأ الفض بإطلاق غاز مسيل للدموع بكثافة واقتحام الاعتصام بجرافات خاصة بالجيش من مدخليه، من اتجاه كوبري جامعة القاهرة (ميدان النهضة) وكلية فنون تطبيقية (بين السرايات)، ومن خلف الجرافات كانت هناك مدرعات تابعة للشرطة وعساكر من الأمن المركزي."

وأضاف الشاهد:

> "وأصبح المخرج الوحيد للمعتصمين هو شارع الجامعة مما مكن بعض المعتصمين من الهرب من قوات الأمن."

وقامت قوات الأمن في أثناء فض الاعتصام بإلقاء القبض على عددٍ من الأطباء في المستشفى الميداني وحرق المستشفى الميداني الخاص بالاعتصام وإلقاء الغاز المسيل للدموع داخل أحد الغرف المخصصة للمصابين، وفقًا للدكتور أحمد الصروي، أحد أطباء المستشفى الميداني في اعتصام النهضة:

> "على الساعة سبعة صباحًا بدأ الفض، إحنا كنا جوه المستشفى وحصل حالات اختناق كتيرة، وجاتلنا حالات رصاص حي وخرطوش. اقتحموا المستشفى بعد خمسة وأربعين دقيقة من الفض، كان وقتها جوه المستشفى اتناشر حالة لإصابات خطيرة برصاص حي (في الرقبة ـ الدراعات ـ شرايين الفخذ) ومكنش فيه رصاص حي في الراس (ولكن) خرطوش في الراس والرقبة. كان فيه تَلت أطباء بس في المستشفى الميداني. قبل ما يقتحموا المستشفى الميداني بعشر دقايق لقينا المستشفى بيتضرب عليها غاز بشكل مكثف. أفراد شرطة ملثمين دخلوا المستشفى الميداني، وبصولنا وقالولنا: اخرجوا، قلنالهم: معانا مصابين، قالولنا: اخرجوا وإلا حنضرب، قلنالهم: معانا مرضى، راحوا ضربوا قنبلتين غاز جوه الأوضة الخشب (4م×12م)، جت جنبي وشفت الشرارة بتاعتها. كان فيه أربع حالات بيموتوا، خرجت واتنين من المصابين متسندين عليَّا،

49- وكالة رويترز: "وزارة الصحة: ارتفاع عدد القتلى في أعمال العنف السياسي بمصر إلى 525."، 15 أغسطس 2013، رابط: http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE9B2HIN20130815 زيارة يوم 16 يونيو 2014 2014

منهم واحد كان واخد رصاصة في رقبته، ودكتور تاني أخد معاه الحالتين التانيين، سندناهم لحد كشك "إحنا الطلبة" وبدأنا نعلقلهم محاليل، وطلبنا وقتها من الشرطة إنها تجيب الإسعاف وهُمَّه قعدوا يماطلوا. من المستشفى الميداني لحد كوبري الجامعة كانت الشرطة مسيطرة على المكان والاعتصام اتفض. حتى لما د.عبد الرحمن الشواف جه بعربيته الخاصة يحاول ينقل مصاب تم اعتقاله. اعتقلوا كل الدكاترة الموجودين في المستشفى الميداني، حوالي خمستاشر طبيب؛ (ومنهم) د. أحمد زكي (صيدلي)، د. أحمد شطة (صدر)، د. ضياء (رمد)، د. محمود عادل (أطفال)، د. عبد الرحمن الشواف، و د. محمود (قلب وصدر). أنا خرجت الساعة عشرة صباحًا... جوه المستشفى (كان يوجد) إتناشر خمستاشر مصاب بطلق ناري، خمسة خرطوش، عشرات اختناقات."

وطابقت شهادة الدكتور الصروي شهاداتٍ لمعتصمين آخرين، قالوا لباحثي المبادرة المصرية إنهم شاهدوا عملية القبض على الأشخاص القائمين بعملية تمريض وإسعاف المصابين، إلى جانب الهجوم على المستشفى نفسه وبداخله المصابون.

وهاجمت قوات الأمن مبنى "قسم عمارة" بكلية الهندسة، الذي كان بداخله مصابون آخرون، وفقًا لأحد المعتصمين الذين تواجدوا داخل المبنى ويُدعى حمدي عبد التواب. وقال حمدي: "ضربوا غاز جوه المبنى، فاضطرينا ننقل المستشفى الميداني مرتين في 3 مدرجات."، ووفقًا للشهادات التي جمعها باحثو المبادرة المصرية من الأشخاص الذين تواجدوا داخل المبنى، فإن عدد الأشخاص الذين توفوا داخل كلية هندسة كانوا أربعة على الأقل.

وفقًا لما جمعته المبادرة المصرية من شهادات، قال ثلاثة أشخاص إنهم شاهدوا عدة أفراد من المعتصمين (تراوحت الشهادات ما بين شخصين وخمسة عشر شخصًا) المتواجدين داخل كلية هندسة يتبادلون إطلاق النيران مع قوات الأمن خارج أسوار الكلية. وشهد محمد فتحي، مصور المصري اليوم، خلال تواجده في الفترة من السابعة إلى العاشرة والنصف صباحًا تبادلَ إطلاق نارٍ بين قوات الأمن والمعتصمين، إلا أنه لم يتمكن من رؤية أي منهم في أثناء إطلاقه النيرانَ على قوات الأمن، نظرًا إلى اختباء المعتصمين داخل كلية هندسة، وشاهد محمد فتحي أحدَ عساكر الأمن المركزي مصابًا في بداية الفض.

وكانت وزارة الداخلية قد أعلنت في بيان أصدرته في ساعة مبكرة من الصباح أن:

> "بعض العناصر المسلحة من المعتصمين بالمنطقتين (النهضة ورابعة) (بادرت) بإطلاق الأعيرة النارية بكثافة تجاه القوات، مما أدى إلى استشهاد ضابط ومجند وإصابة عدد أربعة ضباط وعدد خمسة مجندين من قوة الأمن المركزي بطلقات نارية. كما تمكنت القوات من ضبط أحد العناصر المسلحة وبحوزته مدفع متعدد وكمية من الطلقات الحية بميدان النهضة بالإضافة إلى عدد كبير من العناصر التي قامت بإطلاق أعيرة نارية على القوات. وقد تمكنت القوات من إحكام السيطرة على منطقة النهضة، وجارٍ استكمال تمشيط المناطق المحيطة به."[50]

50- الموقع الرسمي لوزارة الداخلية، بيان وزارة الداخلية (2)، 14 أغسطس 2013، رابط: http://moiegypt.gov.eg/Arabic/Departments+Sites/Media+and+public+Relation/Ministry+Releases/by14082013c.htm

وفي بيان آخر لوزارة الداخلية في نفس اليوم قالت الوزارة إن:

"كافة قواتها لم تستخدم إلا القنابل المسيلة للدموع بالرغم من تعرض القوات لإطلاق نيران كثيف من قبل عناصر من المعتصمين."[51]

ويتناقض تصريح وزارة الداخلية بعدم استخدامها أية أسلحة مع عدد الإصابات والوفيات التي حدثت للمعتصمين، التي وصلت إلى 87 شخصًا على الأقل، وأكثر من مائة مصاب. ويظهر في مواد مصورةٍ، تمكن من الاطلاع عليها باحثو المبادرة المصرية، ثلاثة من المعتصمين مصابين بطلقات رصاص، منهم شخص يبدو أنه توفي، إلى جانب احتراق ثلاث جثث.

وذكر أحد بيانات وزارة الداخلية بخصوص فض اعتصامي النهضة ورابعة، أنه تم تحذير المعتصمين من مقاومة قوات الأمن أو مواجهة فض الاعتصام، وأنه تم إلقاء مناشدة في أثناء فض الاعتصام وذكر فيها أن: "وزارة الداخلية تناشد المعتصمين بالنهضة الخروج الآمن من منفذ شارع الجامعة باتجاه ميدان الجيزة."[52]، وسمع في خلفية بعض المواد المصورة[53] صوت التحذيرات في نفس الوقت الذي يسمع فيه أصوات قنابل غاز، يتم قذفها على الاعتصام لتفريق المعتصمين. وقال أسامة زايد، أحد المعتصمين المتواجدين في أثناء الفض، لباحثي المبادرة أن:

"موضوع إن الجيش إدَّى تحذير قبل الفض، ده مش حقيقي، بعد ما الضرب ابتدى بنص ساعة، مدرعة الجيش كانت بتقول تحذير كده مش واضح وماكناش سامعينه بسبب إللي بيحصل."

خرج المتبقي من المعتصمين داخل كلية الهندسة في حوالي الساعة 7:30 مساءً، وكان عددهم وفقًا للبيان الرسمي للدكتور على عبد الرحمن محافظ الجيزة حوالى ألف شخص، منهم سيدات وأطفال بعد وساطته بين قوات الأمن والمعتصمين لإخلاء المنطقة بأكملها من المعتصمين.[54]

51- الموقع الرسمي لوزارة الداخلية، بيان وزارة الداخلية (3)، 14 أغسطس 2013، رابط: http://moiegypt.gov.eg/Arabic/Departments+Sites/Media+and+public+Relation/Ministry+Releases/by14082013d.htm

52- الموقع الرسمي لوزارة الداخلية، مناشدات وزارة الداخلية في أثناء فض اعتصامى: « رابعة العدوية – النهضة»، 14 أغسطس 2013، رابط: http://moiegypt.gov.eg/Arabic/Departments+Sites/Media+and+public+Relation/Ministry+Releases/by14082013a.htmزيارة يوم 16 يونيو 2014

53- http://www.youtube.com/watch?v=jiiOiiZAxjI زيارة يوم 16 يونيو 2014

54- البوابة الإلكترونية لمحافظة الجيزة، محافظ الجيزة: «خروج كافة المعتصمين من كلية الهندسة في حراسة الشرطة والجيش.»، 15 أغسطس 2013، رابط: http://www.giza.gov.eg/MainPage/DispNewsG.aspx?ID=1026زيارة يوم 16 يونيو 2014

الجزء الرابع
الاعتداءات الطائفية 30 يونيو - إلى 17 أغسطس

خلال عام من حكم الرئيس المعزول مرسي، تزايد استدعاء الدين في تعميق الاستقطاب السياسي، وهو ما عزز خطاب التحريض على الكراهية والتهديد بالعنف ضد الأقباط، ومحاولة معاقبتهم على سلوكهم السياسي بالمشاركة في الاحتجاجات المناهضة للرئيس المعزول. وخلال موجة المظاهرات والمسيرات التي عمَّت أرجاء الجمهورية عقب الإعلان الدستوري للرئيس المعزول في 22 نوفمبر 2012، سيطرت على تصريحات قيادات بجماعة الإخوان المسلمين ومسئولين بالدولة أن هناك معركة بين الإسلام والعلمانيين، وأنهم يدافعون عن الهوية الإسلامية التي تُحارَب من المسيحيين والعلمانيين، واستخدم هذا الإسناد للتقليل من أهمية المظاهرات وأعداد المشاركين فيها وتأثيرها.[55]

فقد أشار خيرت الشاطر، نائب الجماعة، في مؤتمر صحفي للهيئة الشرعية للحقوق والإصلاح عقدته في 8 ديسمبر 2012 إلى أن 80% من المتظاهرين أمام قصر الاتحادية ضد قرارات مرسي من الأقباط. وقال محمد البلتاجي القيادي بالجماعة في مليونية "نعم للشرعية" في 11 ديسمبر 2012 إن:

> "التقارير الرسمية تقول: إن الحشد أمام الاتحادية 60% منه أقباط."56، بينما خطب الشيخ صفوت حجازي في حشد أمام مدينة الإنتاج الإعلامي موجهًا كلامه إلى الكنيسة وقال:"والله، والله لو تآمرتم وتحالفتم مع الفلول على إسقاط مرسي سيكون لنا شأن آخر، نعلم أن هناك 60% من إللي عند الاتحادية من النصارى.... وأقول أنتم إخواننا في الوطن، لكن هناك خطوط حمراء، الخط الأحمر عندنا هو شرعية الرئيس محمد مرسي، إللي يرشها باليه هنرشه بالدم."57

كما انعكس هذا الخطاب في كلمة الرئيس المعزول التي ألقاها في 26 يونيو 2013 قبيل عزله بأيام، وأظهر فيه عدم ارتياحه للعلاقة مع الأقباط، وأن النفوس بها ما لا يقال في اللقاءات الرسمية. وقال:

> "الرسالة إلى شركاء الوطن الإخوة المسيحيين ودًّا وتقديرًا. نحن شركاء وطن واحد، ولاد بلد واحدة، تاريخ واحد، ثقافة واحدة، نعمل سويًّا على ترسيخ المواطنة، تلك الكلمة التي طالما رددناها ونتكرر خلال الأحاديث الرسمية منها ولم نستشعرها.... إني لا أشعر براحة كبيرة لما أحس به من علاقات فاترة لا تخطئها عين مدقق خلف الابتسامات والزيارات واللقاءات البروتوكولية التي تجمعنا، وإن كنت أقدر حجم

55- للاطلاع على توثيق المبادرة المصرية الكامل للاعتداءات الطائفية انظر http://eipr.org/pressrelease/2013/08/20/1784 زيارة في 16 يونيو 2014

56- نص كلمة خيرت الشاطر على موقع اليوتيوبhttps://www.youtube.com/watch?v=TASWKb-JqfU نص كلمة محمد البلتاجي على موقع اليوتيوب http://www.youtube.com/watch?v=nNtxL2IAN2k زيارة يوم 16 يونيو 2014 2014

57- يمكن مراجعة مقطع الفيديو على موقع اليوتيوب http://www.youtube.com/watch?v=E-z7FESuwdI زيارة في 16 يونيو 2014

التخوفات الموروثة من النظام السابق، الذي جعل كل ما هو إسلامي فزَّاعة، لكن الأمر ليس كذلك."

وفي سياق خطابات التهديد التي انطلقت لتستهدف المواطنين المسيحيين وتحذرهم من المشاركة في مظاهرات 30 يونيو، قال عاصم عبد الماجد عضو مجلس شورى الجماعة الإسلامية على منصة رابعة العدوية في يوم 29 يونيو 2013:

> "الملتحون مستهدفون بالقتل والإهانة... هيَّه حملة صليبية يقودها متطرفي الأقباط على المشروع الإسلامي، فكرة تحرير مصر من الاحتلال الإسلامي، انفضحوا وانكشفوا، لن يمكنهم مسلمي مصر من هدفهم. قالوا: مش هنقدر نحرر مصر من الإسلام، نحررها من التيار الإسلامي وإذلال المسلمين، هؤلاء قوم سيحلون قتلنا في حرب دينية صليبية."[58]

كما وزعت بيانات تهديد في بعض المحافظات تحذر من مشاركة الأقباط في المظاهرات وتتوعدهم بحرق الكنائس وممتلكاتهم، ومنها بيان وزع بمحافظة المنيا تحت عنوان: "رسالة إلى المسيحيين"، يهدد بأنه في حال حدوث اعتداءات سيتم إحراق ممتلكات الأقباط والكنائس، وجاء فيه: "لو نازل يوم 30/6 تولع في البلد بالحرطوش والمولوتوف خليك عارف إن لتر بنزين ممكن يولع لكم في محلات الدهب.... وممكن البيوت والكنائس. كل ده لو مش خايف عليه خاف على عيالك وبيتك."، وكان البيان موقعًا من: " ناس غيورين على البلد."

الاعتداءات الطائفية بعد عزل مرسي

تصاعد تحريض قادة معتبرين في تحالف دعم الشرعية الداعم للرئيس المعزول محمد مرسي ضد قيادات كنسية وروحية قبطية عقب قيام القوات المسلحة بعزل مرسي في 3 يوليو. صاحَب ذلك انتشار خطاب الكراهية على مستوى محلي، فقام أنصار الرئيس المعزول خلال مسيراتهم في عدة محافظات بكتابة عبارات عدائية أو مسيئة للمسيحيين ورموزهم الدينية، وذلك على جدران الكنائس ومنازل وممتلكات مواطنين أقباط. اكتملت تلك الدائرة بوقوع اعتداءات على المؤسسات الدينية وممتلكات الأقباط في عدة محافظات، خصوصًا محافظة المنيا.

أعقب فض اعتصامي رابعة والنهضة في 14 أغسطس 2013 موجة من العنف الطائفي وأعمال الانتقام غير المسبوقة ضد الأقباط، وذلك في عدد كبير من المحافظات، وبنمط سائد من الاعتداءات، يبدأ بتوجه مسيرات ترفع شعارات مؤيدة للرئيس المعزول إلى كنائس أو ممتلكات لمواطنين أقباط وتنتهي عادة إما بإحراق كامل لهذه المنشآت أو نهبها أو إتلاف أجزاء منها. ويحدث ذلك عادة في ظل غياب شبه كامل لقوات الأمن أو قوات الإطفاء والحماية المدنية أو القوات المسلحة. وفى بعض الحالات تصدى المواطنون من المسلمين والأقباط بأنفسهم لهذه الاعتداءات عن طريق تشكيل لجان شعبية لحماية الكنائس.

تنوعت أشكال استهداف المواطنين على الهوية الدينية، لتبدأ من الاحتجاز والإيذاء البدني والخطف والقتل. ووفقًا للوقائع التي وثقتها المبادرة المصرية فإن الأسابيع الستة بين عزل مرسي وصبيحة يوم فض اعتصام رابعة العدوية شهدت 10 قتيلًا، منهم تسعة قبطيًّا ومسلم واحد. وكان القتيل المسلم أحد المهاجمين لمنازل الأقباط في قرية دلجا بمحافظة المنيا في أثناء

58- يمكن مراجعة الفيديو على الرابط التالي على موقع يوتيوب https://www.youtube.com/watch?v=QnUPgtkK5QI زيارة يوم 16 يونيو 2014 2014

مظاهراتٍ مناصرة للرئيس المعزول محمد مرسي، حيث وقعت هجمات على مبنى تابع للكنيسة الكاثوليكية ومنازل أقباط. وقتل الأقباط التسعة في عدة محافظات، منهم أربعة قتلوا في إطار اعتداءات طائفية في قرية نجع حسان بمحافظة الأقصر، واثنان تم استهدافهما في محافظة شمال سيناء، الأول منهما كان رجل دين مسيحي، والآخر تاجر خُطِفَ ثم عُثِر على جثته في وقت لاحق، وضحية واحدة في كلٍّ من المنيا وسوهاج والقاهرة.

وتعتبر أحداث قرية نجع حسان هي المثال الأبرز على هذا النمط، قبل الاعتداءات الطائفية الواسعة التي واكبت فض اعتصاميّ رابعة العدوية والنهضة. بدأت الأحداث في يوم 4 يوليو 2013، باتهام مواطن مسيحي بقتل آخر مسلم في حادثة جنائية الطابع، إلا أنها تطورت إلى ممارسات عقاب جماعي لأقباط القرية على خلفية المشاركة القبطية الكثيفة في الأقصر في تظاهرات 30 يونيو. وفي شهادة حبيب نصحي حبيب -الذي قتل أخويه:

”الأحداث حصلت يوم الخميس الساعة اتنين أو تلاتة (فجر الجمعة) جماعة شافوا مجدي إسكندر وابن عمته شنودة، قالوا لمجدي: إنته إللي قتلته، إنته، مش إنته، مسكوا شنودة وكتفوه ورموه في البحر، وضربوا مجدي وبعد كده سابوه... على الساعة خمسة، وصلوا عند بيت إميل، قعدوا يخبطوا على البيت وولعوا في الشباك، واحنا مرضناش نفتح، وبعد كده الأمور هديت شوية، وجم الساعه عشرة الصبح يوم الجمعة، قعدوا يكسَّروا في الباب ويندهوا بصوت عالي: إحنا عايزين إميل ولو مفتحتوش حتموتوا حتموتوا، بعد كده على الأمور ماهديت شوية، وراح إميل استخبي في البيت عندينا واحنا بيوتنا جمب بعض، وعلى الساعه واحدة الضهر بعد الجمعة، كسروا بيت راسم وبهدلوا البيت، راح راسم وإميل جم عندينا وعلى الساعة سبعة (مساءً) اتجمعوا وراحوا على بيت إميل وولعوا فيه، ولما جات الحكومة فتحنالهم وقالوا: إحنا حناخد الحريم بس، وإحنا رحنا لبسنا لبس حريم وراحت الشرطة لما تعرف كل واحد فينا تقول: إنت راجل اركن على جنب، إركن، إركن، وكنّا أنا ومحارب وروماني وإميل وراسم وميلاد، وبعد ما الحكومة أخدت الحريم راحوا فتحيلهم الباب، وأنا لما شفت الباب بيتفتح رحت جري على الحمام، ونطيت على المنور، قعدت مستخبي في حتة ضلمة وسمعتهم بيقولوا: لا إله إلا الله، وخبِّيط وكسِّير، وأنا عرفتهم واحد واحد من صوتهم، وهمه: مصطفي والجماعة الباقية، حسين الشاطر ومحمد أبو كرديسي، وعلي فؤاد غفير شغال هنا برضه، وواحد اسمه جبلاوي شغال أمين شرطه وكلهم دول كانوا بيخشُّوا يكسروا، كنت سامع صوت عربية الشرطة قاعدة بره وسمعت حد بيقول منهم يلّا خلصوا، إحنا فتحنالكم بس خلصوا، والظابط يدخل يبصوا عليهم، ويشوفهم خلصوا ولّا لسه، والظابط كان لابس ملكي، مباحث تقريبًا، وفيهم ظابط تخين وده من الظباط إللي مرضيتشِ يطلعونا، وبعد ما خلصوا خلاص ومن الجماعة إللي كانوا بيهجموا علينا، راح مطلّع كشاف ويبص في المنور، راح شافني، المنور إللي كنت أنا فيه فاتح على بير السلم، راح كان عايز يدخلني جوه تاني، رحت ماسك فيه وقلت يا نموت سوا يا نعيش سوا، فكان فيه ظابط كبير في السن كان واقف عند المدرعة، فراح شافني راح جِه عليَّا وقال: هاتوا هاتوا، وخَلّى العساكر كلها تحاوط المدرعة ومنع الناس إنها تهاجمني، والناس كانت كتير وكلهم من البلد وفتحولي المدرعة، وقالوا للعساكر: شوفوه عايز يروح فين وودوني الكنيسة.“

ويروى جمال الدين الهلالي ـ أمين حزب البناء والتنمية، الذراع السياسي للجماعة الإسلامية بالمنيا ـ شهادته عن مناخ التحريض الطائفي الذي أعقب عزل مرسي، ودور عدد من القيادات الروحية والسياسية الإسلامية في محاولة محاصرته، من خلال تعليقه على أحداث قرية بنى أحمد الشرقية في 3 أغسطس 2013:

> "الخلافات موجودة في القرية من خمستاشر يوم، المسيحيين شاركوا في أحداث 30ـ6، وحدثت مناوشات سريعة مع المسلمين وعَدِّت الأمور. بصراحة يوجد نوع من الاحتقان، وبعض القرى حصل فيها اعتداءات، وإحنا بنحاول التهدئة، لكن الاحتقان والتوتر موجود داخل النفوس. الناس هنا شافت النصارى طلَّعوا ست ميكروباصات شاركت في المظاهرات في المنيا، وده مؤثر على المسلمين نفسيًّا، وهمه بيقولوا إن النصارى أساس الفتنة.

> "بلغني بعض الإخوة إن هناك خلاف بين مسلمين ومسيحيين بقرية بني أحمد الشرقية، رحت مع الشيخ رجب وبعض المشايخ حوالي الساعة حداشر بالليل، وعرفنا إن إشاعات بإن مسجد القرية اتحرق واثنين مسلمين قتلوا. تأكدنا إن الأخبار دي غير حقيقية والمسجد لم يُحرق وكمان الكنيسة سليمة ولم تصاب بأي ضرر. بدأنا نُقنع في الشباب من القري المجاورة بأن يرجعوا لبيوتهم وأن ما قيل هو إشاعات، وكان فيه مجموعة مش راضيين يرجعوا، خدناهم على المسجد ليتأكدوا إنه سليم، وأقنعنا بتوع بني أحمد الغربية إن المسجد في عهدة الأمن، وإحنا واثقين من تدخل الأمن لو حصل اعتداء عليه. كان في الوقت ده الأمن عامل حاجز على الطريق يفصل بين بني أحمد الشرقية وبني أحمد الغربية، طلبنا أن يعدي الناس ترجع لقريتهم. طبعًا لما انتشرت الشائعات سيطر الغوغاء على الوضع. الأمن تعامل بحرَفِّية مع الأحداث، ولو قبض على حد كانت الأحداث تصاعدت، الأمن فرح أول ما شافونا لحل المشكلة، ونجحنا نمشِّي الناس إللى من القرى التانية في الأحداث، وعمل أصحاب الانتماءات الإسلامية على تهدئة عوام الناس إللى كانوا متحمسين."

وفي يوم فض الاعتصامين قتل خمسة مواطنين، ثلاثة بمحافظة المنيا هم: إيهاب أحمد وبيشوي ميخائيل قتلًا وحرقًا داخل الباخرة المرميد، التي أشعل أنصار الرئيس المعزول النار فيها ظهر 14 أغسطس، بينما قتل إسكندر طوس ومُثِّل بجثته ودفن دون الصلاة عليها في قرية دلجا في نفس اليوم بعدما اقتحم منزله، واستوقف متظاهرون بمحافظة الإسكندرية مينا رأفت وتعرفوا عليه من خلال شارة الصليب على يده وقتلوه، في حين قتل فوزي مريد في متجره من قبل متظاهرين مؤيدين للرئيس المعزول بمنطقة عزبة النخل بالقاهرة قبل أن يتصدى مسلمون وأقباط لها للحيلولة دون وصولها إلى الكنيسة المجاورة. وقد حال خلو هذه الكنائس من روادها والقائمين عليها تحسبًا لهذه الموجة من الهجمات الانتقامية دون ارتفاع كارثي في أعداد الضحايا.

ولا تملك المبادرة المصرية رقما محددًا لعدد المصابين، الذين تعرضوا للاحتجاز خلال موجة الاعتداءات على الأقباط، لكن الإفادات الكثيرة للضحايا وذويهم وشهود العيان أكدت على أن عمليات ترويع واحتجاز بالمنازل وخطف طالت بعضهم في أثناء موجة الاعتداءات خصوصًا أن بعض المصابين تعرضوا لإصابات بالأسلحة النارية والخرطوش والسلاح الأبيض في أثناء الاعتداءات على الكنائس، كما تعرض بعض رجال الدين المسيحي للاحتجاز في الكنائس أو في منازلهم، وبعضهم لجأ إلى الهروب عن طريق منازل جيران مسلمين ساعدوهم على الفرار والابتعاد عن موقع الاعتداءات.

استهداف الكنائس والمنشآت الدينية:

رصدت المبادرة المصرية تعرض 43 كنيسة لاعتداءات مختلفة، من بينها 27 كنيسة نهبت وحرقت بالكامل أو حرق معظم مبانيها، بينما تعرض للنهب أو التدمير أو الإتلاف الجزئي في الأبواب والنوافذ نحو 13 كنيسة، وتم إطلاق النار على 3 كنائس. وطالت موجة الاعتداءات 7 مدارس و6 جمعيات مسيحية منها مركزان طبيان وملجأ للأطفال، هذا إضافة إلى حرق سبعة مبانٍ خدمية والاعتداء على عشرة منازل لرجال دين مسيحي.

كانت بعض محافظات الصعيد هي المسرح الأهم لهذا النمط من الاعتداءات خصوصًا في محافظة المنيا حيث بلغ عدد الكنائس المحترقة 10 كنائس، الفيوم 5 كنائس، أسيوط 4 كنائس، السويس 3 كنائس، الجيزة كنيستين. وأحرقت أغلب هذه الكنائس على يد مسيرات ترفع شعارات مؤيدة للرئيس المعزول، بعضها خرج من مقار اعتصامات، كما حدث في مدن المنيا وأسيوط وسوهاج. وفى حالات أخرى، كما حدث في بعض مدن ومراكز محافظة الفيوم والمنيا والجيزة، وخرجت الدعاوى لمهاجمة الكنائس من بعض المساجد المعروفة بهيمنة التيارات الإسلامية عليها. وفي معظم الحالات كان يتم تكسير صلبان الكنيسة وربطها في سيارات وجرها في الشوارع. ويرجع تاريخ إنشاء بعض الكنائس التي دمرت إلى ما يزيد على المائة عام.

يقول القس أبرام طناس كاهن كنيسة العذراء والأنبا آبرام بقرية دلجا في شهادته على واقعة اقتحام وإحراق كنيسة مار جرجس:

> "الأحداث بدأت بعد أسبوع من يوم الأربعاء الساعة تمانية قاموا علينا، كل شوية ييجوا جماعة يهِدُّوا فيها وطبعًا طلبنا الأمن أكتر من مرة لغاية الآن محدش جه... الدير ده مكون من تلَت كنائس، كنيسة الست العدرا، أثرية تحت الأرض من القرن الرابع الميلادي، فيه كنيسة الأنبا برهام عشان الأنبا برهام من دلجا فعملناله الكنيسة الضخمة في أيام السادات، ممكن من سنة 1975، إللي شفتوها إللي اتدمرت دية، وكنيسة ماري جرجس دي أثرية التانية، فيها طبعًا بيت خلوات، فيها المكتبة الاستعارية بتاعت المكتبة الصوتية إللي بتبيع شرايط وحاجات من ديَّة، فيها سَيبر مكون من خمستاشر إلى عشرين جهاز كمبيوتر، طبعًا كله إتمسح وبعد ما يمسحوه يولعوا فيه نار، فيه إستراحة قديمة حتى القمر كانت المباني بتاعتها، قمر خدوا القمر زي ما إنتم شفتوها وانتم داخلين، جميع البيبان إللي في الغرف إتاخدت طبعًا، البيبان والشبابيك وكل حاجة إتاخدت، طبعًا كان فيه كَبْل تحت الكنيسة بيغذي الكنيسة كلها، يمكن كنا مشتريينه من أربع أو خمس سنين بتلاتين ألف جنيه، كله حفروا عليه وخدوه.... وفيه جماعة مسلمين دافعوا عليها تلَت مرات وهي ما اتخدش من أول 30 يونيو، لكن أول ما جت الكمية الكبيرة يمكن يتعدوا عشر آلاف واحد دخلوا الكنيسة."

ويرصد القمص إبراهيم عادلي خليل كاهن كنيسة ماري جرجس بالمنيا ورئيس جمعية جنود المسيح لرعاية الأقباط الأيتام بالمنيا، نفس ملامح الاعتداء من مهاجمة مسيرات كبيرة تردد شعارات مؤيدة للرئيس المعزول محمد مرسي وتأخر أو غياب رد الفعل الأمني.

”هوه إللي حصل كان المكان هنا تحت الجمعية لإنه مجاور لميدان بلس، الميدان الرئيسي في المنيا كان ده مقر الاعتصام وكانوا قافلين الشارع من عند باب الجمعية وكان طبعًا فيه هتافات وضرب نار في الهوا كل يوم، فاحنا خفنا على أبناء الجمعية إللي كانوا موجودين فيها، فسلمناهم لأهاليهم بصفة مؤقتة لحين ما تنتهي الأحداث ديَّة، واحنا بنشكر ربنا إن ساعة الاعتداء على الجمعية مكنش ولا طفل موجود في الجمعية... طبعًا هيه مظاهرات بأعداد كبيرة من الناس، محدش بيعرف حد، وكل الناس بتخرج في المظاهرات بدون وعي وبتعمل التخريب بدون وعي... إللي حصل إن يوم الأربعاء إتناشر أغسطس، اليوم إللي فيه تم فض اعتصام النهضة ورابعة العدوية، جت مجموعة كبيرة من الإرهابيين، إعتدوا على المكان هنا، وزي ما حضرتك شايف، تم حرق المبنى دوة بالكامل بكل ما فيه، بعد ما تم نهب ما طالته إيديهم، العملية منظمة، نهب وسرقة أولًا وبعد كده حرق المكان، نفس الموقف كان في بيع الأدوات المنزلية التابع للجمعية، نفس الوضع برضه اتنهبت البضاعة إللي فيه وإللي في المخزن والباقي حرق المركز كاملًا هوه والمخزن، والنار عليت للدور التاني في قاعة مناسبات، من شدة النيران، القاعة، القزاز بتاعها اتكسر والتكييفات إتحرقت واشتعلت النيران كمان في الكراسي إللي موجودة في القاعة، فيه مبنى خدمات تابع للجمعية ملاصق ليها، أنشئ حديثًا بارتفاع تمن أدوار، دخلوا المبنى دوه وخربوا وحطموا كل ما فيه، من أول باب الأسانسير، والأسانسير نفسه إللي وقعوه في بير السلم، وجميع الأدوار بما فيها من تلاجات وبوتاجازات وغسالات ومراوح، وأجهزة تكييف وأجهزة عرض فيديو بروجيكتر وسراير الأولاد والمراتب إتحرقت والمكاتب والسخانات وسرقة تلت خزاين حديدية متوسطة الحجم تبع الجمعية، كسروا طبعًا القزاز وكسروا البيبان ولم يتركوا أي شيء في مكانه إطلاقًا، وبالرغم من ارتفاع المبنى تمن أدوار مسبولناش حتى ولو أوضة واحدة بدون تخريب وخسارة، الجمعية طبعًا هنا لا تقل عن 3 مليون جنيه.“

الاعتداء على الممتلكات الخاصة والتهجير القسري:

تعرضت مئات المنازل والمحال والشركات التجارية المملوكة لأقباطٍ لعملياتِ نهب وتدمير وحرق، ووفقًا للشهادات التي حصلت عليها المبادرة المصرية فإن بعض المحال وضعت عليها علامات مميزة، وتلقَّى أصحابها تهديدًا بالحرق. وبعد عزل مرسي توجهت مسيرات أنصاره إلى بعض القرى وشوارع المدن التي يسكنها أغلبية مسيحية، مع ترديد هتافات مسيئة للمسيحية، والتحرش بأقباطٍ والاعتداء على ممتلكاتهم، خصوصًا في محافظتي المنيا وسوهاج.

يروى أمير نصر الله بدير شهادته على الاعتداءات الطائفية، وهو ما يمكن اعتباره نموذجًا متكررًا للكثير من هذه الاعتداءات في الأيام التي أعقبت عزل الدكتور محمد مرسى:

” إللي حصل إنهم بعد ما اتخانقوا في الشارع الرئيسي، جهم على هنا طبعًا، جابوا جراكن بنزين وقزاز مولوتوف وبدأوا يرموا هنا، طبعًا الباب ده مِدَخَّل على البيت من جوه، فاداريت أنا ورا الباب، وفيهم واحد زميلي بقوله: إيه يا عم إللي إنت بتعمله ده، قالي: كده عشان نربيكم ونعلمكم الأدب، دا اسمه عبده محمد عبدالرازق، دا كان دكان عبارة عن موَّان، كان عندي أسمنت أهه، وجبس وجميع أنواع الأسمنت يعني، ودا كان رف كامل بتاع حدايد وبويات، ودا كان رف كامل هنا، وحتى حضرتك تشوف

العلامات بتاعت الخشب كله نزل، دا كان بتاع كهربا، ودا كان بتاع سباكة، حتى إنَّا فتشنا الحاجات دي مشيرًا إلى الأرض هنلاقي كل حاجة من إللي أنا بقول عليها، بعض الحاجات يعني الحريق مطلهاش، طبعًا أنا كنت واقف هنا وهمه بيرموا في القزايز وبتاع، وولعنا في الدكان، طبعًا الدكان كان من طابقين، الطابق الأول أهه، والطابق التاني إللي لسه فاضل منه بواقي، همه إكاتروا علينا، جيت أنا أطلع من فوق، قلت أضرب عليهم تراب ولا أضرب عليهم حاجة، راحوا ضربوا عليَّا نار من فوق، مقدرتش إني أنا أعمل حاجة طبعًا، إتلهيت بالبوابة هناك، لإنهم كانوا عاوزين يقتحموا الكنيسة، سيبت الدكان مولع وعمل شكل ما حضرتك شايف كده، طبعًا هنا كان فيه تِنَر وبنزين ولاكيهات وكان فيه بضاعة مش هقلك بقد إيه، والفلوس إللي كانت عليها، لإن أنا لسه بادئ، مكملتش شهرين وعليَّا ديون كتيرة، جايب نظام آجل وقسط وكده يعني هو ده كل إللي حصل، طبعًا ده ولع، وكانوا عاوزين يخشوا هنا، جيت صددهم وجيت جريت لما قالولي الكنيسة هتولع، سيبت هنا خالص ورحت عند الكنيسة، وقفنا ورا البوابة، واحد فيهم خبطني بعصاية في جنبي، وجرينا رحنا عند الكنيسة من جوه وكسرنا الشباك، وجريت ورا واحد كان أول واحد نزل الكنيسة أنا، جريت على واحد شتمني، ولما ملحقتش اجري وراه، خبطني بحاجة الحمد لله مأثرتش فيَّه."

وعقب فض الاعتصام، ولعدة أيام، كانت ممتلكات الأقباط هدفًا مباشرًا للاعتداءات، التي أخذت أشكالًا مختلفة، بداية من حصار المنازل وترويع سكانها، وتكسير الأبواب والنوافذ والصلبان على واجهتها، ونهب المحال التجارية وتدمير ما يصعب نقله، وحرقها ومنع سيارات الإطفاء من الدخول لإخماد النيران المشتعلة، وإجبار أقباطٍ على دفع إتاوات بحجج مختلفة من بينها حمايتهم من الاعتداء، والاستيلاء على المنازل وطرد ملاكها وكتابة أسماء مسلمين عليها باعتبارهم ملاكًا جددًا، كما وقع في قرية دلجا جنوب محافظة المنيا، وانتهاءً بالتهجير القسري لأقباطٍ خصوصًا في قرية دلجا ومدينة مغاغة بمحافظة المنيا.

تعليق ختامي

تكشف الانتهاكات التي تعرض لها التقرير وأنماطها المختلفة عبر المراحل الزمنية الثلاث التي رصدها، عددًا من الاختلالات البنيوية في عمل العديد من المؤسسات الرسمية، خصوصًا الأمنية والعسكرية منها، وهي الاختلالات التي تعد سببًا رئيسيًّا في تفاقم تلك الانتهاكات أو العجز عن الحد من إمكانية تفاقمها واتساع نطاقها. وهي اختلالات كان المفترض البدء سريعًا في معالجتها عبر برامج للإصلاح المؤسسي الشامل سواء على يد الإدارة الانتقالية أو على يد أول حكومة مدنية منتخبة وهو ما لم يحدث.

سنحاول في الجزء الختامي التعرض للخطوات التي كان يتعين على الأجهزة الأمنية اتباعها بهدف الحدِّ من تلك الانتهاكات الواسعة مسترشدين بالمبادئ الدولية لحقوق الإنسان، التي قبلتها الحكومات المصرية المتعاقبة وبالممارسات الفضلى في سياقات ديمقراطية. كذلك سنحاول توضيح بعض محدِّدات عملية الإصلاح الشامل المطلوبة في ضوء المبادئ ذاتها. وعلى وجه الخصوص، سنفرد القسم الأكبر من هذا الاستعراض لالتزامات قوات الأمن المسئولة عن التعامل مع الاعتصامات والمظاهرات وغيرها من أشكال الاجتماع السلمي أو مع الاضطرابات المدنية أو حوادث الاقتتال الأهلي باعتبارها المسئول الأول عن احترام هذه الالتزامات وإنفاذها، التي سقط بسببها القسم الأكبر من ضحايا أحداث العنف التي تعرض لها التقرير. سنركز كذلك على حالة فض اعتصامي أنصار الرئيس المعزول محمد مرسي في رابعة العدوية والنهضة كنموذج شارح، بوصفهما الحادثين الأكثر دموية ضمن الأحداث التي تعرض لها التقرير.

قوات الأمن وقواعد فض الاشتباك

كان على قوات الأمن أن تراعي مبدأين رئيسيين في التعامل مع اعتصامي رابعة والنهضة، هما: التناسبية، وحسن الإدارة. من أهم قواعد حسن الإدارة في التعامل مع التجمعات والاضطرابات العامة، أنه في حالة اتخاذ قرار باللجوء إلى القوة أو لأدوات القمع، ينبغي على الحكومات وضع مجموعة من الاستجابات وردود الفعل الممكن اتخاذها في أكثر من سيناريو مختلف، وكيفية التعامل مع كل سيناريو بالطريقة الملائمة والمتناسبة. ولا يبدو من الوقائع الواردة في هذا التقرير أن قوات الأمن خططت بصورة جيدة لاحتمال محاولة صد الاقتحام، باستخدام الأسلحة النارية من قبل المعتصمين، علمًا بأن المعتصمين لم يُظهروا نوايا في ترك مكان الاعتصام طوال الفترة التي سبقت الفض، وتم التلويح فيها بالفض باستخدام القوة أكثر من مرة، وأن مواجهات مشابهة مع أعداد من المتظاهرين، كانت أصغر بكثير في شهر يوليو، قد تسببت في سقوط أكثر من 150 من المتظاهرين و4 على الأقل من قوات الأمن، مما كان يستوجب أن تضع الحكومة خطة شديدة الإحكام تقلل من فرص سقوط هذا العدد من الضحايا. فما توفر من شهادات وأدلة وما ذكره وزير الداخلية في البيان الذي ألقاه عن الأسلحة التي عُثِر عليها بداخل اعتصام رابعة على سبيل المثال،[59] يوحي بأن عدة أفراد من بين عشرات الآلاف من المعتصمين استخدموا الأسلحة النارية، وفي المقابل استخدمت قوات الشرطة الرصاص بصورة عشوائية كرد فعل على إطلاق النار من جهة المعتصمين، واستمر إطلاق النار لساعات، وهو ما نتج عنه سقوط ضحايا غير مسلحين كما أنهم كانوا

59- مقطع مصور، مؤتمر صحفي للسيد وزير الداخلية والإعلان عن أعداد الشهداء والمصابين في أحداث فض الاعتصام ـ الجزء الأول. https://www.youtube.com/watch?v=jhat2-NSeD4 زيارة يوم 16 يونيو 2014 2014

بعيدين تمامًا عن الأماكن التي تواجد فيها المسلحون ويظهر من الشهادات المتفرقة ومن إفادات المعتصمين أنفسهم أنها كانت محصورة في بعض غرف داخل دار المناسبات، والبناية غير مكتملة الإنشاء، التي تطل على شارع الطيران، المسماة بعمارة المنايفة.

ويثير هذا عدة تساؤلات: هل قامت وزارة الداخلية بالتخطيط لسيناريو تضطر فيه إلى مبادلة مسلحين النيران، وتحاول فيه حماية باقي المتظاهرين أو العزل المتواجدين في المنطقة من الرصاص، وهو واجب عليها بصفتها مؤسسة موكلة بإنفاذ القانون، حتى إن كانت تسعى إلى إلقاء القبض على المتظاهرين الآخرين والتحقيق معهم؟ هل قامت وزارة الداخلية بالتخطيط والإعداد لسيناريو قد يحدث فيه تبادل لإطلاق الرصاص مع مسلحين في موقع يفصله عن قوات الشرطة مساحة مفتوحة، يتواجد فيها العشرات وربما المئات من المواطنين العزل الذين لم يتمكنوا من الهرب أو لم يرغبوا في الهرب خوفًا من الاعتقال أو من بطش الأهالي، الذين احتلوا الشوارع المجاورة؟ كان غضب عدد كبير من أهالي المناطق المجاورة للاعتصام من المعتصمين معروفًا وكذلك محاولتهم الاشتباك مع المتظاهرين، ولكن المسئولية في التأكد من أن الطرق مفتوحة وآمنة للمعتصمين السلميين، الذين أرادوا الخروج تقع على عاتق قوات الجيش والشرطة في الأساس. لماذا لم تقم الشرطة والقوات المسلحة بتأمين طرق الخروج بشكل حقيقي ولماذا لم تحاول أن تمنع ،ـ كما ثبت من الشهادات ،ـ التنكيل من قبل المواطنين من سكان المناطق المجاورة لاعتصام رابعة العدوية؟ لماذا لم تحاول محاصرة الاعتصام ومنع الدخول أو الخروج قبل الفض كما صرحت في أكثر من مناسبة قبل تنفيذ الفض؟

يضع كتيب "مبادئ منظمة التعاون والأمن الأوروبي"[60]، الذى يسعى إلى تنظيم الحق في التجمع السلمى في مجتمع ديمقراطي، تعريفًا أكثر دقة لـ"المظاهرات العنيفة"، ويقول إن الفرد: "لا يتوقف عن التمتع بالحق في التجمع السلمي نتيجة أعمال عنف متفرقة أو أفعال أخرى يعاقب عليها القانون، التي ارتكبت من قبل آخرين في أثناء المظاهرة، إذا كان هذا الفرد يبقى في نواياه الخاصة أو سلوكه سلميًّا."[61]، وبينما يعطي القانون للسلطات الحق في أشكال محددة من التدخل في الأحوال التي يتم استخدام العنف فيها، إلا أنه يجب أن يكون تفسير أو تعريف السلوك الذي يشكل "العنف" تعريفًا ضيقًا ينحصر في درجات معينة من العنف البدني. ويمكن في بعض اللحظات الاستثنائية توسيع هذا التعريف ليتجاوز العنف الجسدي إلى أشكال أخرى من الترهيب المتعمد أو المضايقة والأفعال التي تندرج تحت إطار المعاملة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة لما تتسبب فيه من ضرر وألم نفسي.

بمقارنة هذا التوصيف بالشكل الذي تطور إليه الاعتصام في آخر أيامه، يبدو لنا أن اعتصام رابعة العدوية قد فشل في هذا الاختبار الذي يحدد ما إذا كان يمكن أن توصف مظاهرة أو شكل من أشكال الاحتجاج بالعنف، فلا يمكن إنكار وجود حالات للعنف ومن المؤكد أن عددًا من المعتصمين قد قاموا باستخدام الأسلحة النارية، وهو ما سيجعل الأجهزة الحكومية تتعامل معه على أنه اعتصام غير قانوني بطبيعة الحال، ولن تتسامح مع وجوده ونموه بهذا الشكل. ولكن عدد الحالات طبقًا لروايات الشهود وطبقًا لرواية وزارة الداخلية الرسمية عمَّا تم العثور عليه من سلاح، لا يبرر تعليق قوات

60- مبادئ توجيهية بشأن حرية التجمع السلمي ـ الطبعة الثانية ـ منظمة التعاون والأمن الأوروبي/ مكتب مؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان. http:// www.osce.org/ar/odihr/91361?download=true زيارة يوم 16 يونيو 2014 2014

61- المصدر السابق, صفحة 31, الفقرة رقم 26.

الشرطة لحقوق الأغلبية العظمى من المعتصمين، التي لم تلجأ إلى استخدام السلاح، وهذا كله لا يبرر انتهاك حق هؤلاء المعتصمين في الحياة التي لا يجوز أن تسلب إلا في حالة وجود تهديد وشيك على حياة المدنيين أو رجال الشرطة ـ وهو من القواعد الأساسية لعمل رجل الشرطة[62]. وحتى إذا سلَّمنا بصعوبة الالتزام بهذه القيود والمعايير في ظل سياق فض اعتصامي رابعة والنهضة وفي ظل ضعف تدريب وانعدام الكفاءة والمهنية عند رجال الشرطة في مصر، يظل من الصعب قبول أن الشرطة لم تستطع أن تقوم بهذه العملية بدون إسقاط هذا الكم من الضحايا، الذي وصفته منظمات حقوقية[63] بـ "شكل من أشكال العقاب الجماعي واسع النطاق." يجب على قوات الشرطة أن تتعامل مع استخدامها للقوة القاتلة على أنها ضرورة تطرأ فقط في حالات شديدة الاستثنائية، ولا يمكن قبول أن استخدام عدد من المعتصمين للخرطوش أو الرصاص الحي يصلح مبررًا لسقوط هذا العدد من الضحايا.

ويظل الحق في الحياة حقًّا لا يمكن تعطيله لمجرد التواجد في مكانٍ ارتكب فيه آخرون نوعًا من أنواع العنف، أو قاموا بالاعتداء على مواطنين أو على قوات الأمن. يحق لأجهزة إنفاذ القانون التعامل بالقوة المميتة فقط في حال وجود تهديد من شخص بعينه أو مجموعة بعينها على الحياة أو تهديد بوقوع إصابة خطيرة، ولا يجوز لممثلي أجهزة إنفاذ القوانين تعميم هذا الخطر على كل من تواجد بالمنطقة أو بالمظاهرة.

إذا حاولنا حصر المشكلات الرئيسية والجرائم التي ارتكبت في تعامل الشرطة مع اعتصام رابعة العدوية، ومع الأخذ في الاعتبار لطبيعة السياق الذي تعاملت فيه قوات الشرطة فسنجد الآتي:

1 - استخدام القوة القاتلة أو الفتاكة بدون تحققِ شرطِ الضرورة القصوى أو وجود تهديد على الحياة: لا يمكن إنكار حقيقة أنه في أكثر من لحظة كانت هناك تهديدات على الحياة صادرة من داخل الاعتصام نفسه، وتتوافر نسبة ليست بسيطة من القرائن على استخدام عدد من المعتصمين للأسلحة بما فيها الأسلحة الآلية لصد عملية الفض. لكن لا يمكن إنكار ما يظهر بجلاء من الإفادات وهو أن قوات الشرطة استهدفت أشخاصًا، لعلهم النسبة الأكبر من المتوفين،ـ لم يشكلوا أي تهديد ولم يحملوا الأسلحة بل كان ذلك في أثناء هروبهم أيضًا، هذا مع الأخذ في الاعتبار إمكانيات قوات الشرطة المحدودة، أي حتى مع التسليم بأن قوات الأمن المركزي لا تستطيع عزل متظاهر مسلح عن المحيطين به، فنحن نتحدث عن مناطق واضحة هي التي صدر منها إطلاق للرصاص بإجماع الشهود وبمطالعة الفيديوهات، وهي البناية المطلة على شارع الطيران التي كانت تحت الإنشاء، وبنسبة أقل أحد الأماكن المرتفعة داخل مجمع مسجد رابعة العدوية نفسه، فحتى إذا سلمنا بضعف الإمكانية لدى قوات الأمن المركزي، وإذا سلمنا بضعف الإمكانية لدى قوات العمليات الخاصة، التي من المفترض أنها تحصل على تدريبات عالية المستوى، فإنه لا يوجد ما يبرر على الإطلاق استهداف من تواجدوا في الشارع، في نهر طريق رابعة العدوية نفسه ومن كانوا يحاولون إنقاذ أو إسعاف الآخرين.

2 - بشهادة الأغلبية العظمى من الصحفيين والأطباء وشهود العيان الآخرين وبمشاهدات الباحثين أنفسهم والاطلاع على

62- المبادئ الأساسية المتعلقة باستعمال القوة والأسلحة النارية من قبل موظفي إنفاذ القانون ـ الصادرة عن الأمم المتحدة 1990. راجع أيضًا كتاب: «فهم العمل الشرطي»، الصادر عن منظمة العفو الدولية 2007.

63- «لا إقرار بما حدث ولا عدالة بعد 4 شهور.»، المبادرة المصرية للحقوق الشخصية ومنظمات أخرى في 10 ديسمبر 2013.-http://eipr.org/pressre lease/2013/12/10/1896 زيارة يوم 16 يونيو 2014 2014

الجثث يوم 15 أغسطس يتضح أن الأغلبية الفائقة من الإصابات كانت في الرأس والصدر، بنسبة استهداف تبدو أعلى بكثير من المعتاد.

وقد تتوافر شروط معينة لرجل الشرطة تبرر القتل المشروع، ولكن بداية يجب أن تتوافر شروط استخدام الذخيرة الحية من تهديد وشيك على الحياة أو تهديد بوقوع إصابة خطيرة، أما عند أخذ القرار بالتعامل باستخدام الرصاص الحي فتختلف ممارسات أجهزة الشرطة في العالم وتوجد مساحة من المرونة في القواعد الدولية. حيث تفضل بعض أجهزة الشرطة، في حالة التأكد من أن شخصًا ما يشكل تهديدًا وشيكًا على الحياة ويحمل سلاحًا، استهدافه في منطقة الصدر بالرغم من ارتفاع إمكانية الوفاة، لأن استهداف الأرجل ليس بالأمر السهل أو المتاح في أغلب الحالات على عكس ما يظن البعض، وقد يتسبب في تطاير الرصاص وإصابة الآخرين. ولكن لا يتخذ قرار بهذه الخطورة إلا بعد التأكد من خطر الشخص المطلوب عزله وتوقيفه أو إصابته، ولهذا تجد أن أجهزة الشرطة التي تدرب رجالها على استهداف منطقة الصدر مقلة في استخدام القوة القاتلة، فتفعل ذلك في حالات شديدة الاستثنائية، كما أن استهداف الرأس في جميع الأحوال غير ضروري على الإطلاق وهو أيضًا ليس أمرًا سهلًا. أما عن الاستثنائية المعرَّفة بوجود تهديد خطير على الأرواح، فهذا الشرط لم يتحقق في الكثير من الحالات الموصوفة في التقرير أعلاه، حيث يبدو أن الشرطة في أكثر من حالة استهدفت أي شخص تواجد في مرمى إطلاق الرصاص حتى ولو كان يحاول الهروب، وهو ما يجعل الاستهداف في الصدر والرأس أقرب إلى قتلٍ عمديٍّ تم تنفيذه بصورة جماعية.

3 - أما عن مسألة احتراق المباني والجثث نتيجة للتعامل الشرطي. فيظهر في العديد من الشهادات أن المعتصمين قاموا بإشعال نيران كثيفة في إطارات السيارات، مما نجح في تعطيل تقدم الشرطة لبعض الوقت. كما يقول شاهد واحد على الأقل، أنه رصد انفجار أنبوبة كان المتظاهرون قد استخدموها أيضًا ضمن أشياء أخرى لبناء حواجز، لإعاقة قوات الشرطة، وأن أحد الجرافات اصطدمت بها مما أدى إلى انفجارها ومقتل متظاهر كان يقف على مسافة ليست بعيدة. وقد يكون هذا هو أقرب وأوقع تفسير لمسألة احتراق وتفحم عدد من الجثث، حيث لا توجد أي أدلة على الرواية التي يتناقلها البعض وتقول بأن قوات الأمن قامت بإحراق الجثث عمدًا عند فض الاعتصام.

تشكيلات الشرطة المسئولة عن التعامل مع التجمهرات والاضطرابات العامة[64]

تتبع وحدات فض الشغب والمجموعات القتالية التي يتم الدفع بها لدعم قوات مكافحة الشغب في بعض الأحيان قطاع الأمن المركزي بوزارة الداخلية، الذي يرأسه أعلى الهرم الوظيفي في وزارة الداخلية، مساعد وزير الداخلية قطاع الأمن المركزي. كما أن قوات الأمن، التي يرأسها مساعد وزير الداخلية لقطاع قوات الأمن ويتم إلحاقها بالقطاعات الجغرافية أو بمديريات الأمن، تتشارك مع قوات الأمن المركزي مهام التعامل مع الاضطرابات العامة. ينقسم قطاع الأمن المركزي إلى أكثر من وحدة عملياتية تضم: وحدات فض الشغب، ووحدات الأمن والحراسات، وسرايا الدعم القتالية بالإضافة إلى إدارة العمليات الخاصة. يتكون تسليح وحدات فض الشغب من مزيج من الأسلحة الشرطية غير المميتة أو غير الفتاكة

64- للاطلاع على قرارات تسليح الأمن المركزي انظر:http://eipr.org/sites/default/files/pressreleases/pdf/decrees_governing_weapons.pdf زيارة يوم 16 يونيو 2014 2014

والأدوات الواقية بالإضافة إلى عدد قليل من الأسلحة القتالية، فتتضمن تشكيلات فض الشغب أعدادًا متباينة من عصي الخيزران أو الكاوتشوك، بنادق الخرطوش عيار 12، بنادق الخرطوش المزودة بكأس لإطلاق قنابل الغاز، بنادق الغاز عيار 1.5 بوصة، كما يشترط أن يكون كل تشكيل مزودًا ببندقية آلية واحدة على الأقل عيار 7.62*39 مم. كما أن قرار التسليح رقم 3 لسنة 2007 ينص على تزويد سرايا فض "الشغب المسلح" بعدد أكبر من الأسلحة القتالية، تحديدًا من البنادق الآلية، بالإضافة إلى رشاشات خفيفة أو متعددة ورشاشات قصيرة للضباط وعدد أكبر من بنادق الغاز عيار 1.5بوصة.

أما تسليح سرايا الأمن والحراسات فيعتمد في الأساس على الأسلحة القتالية (بنادق آلية ورشاشات خفيفة أو متعددة عيار 7،62*39 مم). ثم تأتي سرايا الدعم شديدة التسليح، التي يحتوي تسليحها طبقًا للقرار المذكور (أعلاه) على رشاشات عيار 9مم، بنادق قنص نهاري وليلي، بنادق آلية عيار 7،62*39 مم، رشاشات متوسطة عيار 7،62*54 ورشاشات متعددة عيار 7،62*51، بنادق خرطوش قتالية (نصف آلية)، قاذفات قنابل عيار 40 مم وقنابل يدوية دفاعية بالإضافة إلى بنادق غاز عيار 1.5 بوصة. كما أن المدرعات الملحقة بسرايا الدعم يعتليها رشاشات عيار 12.7*99 مم.

أما إدارة العمليات الخاصة، فبجانب وحدات الخدمات الخارجية (المختصة في الأساس بتأمين السفارات أو الشخصيات الهامة أو المنشآت) ذات التسليح الثقيل (يتضمن بنادق آلية 7.62*39 مم وبنادق قناصة ورشاشات خفيفة ومتوسطة بالإضافة إلى مدافع رشاشة براوننج عيار 12.7*99 مم المثبتة أعلى المدرعات)، فيأتي تحتها أيضًا وحدات لمكافحة الشغب ووحدات قتالية، يكون تسليحها شبيهًا بتسليح وحدات فض الشغب من أسلحة آلية عيار 7،62*39 مم وبنادق غاز وخرطوش، ولكن يخصص عدد أكبر من البنادق الآلية للوحدات القتالية.

وفي الظروف الاعتيادية يضطلع بمهمة التعامل مع التجمهرات والمظاهرات والاضطرابات العامة وحدات مكافحة الشغب التابعة لقوات الأمن المركزي بالاضافة إلى قوات الأمن التي تتبع إداريًّا مديريات الأمن، هذا بالإضافة إلى أفراد من الأمن العام ومن إدارات البحث الجنائي في مديريات الأمن أو الأقسام التي يقع بها الحدث. وينطبق هذا على أي شكل من أشكال التجمهر حتى إذا كان محدودًا أو سلميًّا تمامًا، ولا يحمل أي تهديد بالعنف. إلا أنه من الثابت أيضًا وبناءً على خبرة السنوات القليلة الماضية أنه في حالات التعامل مع المظاهرات أو الاضطرابات كبيرة الحجم، أو التي يتوقع أن تتحول إلى عنف واسع النطاق أو أن تتطلب عددًا أكبر لفض التجمهر، أن وزارة الداخلية في هذه الحالات تدفع بقوات تابعة لسرايا الدعم أو العمليات الخاصة لمواجهة التظاهرات. يظهر هذا من شكل التسليح والاستخدام الأكثر كثافة للقوة القاتلة وهو ما ظهر بوضوح في28 يناير 2011 وثبت في تحقيقات النيابة. كما أن في هذه الحالات تتم عملية التخطيط للتعامل مع التجمهر بالمشاركة بين القطاعات النوعية والإقليمية (الجغرافية).

وفي الرابع عشر من أغسطس 2013 تواجدت القوات المسلحة في محيط اعتصام رابعة العدوية إلا أنها لم تقم بأكثر من دور إغلاق المداخل والمخارج المرورية ولم تشارك قوات الشرطة في عمليات فض الاعتصام نفسها، أما قوات الشرطة المتواجدة فيبدو أنها مزجت بين أكثر من وحدة من وحدات قطاع الأمن المركزي وأن استعداداتها القتالية كانت أكثر من استعدادات وتسليح قوات فض الشغب الاعتيادية.

وبمراجعة تقارير النيابة العامة في قضية قتل المتظاهرين، التي اتهم فيها حسني مبارك ووزير داخليته حبيب العادلي بالإضافة إلى ستة من مساعديه، يظهر فيها أن التنسيق وإدارة العمليات كان يتم بين الوزير ومساعديه لقطاعات الأمن المركزي وقوات الأمن والأمن العام وأمن الدولة (الأمن الوطني حاليًّا) وللقطاعات الجغرافية (مدراء الأمن بالقاهرة والجيزة والإسكندرية ومساعدو الوزير للمناطق الأخرى) ومديري المناطق بقطاع الأمن المركزي (على سبيل المثال مدير منطقة القاهرة للأمن المركزي) ومدير إدارة العمليات بقطاع الأمن المركزي. ويتوجب أن يتضمن أي تحقيق في ملابسات فض الاعتصامات كل هذه الإدارات والأشخاص بالإضافة إلى ضباط البحث الجنائي في مديريات أمن القاهرة والجيزة والأقسام المحيطة بأماكن الاشتباك.

مسئولية أجهزة الأمن خلال موجة الاعتداءات الطائفية

اتسم نمط تعامل أجهزة الأمن مع موجة الاعتداءات على المواطنين الأقباط والكنائس، التي تلت احتجاجات 30 يونيو بالبطء والفشل معًا. ولم تغير الأجهزة الأمنية من نمط تعاملها مع هذه الاعتداءات، وهو النمط الموروث منذ عهد الرئيس الأسبق مبارك، حيث فشلت في الحيطة والتدخل الوقائي قبل وقوع الأحداث لاسيما في ظل الإشارات المختلفة للتوتر الطائفي واكتساب خطاب التحريض ضد الأقباط أرضية عند أنصار الجماعات الإسلامية، ثم فشلت هذه الأجهزة في التدخل السريع لمنع تفاقم هذه الأحداث، وتأخرت في تلبية استغاثات المواطنين على الرغم من تشديدها المتكرر منذ بداية الأزمة السياسية الراهنة على التزامها بحماية الوحدة الوطنية والوقوف في وجه العنف الطائفي.

التوصيات

تدرك المبادرة المصرية أن التوصيات التالية تركز في جوانب السياسات التقنية والقانونية، وأن تبنيها وتنفيذها قد يستلزم تغييرات واسعة النطاق وإصلاحات في النظام السياسي وأسلوب ونطاق عمل الأجهزة الأمنية المعنية وإعلاء أوضح لمبادىء حكم القانون ومؤسساته، ولذا فإنها تطرحها على الرأي العام كي تناقشها وتبحثها وتعدلها وتتبناها كليًّا أو جزئيًّا مؤسسات الدولة والمجتمع المدني بما فيها القوي السياسية وهي كلها مجتمعة في تفاعلها، وهي الوحيدة القادرة على القيام بالتغييرات اللازمة كي تشهد بلادنا مؤسسات أمنية وقضائية وسياسية قادرة على إدارة الصراعات المدنية بأساليب أنجع وأكثر سلمية، تحتكر فيها الدولة العنف ليس لممارسته خارج نطاق قانون عادل وقواعد واضحة، ولكن من أجل ضمان عدم استشراء العنف كوسيلة لحل النزاعات والحصول على الحقوق أو التعدي على حقوق الآخرين.

1 - فما يختص بـ "اللجنة القومية المستقلة لجمع المعلومات والأدلة وتقصي الحقائق، التي واكبت ثورة 30 يونيو 2013 وما أعقبها":

- تمكين اللجنة من استدعاء كافة المسئولين في أجهزة الدولة بما يشمل العاملين في وزارة الداخلية والقوات المسلحة وإلزامهم بالحضور لأخذ أقوالهم في القضايا محل عمل اللجنة.
- منح اللجنة حق إلزام كل الجهات الحكومية والخاصة بتزويدها بكافة المعلومات والبيانات والمستندات، والأدلة ذات الصلة التي تطلبها عن المهام المنوطة بها.
- منح اللجنة سلطة الاستدعاء والتفتيش والمصادرة، مع خضوعها للمراجعة القضائية.
- وضع آليات لمتابعة وتنفيذ توصيات اللجنة، فيما بعد انتهاء عملها ورفع تقاريرها بما يشمل إلزام السلطات القضائية بمتابعة التحقيق فيما توصي به اللجنة مما قد يكون مشتبهًا به كمخالفات قانونية.
- وضع وتفعيل قانون واضح لحماية الشهود وحماية أعضاء اللجنة والمستندات الخاصة بها.
- إعلان تقرير اللجنة النهائي للرأي العام.

2 - نشر تقارير لجان تقصي الحقائق السابقة

- القيام بتحقيق قضائي موسع ومستقل في أحداث العنف التي وقعت منذ ثورة الخامس والعشرين من يناير وحتى بداية عمل لجنة تقصي الحقائق الراهنة (بما يراعي التوصيات أعلاه ومنها قانون حماية الشهود والقدرة على استدعاء أي مسئول في الدولة وأي بيانات ومستندات حكومية أو خاصة).

تشكيل لجنة مستقلة تضم خبراء أمنيين وقانونيين وممثلين للمجتمع المدني بما فيه الأحزاب السياسية لاقتراح سياسات ونظم وتغييرات تقنية في أسلوب عمل الشرطة، على أن تقدم هذه الاقتراحات للبرلمان القادم لوضعها في صورة قانون. ويشمل عمل اللجنة الجوانب الآتية:

تعديل القوانين المنظمة لاستخدام القوة والأسلحة النارية من قبل الشرطة بحيث تتوافق مع الحد الأدنى من

المعايير والممارسات الفضلى الدولية، وتحديدًا قانون هيئة الشرطة (القانون رقم 109 لسنة 1971) والقرار الوزاري رقم 156 لسنة 1964 والمكمل للمادة 102 في القانون السابق ذكره. ينبغي أن تتضمن التعديلات ضمانات أكثر للاستخدام المسئول للقوة من جانب قوات الشرطة ولحماية الحق في الحياة. كما يجب إدراج مفاهيم الضرورة والتناسب والقابلية للمحاسبة في قانون الشرطة وفي القرارات الإدارية المكملة له والدوريات الكتابية التي يتم توزيعها على رجال الشرطة. ويجب أن ينص قانون هيئة الشرطة المعدل صراحة على قصر استخدام القوة المميتة على المواقف التي ينشأ فيها تهديد جسيم للأرواح أو تهديد بالإصابة الخطيرة. ويمكن الأخذ بالتعديلات التشريعية المقترحة على المواد المتعلقة باستخدام القوة، التي قدمتها مجموعة "شرطة لشعب مصر" لبرلمان 2012.

- تعديل قانون هيئة الشرطة والقرارات الوزارية المنظمة لتسليح الشرطة بأفرعها ووحداتها المختلفة بحيث تسمح بالرقابة البرلمانية على عمليات شراء السلاح وتخصيص الأسلحة. كما يجب على وزارة الداخلية أن تنشر جميع القرارات المنظمة لتسليح قوات الشرطة لا سيما قوات الأمن والأمن المركزي، وأن تنشر أي تعديلات على آخر قرار معروف صدر بهذا الشأن وهو القرار الوزاري رقم 3 لسنة 2007.
- إنشاء آلية رقابة مستقلة عن الجهاز التنفيذي للتحقيق في حوادث القتل أو الإصابة الخطرة، التي تنتج عن التعامل الشرطي، سواء وقعت في أماكن الاحتجاز التابعة لوزارة الداخلية أو في المجال العام (أي في الكمائن والشوارع والطرقات وأي مكان لا يتبع مباشرة جهاز الشرطة)، بهدف تعزيز المحاسبة والحد من ممارسات العنف الشرطي غير القانوني والاستخدام المفرط للقوة وللرصاص. ينبغي أن تتمتع اللجنة بجميع صلاحيات التحقيق بهدف تعزيز الرقابة على العمل الشرطي وتلافي القصور في المحاسبة الذي ينتج عن ضعف النيابة العامة وأجهزة التحقيق الداخلية في وزارة الداخلية.
- إلغاء القانون رقم 107 لسنة 2013 الصادر بقرارٍ من الرئيس المؤقت عدلي منصور بتاريخ 24 نوفمبر 2013، المعروف باسم قانون التظاهر، الذي يضيق تعريف التظاهر والتجمع السلمي إلى الحد الذي يصبح معه من المستحيل عمليًّا تنظيم أي من أشكال الاحتجاج السلمي، ويضع قيودًا مجحفة على الحق في التجمع والتعبير عن الرأي ولا يتسق مع الحد الأدنى من المعايير الدولية، أو مع نصوص الدستور المصري الذي تم إقراره في 2014، كما أنه يضع عقوبات مغلظة على مخالفات إدارية بسيطة مثل التظاهر بدون إخطار كما يعاقب على جرائم لا ترتبط بالضرورة بممارسة الحق في التظاهر مجرمة ومنصوصًا عليها بالفعل في قانون العقوبات.
- وضع التعديلات القانونية الملائمة للتعامل مع خطاب التحريض على العنف دون التعدي على حق التعبير السلمي عن الآراء.

ملحق

التزامات مصر الدولية

تلتزم مصر باحترام الحقوق المدنية والسياسية للأفراد بما في ذلك الحق في الحياة وحرية الدين والمعتقد وحرية التعبير وحرية التجمع والمحاكمة العادلة طبقًا لأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، وعلى الأخص طبقًا لالتزاماتها بموجب العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية[65]. وبشكل عام، يفرض العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وغيره من المواثيق والاتفاقيات الدولية والإقليمية المعنية بحقوق الإنسان نوعين من الالتزامات على الدولة: التزامات سلبية وأخرى إيجابية. والالتزام السلبي بالحقوق المنصوص عليها في مواثيق حقوق الإنسان هو الالتزام الأكثر شيوعًا وهو يتحقق عن طريق امتناع الدولة عن اتخاذ أي إجراء من شأنه حرمان الأفراد التمتع بتلك الحقوق.

وفي سياق الحق في التجمع السلمي، الذي تنص عليه المادة 21[66] من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، فإن على مصر التزامًا سلبيًّا بعدم التدخل أو المنع أو الحد من حرية التجمع السلمي إلا في الحدود المسموح بها في متن المادة نفسها. وبينما ينطبق نص المادة 21 على التجمع السلمي إلا أن فقه المحاكم المختصة بحقوق الإنسان أقرَّ بأن هذا الحق لا يسقط بمجرد لجوء بعض المشاركين في التجمعات إلى العنف أو خروج التجمع عن السيطرة.[67] وحتى إن استدعت الأوضاع قيام الدولة باتخاذ بعض الإجراءات المقيدة، يجب أن تكون في أضيق الحدود، ومنصوصًا عليها في القانون، وضرورية في مجتمع ديمقراطي، وتهدف إلى تحقيق أي من الأهداف المنصوص عليها في نفس المادة. وبشكل عام، فعند اتخاذ الدولة أي إجراء من شأنه تقييد الحق في التجمع يجب أن تحرص على أن يكون متناسبًا مع الفائدة المرجوة منه لحماية حقوق أخرى.

أما عن الالتزام الإيجابي على الدول فيتكون من نوعين من الالتزامات المتكاملة:

- الالتزام بحماية الحقوق بما في ذلك الحماية من انتهاك أطراف ثالثة - أي أطراف لا تتبع الدولة بشكل رسمي - لحقوق المواطنين، وينص هذا الالتزام على منع انتهاكات الحقوق من قبل أي جهة أو فرد غير تابعين للدولة، وتوفير سبل الانتصاف وجبر الضرر القانونية عند وقوع انتهاكات.

- الالتزام بتعزيز أو تحقيق حق الفرد عن طريق اتخاذ الخطوات المطلوبة لتهيئة البيئة المناسبة لهذه الحقوق: على الدولة أن تتخذ تدابير وخطوات فعالة لضمان تفعيل الحقوق. وعلى الرغم من أن هذا النوع من الالتزام يتم الإشارة إليه أكثر فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا أنه مهم لتفعيل الحقوق المدنية والسياسية أيضًا.

65- صدقت مصر على العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية وأصبح جزءًا من قانونها الداخلي بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم 536 لسنه1981 المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 15 أبريل 1982.

66- المادة ٢١:يكون الحق في التجمع السلمي معترفًا به. ولا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي تفرض طبقًا للقانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم.

67- Christians Against Racism and Fascism v. the United Kingdom [1980] 21 DR 138

الحق في الحياة

تنص الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها مصر، مثل الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على محورية الحق في الحياة. وتنص المادة 6 من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على أن: "الحق في الحياة حق ملازم لكل إنسان. وعلى القانون أن يحمي هذا الحق. ولا يجوز حرمان أحد من حياته تعسفًا."

وعن التزامات الدولة الإيجابية المتعلقة بالحق في الحياة نصت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وهي اللجنة المعنية بتفسير مواد العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، في تعليقها العام رقم ٦، على أن: "الحق في الحياة لا يمكن أن يفهم بشكل تقييدي، وحماية هذا الحق تقتضي أن تتخذ الدول تدابير إيجابية [...] معقولة ضد منتهكي حقوق الإنسان أو ـ إذا أمكن ـ أن تمنع حدوث هذه الانتهاكات [...] في إطار قانوني متوافق مع حقوق الإنسان لجميع الأفراد، بما في ذلك المشتبه فيهم والمتهمون، وليس فقط الضحية. على سبيل المثال، فإنه من غير المعقول أن تقوم الدولة بحماية الحق في الحياة لفرد واحد عن طريق انتهاك حق قاتل محتمل في أن يعتبر بريئًا."[68]

وقد أوضحت عدة محاكم دولية، مثل المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والمحكمة الأمريكية لحقوق الإنسان في أحكام متعددة لهما أن احترام الدولة الحقَّ في الحياة عن طريق عدم الانتهاك المباشر هو جزء فقط من مسئولياتها، وأن تلك المسئوليات تشمل أيضًا توفير المناخ لعدم حدوث الانتهاكات من الأصل وتأمين الأشخاص، إن وجدت عوامل تستدعي توقع حدوث هذه الانتهاكات. فمسئولية تجنب أو منع حدوث انتهاكات للحق في الحياة تعتبر جزءًا لا يتجزأ من مسئولية الدولة الإيجابية في حماية مواطنيها. وينطبق هذا المنطق على الحق في الحياة كانطباقه على العديد من الحقوق الأخرى.

ففي قضية عثمان ضد المملكة المتحدة[69] على سبيل المثال، قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بأن التزامات الدولة المتعلقة بالحق في الحياة تشمل وضع أحكام قانون جنائي فعالة واتخاذ التدابير التنفيذية والوقائية المطلوبة لحماية حياة الفرد من التعرض للخطر من أعمال إجرامية من أي شخص، سواء كان ممثلًا للدولة أو مواطنًا آخر. وعلى صعيدٍ آخر، شرحت المحكمة أن هذه المسؤولية تتطلب أن تكون السلطات: "على علم أو أنها كان يجب أن تكون على علم" بوجود خطر حقيقي وفوري على حياة الفرد، فإذا ثبت هذا الشرط وتقاعست الدولة عن اتخاذ تدابير معقولة لتجنب هذا الخطر تكون قد قامت بخرق هذا الالتزام الإيجابي.

الحق في حرية الدين وحماية الأقليات الدينية

ألزمت لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان في "القرار 40 لسنة 2005 بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد"[70] الحكومات باتخاذ إجراءات إيجابية لضمان عدم حرمان أفراد الأقليات الدينية من ممارسة حقوقهما، بما في ذلك اتخاذ جميع التدابير المناسبة، امتثالًا لالتزاماتها الدولية، لمواجهة التعصب والعنف القائمينِ على أساس الدين أو المعتقد، بما في ذلك ممارسات التمييز وتدنيس الأماكن الدينية كما يحتم على الدولة تقديم جميع منتهكي هذه الحقوق إلى العدالة.

68- اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، الدورة السادسة عشرة، التعليق العام رقم 6، المادة 6زيارة يوم 16 يونيو 2014 2014

69- (87/1997/871/1083 ،ECHR ،Osman v. The United Kingdom)زيارة يوم 16 يونيو 2014 2014

70- http://www.refworld.org/docid/429c37774.htmlزيارة يوم 16 يونيو 2014 2014

يفرض القانون الدولي لحقوق الإنسان إذًا، التزامًا سلبيًّا على الدولة بألّا تقوم بانتهاك حقوق الإنسان بشكل مباشر، عن طريق قوات الشرطة أو الجيش على سبيل المثال، بالإضافة إلى الالتزام الإيجابي بحماية حقوق الإنسان وتعزيزها عن طريق ملاحقة منتهكي حقوق الإنسان واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لمنع أطراف ثالثة من ارتكاب هذه الانتهاكات.

المعايير الدولية للتعامل مع التظاهرات والتجمعات السلمية أو التجمعات التي يطرأ فيها عنف، والقواعد المنظمة لاستخدام القوة من قبل رجال الشرطة:[71]

إن مسئولية الدولة في حماية الحق في التجمع السلمي والمظاهرات ليست محل خلاف، كما أن المعايير الدولية وممارسات الحكومات وأجهزة إنفاذ القوانين في الدول الديمقراطية والسوابق التي أُسست لها أحكام صدرت في قضايا متعلقة بالحق في التجمع السلمي تؤكد على مسئولية الدولة في حماية الحق في التجمع السلمي حتى في الحالات التي ينتج عنها تعطيل للعمل أو لنمط الحياة الطبيعي، وإن طال التعطيل مؤسسات حكومية تنفيذية أو غيرها.

في ذات الوقت تملك الدولة سلطات تقديرية تسمح لها بالموازنة بين حقوق المتظاهرين والمواطنين الذين قد يتضررون من التظاهر الذي يعطل نمط الحياة. وتعترف القوانين وبيانات وإصدارات مقرر الأمم المتحدة للحق في التجمع السلمي بأن توازنَ الحقوق لا يمكن تحقيقُه دائمًا، وأن في بعض الحالات قد يسمح لفئة مجتمعية أو لأفراد بممارسةٍ من شأنها أن تجورَ على حقوق مواطنين آخرين، وهنا على الدولة محاولة توفيق الأوضاع ولها من السلطة التقديرية ما يسمح لها بأن تتسامح مع هذا النمط من التظاهر لوقت محدود أو لإطار زمني محدد وما يسمح لها في نفس الوقت بتحجيم هذا الشكل من التظاهر واحتوائه جغرافيًّا واحتواء تأثيراته على حقوق المواطنين الآخرين.

يتحتم على الدولة دائمًا، أن تقوم باختبار توازن الحقوق قبل أخذ أي قرار من شأنه أن يعرض حقوق المواطنين للتقييد، لا سيما إذا كان من شأنه أن يعرض سلامتهم الجسدية أو حياتهم للخطر. وهنا من المهم التذكير بأنه حتى في حال أن الدولة قررت التدخل وإنهاء حالةً من التظاهر نتج عنها تعطيل لحقوق المواطنين القاطنين بمنطقة الاعتصام أو المظاهرة ونتج عنها عدد من حالات استخدام القوة وربما السلاح غير المشروع، أن تتذكر أن مسئوليتها الأولى هي الحفاظ على السلم المجتمعي والأمن العام، وحماية أرواح المواطنين بقدر المستطاع بمن فيهم من المعتصمين.

71- للاطلاع على قواعد حفظ الأمن في المظاهرات والاضطرابات العامة http://eipr.org/report/2011/12/27/1325زيارة يوم 16 يونيو 2014 2014

حول التقرير: يتناول هذا التقرير الفترة من ٣٠ يونيو حتى ١٧ أغسطس ٢٠١٣، التي شهدت عزل الرئيس محمد مرسي والمواجهات العنيفة التي تلته. ويؤكد التقرير على مسئولية الدولة الأساسية عن انتهاكات حقوق الإنسان في تلك الفترة، سواء بمشاركتها بشكل مباشر في الانتهاكات أو لامتناعها وتقصيرها عن حماية أرواح وممتلكات المواطنين من الاعتداءات الواقعة عليهم من أطراف غير رسمية. ويظهر التقرير أيضًا المسئولية الواقعة على عاتق الجماعات الحزبية والسياسية، سواء لتورطها في عنف مباشر ضد مؤسسات عامة أو منازل وممتلكات مواطنين، أو لتوظيفها خطابًا يحض على الكراهية والتمييز عبر منافذها الإعلامية، أو على الأقل لعدم قدرتها على كبح جماح هذه الخطابات.

المبادرة المصرية للحقوق الشخصية مؤسسة حقوقية مستقلة تعمل منذ عام ٢٠٠٢ على تعزيز وحماية الحقوق والحريات الأساسية في مصر، وذلك من خلال أنشطة البحث والدعوة والتقاضي في مجالات الحريات المدنية، والعدالة الاقتصادية والاجتماعية، والديمقراطي والحقوق السياسية، والعدالة الجنائية.